جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

# فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي

## دراسة حالة بنك الجزائر (2013-2017)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

- قرنوز سلمى
- بابا علي وفاء

تحت إشراف:

- د/ يوسفي عاشور

السنة الجامعية 2018/2019

# شكر و تقدير

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير

، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير الدكتور"عاشور يوسفي"لما قدمه لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هذا البحث. كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، و نخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة اقتصاد نقدي وبنكي لهذه السنة كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى و أثمن عبارات الشكر و العرفان إلى القائمين على الجامعة دكتور يحي فارس و رئيس الجامعة و محافظ المكتبة و كل العاملين بها. إلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

.إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر

# إهداء

اهدي هذا الجهد المتواضع

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي** الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد **والدي** العزيز

.. إلى من بها أكبر وعليه أعتمد .. إلى شمعة منيرة تنير ظلمة حياتي
.. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها
إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي الحنونة

إلى زوجي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء..
في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة فأنت من امن في قدراتي و من شجعني على هذا

إلى من تحملت ظروفي و تفهمت و ضعي و ساندتني رفيقتي سلمى

إلى كتاكيت الصغار التي بهم تحلو الحياة و هم سر سعادتي ميساء و سامي

إلي من اظهروا لي اجمل ما في الحياة إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إخوتي

إلى العائلة التي حضنتني و اعتبرتني و جعلتني واحدة منهم عائلة زوجي

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير
إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعه صديقاتي

سلمى نعيمة باتول فوزية زينب نسيبة دليلة

**وفاء**

# إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، والتي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت حياتي بحبها، إلى التي لم تبخل علي يوما بنصيحة أودعوة صالحة.

الحنون **أمي** الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق والذي سهر الليالي لتربيتي وتعليمي من لا أستطيع رد فضله طوال حياتي وكان لي درع أمان أحتمي به وتحمل عبء الحياة

إلى **أبي** العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى أخي و أخواتي طاهر، غالية، سمية، هاجر ، حفظهم الله

إلى خطيبي حسان، وعائلته بن علاني

إلى رفيقة الدرب التي شاركتني في هذا البحث المتواضع وفاء

إلى صديقات العمر نورة، غالية، هاجر ، فوزية

إلى كل من امتدت يداه لتصفح أوراق هذه المذكرة أهديه هذا العمل

**سلمى**

# مستخلص

**مستخلص**

تعتبر السياسة النقدية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية حيث تتدخل في الاقتصاد الوطني عن طريق مختلف أدواتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

تعد استقلالية البنك المركزي الحل الأمثل لعلاج التضخم وزيادة مصداقيته، ورغم الاتجاه العالمي نحو منح الاستقلالية للبنوك المركزية إلا أن العديد من الاقتصاديين يعارضون هذا التوجه والكل يستند إلى آرائه، وبما أن البنك المركزي هو المسؤول على رسم السياسة النقدية ووضعها فإن هذه الدراسة تهدف إلى تبيان دور استقلالية البنك المركزي على مسار السياسة النقدية وزيادة فعاليتها في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

**الكلمات المفتاحية**: السياسة النقدية، البنوك المركزية، استقلالية البنك المركزي

## Extract

Monetary policyis an important instrument of macro economic policy, wherei tintervenes in the national economy through various instruments to achieve economic and monetary stability and push forward development.

The independence of the Central Bank is the best solution to treat inflation and increaseit scredibility, despite the global trend towards grantingin dependence to central banks, but many economists oppose this trend and all based on hisviews, and as the central bank isresponsible for the formulation and development of monetarypolicy, thisstudyaims to show the role Independence of the Central Bank on the course of monetary policy and increaseits effectiveness in Algeria during the period (2013-2017)

**Keywords:** monetary policy, central banks, independence of the central bank

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **شكر** | |
| **الإهداء** | |
| **ملخص** | |
| **فهرس المحتويات** | |
| **مقدمة** | |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية** | أ-ث |
| **تمهيد** | 6 |
| **المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية** | 7 |
| المطلب الأول :مفهوم السياسة النقدية وتطورها التاريخي | 7 |
| المطلب الثاني: أسس وأدوات السياسة النقدية | 9 |
| المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية | 13 |
| **المبحث الثاني: السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية** | 17 |
| المطلب الأول: السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية | 17 |
| المطلب الثاني: السياسة النقدية في المدرسة الكينزية | 27 |
| المطلب الثالث: السياسة النقدية في المدرسة الحديثة | 34 |
| **المبحث الثالث: استراتيجيات السياسة النقدية وشروط نجاحها** | 37 |
| المطلب الأول: استراتيجيات السياسة النقدية | 37 |
| المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية | 39 |
| المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية | 41 |
| **خلاصة الفصل** | 43 |
| **الفصل الثاني: الإطار العام للبنوك المركزية** | |
| **تمهيد** | 45 |
| **المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية** | 46 |
| المطلب الأول: مفهوم البنوك المركزية ونشأتها | 46 |
| المطلب الثاني: خصائص البنوك المركزية | 51 |
| المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية | 52 |
| **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول استقلالية البنوك المركزية** | 55 |
| المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنوك المركزية وعوامل تطورها | 55 |
| المطلب الثاني: أسباب استقلالية البنوك المركزية وأنواعها | 57 |
| المطلب الثالث: معايير استقلالية البنوك المركزية | 60 |
| المطلب الرابع: الموقف من استقلالية البنوك المركزية | 61 |
| **المبحث الثالث: الإصلاحات المصرفية في الجزائر** | 65 |
| المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات المصرفية 1990 | 65 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 10/90 | 71 |
| المطلب الثالث: إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون 10/90 | 76 |
| **خلاصة الفصل** | 80 |
| **الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر –حالة الجزائر- (2017/2013)** | |
| **تمهيد** | 81 |
| **المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر** | 82 |
| المطلب الأول: تطور بنك الجزائر وتعريفه | 82 |
| المطلب الثاني: وظائف بنك الجزائر | 84 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر | 85 |
| **المبحث الثاني: استقلالية بنك الجزائر حسب قانون 10/90 والأمرين المعدلين له** | 87 |
| المطلب الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر وفق قانون 10/90 | 87 |
| المطلب الثاني: قياس استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01/01 | 91 |
| المطلب الثالث: قياس استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 11/03 | 94 |
| **المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر(2017/2013)** | 98 |
| المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية | 98 |
| المطلب الثاني: السوق النقدية والسيولة المصرفية | 103 |
| المطلب الثالث: البرمجة المالية وإدارة السياسة النقدية | 106 |
| **خلاصة الفصل** | 108 |
| **خاتمة** | 110 |
| **قائمة المراجع** | 112 |

# فهرس الأشكال والجداول

## فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | منحنى عرض العمل | 21 |
| 02 | منحنى الطلب على العمل | 22 |
| 03 | منحنى توازن سوق العمل | 22 |
| 04 | منحنى الأجر الحقيقي التوازني | 23 |
| 05 | منحنى الادخار | 24 |
| 06 | منحنى الاستثمار | 24 |
| 07 | منحنى توازن سوق السلع والخدمات | 25 |
| 08 | منحنى توازن سوق النقد الكلاسيكي | 25 |
| 09 | منحنى يوضح العلاقة بين مستوى الناتج والمستوى العام | 26 |
| 10 | منحنى الطلب على النقد من أجل التبادل | 28 |
| 11 | منحنى تفضيل السيولة بدافع الاحتياط | 29 |
| 12 | منحنى بياني تفضيل السيولة لغرض المضاربة | 30 |
| 13 | منحنى توازن سوق العمل عند كينز | 32 |
| 14 | منحنى بياني يمثل التوازن الكلي عند كينز | 33 |
| 15 | استراتيجية السياسة النقدية الحديثة | 39 |
| 16 | تطور الكتلة النقدية | 98 |
| 17 | هيكل الكتلة النقدية | 99 |
| 18 | المؤشرات النقدية | 100 |
| 19 | مقابلات الكتلة النقدية | 101 |
| 20 | تطور المضاعف النقدي | 107 |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق قانون 10/90 | 89 |
| **02** | قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01/01 | 92 |
| **03** | قياس استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 11/03 | 96 |


## فهرس الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | الوضعية النقدية في الجزائر | 119 |

## مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في دول العالم المختلفة، نظرا لما يقوم به من دور هام في تمويل المشاريع الاستثمارية وتعبئة المدخرات التي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي .

ويظم الجهاز المصرفي جميع النشاطات التي تمارس مختلف العمليات المصرفية التي تتعلق بجمع الودائع ومنح القروض فالبنك المركزي يعكس الجوانب التنظيمية للسياسة النقدية التي تنعكس على استراتيجية التنمية الاقتصادية في المجتمع.

المتتبع لمسار التطورات في مجال البنوك المركزية على المستوى العالمي، يتبين أن ثمة نزعة متزايدة منذ زمن بعيد نحو الاهتمام بدور البنوك المركزية في ترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي عموما والاستقرار النقدي بشكل خاص، وذلك من خلال تحفيز القدرة الاستقلالية للبنك المركزي من أجل تنفيذ السياسة النقدية ورفع كفاءتها وفعاليتها وتحقيق أهدافها وتوسيع الصلاحيات والسلطات الإشرافية للبنك المركزي على مختلف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

الاستقلالية بصفة عامة تعني حرية المؤسسة في تسيير نفسها حسب القوانين التي أسستها، وفق اقتصاد السوق إلى جانب حرية التصرف في وسائلها وأدواتها بصفة مستقلة عن الجماعة السياسية التي أنشأتها والتي تراقبها، وهذا ما يترجم حرية متبوعة بالمسؤولية والرقابة .

والجزائر كغيرها من البلدان قامت بتقوية نظامها الاقتصادي منذ الاستقلال بإنشاء البنك المركزي الجزائري وعليه لا يمكن أن يكون في أي حال من الأحوال منفصلا عن المعطيات الاقتصادية والمالية للوطن .

فغداة الاستقلال عملت السلطات النقدية الجزائرية على إنشاء قاعدة مصرفية والتي يتزعمها البنك المركزي والذي بدأ في المساهمة في رسم السياسة النقدية للجزائر، وذلك من خلال القيام بإصلاحات منها شاملة خاصة المتعلقة باستقلالية البنك المركزي ومحاولة ضبط آثار هذه الإصلاحات على مستوى السياسة النقدية .

**الإشكالية :**

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير استقلالية بنك االجزائر على فعالية السياسة النقدية خلال الفترة(2013-2017) ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1. ماذا نعني بالسياسة النقدية ؟
2. ما مدى استقلالية بنك الجزائر وفق قانون 10/90 ؟
3. ما أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية ؟

**فرضيات الدراسة**

1. السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لبلوغ أهدافها النهائية
2. القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض رفع إلى حد كبير من استقلالية بنك الجزائر
3. لاستقلالية بنك الجزائر آثار إيجابية على مسار السياسة النقدية من خلال رفع معدل النمو وتحقيق الاستقرار النقدي.

**أسباب اختيار الموضوع**

هناك عدة دوافع ومبررات لاختيار الموضوع أهمها:

1- رغبتي في الاطلاع على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به
2- يعد موضوع استقلالية البنك المركزي وأثره على فعالية السياسة النقدية،من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة جدلا في عصرنا الحالي، سواءا على المستوى الوطني أو الدولي.
3- إبراز العلاقة التي تربط بين فعالية السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي.
4- كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصص الدراسة.

**أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة من خلال معرفة مدى تأثير استقلالية البنوك المركزية في زيادة فعالية السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وذلك يكون من خلال مختلف الإصلاحات التي يضعها البنك المركزي .

**أهداف الدراسة**

1- تطور السياسة النقدية ودورها في توجيه الاقتصاد .
2- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي ومحاولة وضع إطار شامل ومتكامل لهذه الاستقلالية.
3- تحديد أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية .

**منهج الدراسة:**

حتى يتم الإلمام بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لإيضاح المفاهيم، وإيصال المعلومات بكل سهولة.

نجد المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، الذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسلي، والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والبنوك المركزية، والمنهج التحليلي من خلال قياس استقلالية بنك الجزائر وتأثيره على مسار السياسة النقدية .

**حدود الدراسة:** وتتمثل في

الحدود المكانية: لا توجد حدود مكانية اعتمدنا في بحثنا على موقع بنك الجزائر

الحدود الزمانية: حددت المدة الزمنية للدراسة (2013-2017)

**الدراسات السابقة**

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة لموضوع فعالية السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، ومن بين هذه الدراسات نذكر منها:

1- دراسة جداييني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2006/2005، تهدف إلى معرفة أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي وتخفيض العجز الموازي مما يضمن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة .
2- دراسة شملول حسينة أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2002/2001،إذ اهتمت هذه الدراسة إلى أهمية استقلالية البنك المركزي لضمان فعالية أكبر للسياسة النقدية، وذلك من أجل تحقيق النمو والتشغيل الكامل الداخلي والخارجي
3- دراسة نوفل سمايل، إشكالية استقلالية البنوك المركزية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع مالية، جامعة تبسة،2004، اهتمت هذه الدراسة باستقلالية البنوك ومدى تأثيرها على السياسة النقدية،ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة معدل التضخم، ونسبة العجز الموازي.
4- دراسة إيمان اسعد، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، في علوم التسيير جامعة بن مهيدي أم

البواقي،2017/2016، اهتمت هذه الدراسة بمحاولة معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، وتقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر
ومحاولة إبراز مدى مواكبة بنك الجزائر المستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية.

- لقد تحصلنا على هذه المذكرات وكان لنا اطلاع عليها، ورغم أنها اصابت كثيرا في دراسة موضوع البنك المركزي والسياسة النقدية إلا أنها أهملت بعض الجوانب لهذا حاولنا أن نغطيها حتى لا يكون هذا العمل تكرار لما سبق

حيث تسعى دراستنا إلى معرفة فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال مسارها في الفترة 2017/2013 وذلك بتحليل التطورات والمؤشرات النقدية في ظل قياس استقلالية بنك الجزائر حسب قانون 10/90 والأمرين المعدلين له من قانون النقد والقرض.

**صعوبات البحث:** هناك بعض العوائق التي اعترضتنا عند إعداد هذا البحث، أهمها:

- هناك مراجع كثيرة تتناول السياسة النقدية والبنك المركزي، أما عن المراجع التي تربط بين فعالية السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي فهي قليلة.
- تشعب الموضوع والذي يحتاج الكثير من الدقة للتمكن من الالمام به، هذا بالاضافة إلى علاقته مع عدة مواضيع أخرى.

**هيكل وتقسيمات الدراسة**

لقد قسمنا هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول كل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى السياسة النقدية في إطارها النظري،حيث ركزنا أولا على ماهية السياسة النقدية وأهم مدارسها،وأدواتها وشروط نجاحها

أما الفصل الثاني، تناولنا الإطار لعام للبنوك المركزية، ركزنا أولا على ماهيته وثانيا على مفهوم استقلالية البنوك المركزية والموقف من الاستقلالية، وأخيرا الإصلاحات المصرفية.

يعالج الفصل الثالث، مدخل لبنك الجزائر، وقياس استقلالية الجزائر ، وتتبع مسار السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر.

# الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

**تمهيد:**

إن المفهوم العام للسياسة الاقتصادية ينطوي تحته مجموعة من السياسات المكونة له (السياسة النقدية السياسة المالية، السياسة الصناعية...الخ).

ولقد اختلفت مفاهيم السياسة النقدية وتعددت الرؤى باختلاف النظريات وكذلك أفكار وتوجهات الاقتصاديين.

تعتبر السياسة النقدية أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة والتي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف مختلفة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة التي تطبقها السلطة النقدية والتي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل الانتقال.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري عن طريق ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية السياسة النقدية
- ✓ **المبحث الثاني:** السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية
- ✓ **المبحث الثالث:** استراتيجيات السياسة النقدية وشروط نجاحها

## المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد المكونات الأساسية الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نتبنى مفهوم السياسة النقدية، كما سنتناول مختلف الأدوات والأسس والأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها.

### المطلب الأول :مفهوم السياسة النقدية وتطورها التاريخي

#### أولا: مفهوم السياسة النقدية

هناك عدة مفاهيم للسياسة النقدية نذكر منها ما يلي:

- السياسة النقدية هي تلك السياسة التي تهدف إلى تغيير كمية المعروض من النقود، ومن ثم سعر الفائدة بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، التي ترمي إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد، ثم تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار[1].
- تعرف السياسة النقدية بأنها تلك الإجراءات المخططة من قبل السلطات النقدية لإدارة المعروض النقدي وسعر الفائدة بهدف تحقيق التوظيف الأمثل، دون حدوث ضغوطات تضخمية.[2]
- السياسة النقدية هي جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصادي القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.[3]

✓ نستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة

[1]محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 155.
[2]وحيد مهدي عامر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية زكرياء غنيم تانيس، 2010، ص 175.
[3]عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدي والمالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 57.

**ثانيا: التطور التاريخي للسياسة النقدية**

عرفت السياسة النقدية عدة تطورات عبر مختلف المراحل الزمنية فتطورت عبر القرون، فهي ظهرت في القرن التاسع عشر وقد لخص تطور السياسة النقدية في أربعة مراحل[1]:

**المرحلة الأولى:** في بداية القرن العشرين حيثما كان ينظر للنقود أنها عنصرا محايدا لا أثر له في الحياة الاقتصادية سوى أداة للمبادلة وقد كانت السياسة النقدية هي الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار ومكافحة التضخم والانكماش، قبل الكساد سنة 1928م، وأخفقت هذه السياسة في علاج أزمة الكساد الكبير، وأصبح ينظر إليها على أنها سياسة عاجزة عن تقديم الحلول وبين أحد الباحثين ذلك بقوله "لقد كانت السياسة النقدية هي السياسة الرئيسية التي تلجأ إليها الدولة في ظل الاقتصاد الرأسمالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ كان يعتقد أن أدوات السياسة النقدية لها الفعالية التامة في تحليل الأوضاع الاقتصادية، وإعادتها إلى حالة التوازن، لكن بعد الكساد الكبير أثبت (كينز) في نظريته العامة أن تغيرات سعر الفائدة قد لا تكون لها الفعالية في تحقيق التوازن الاقتصادي إذ كان منحنى الطلب على النقود لا نهائي المرونة.

**المرحلة الثانية:** بدأت هذه المرحلة بعد الكساد الكبير حينما بدأ كينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية أولا، ثم النقدية، للخروج من أزمة ما بين الحربين العالميتين عن طريق الإنفاق بالعجز بواسطة الإصدار النقدي أو الدين العام.

**المرحلة الثالثة:** لم تفلح السياسة المالية في مكافحة التضخم، فرأت بعض الدول سنة 1951م، أن ترجع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها، ولكن بقيت السياسة المالية هي المهيمنة إلى أن ظهرت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فردمان، وتبنت أن فكرت التحكم في المعروض النقدي هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد كانت الفترة (1979م/1982م) قمة عصر النقديين ثم حدثت نكسة للنقديين بعد تراكم بعض المشكلات مثل البطالة بالرغم من انخفاض التضخم.

**المرحلة الرابعة:** قام الجدل بين النقديين والماليين حول جدوى كل من السياسة المالية والنقدية، فيرى الماليون أن السياسة المالية أقدر على التأثير في الاقتصاد وأن السياسة النقدية ليست إلا مكملا للسياسة المالية، وينتقد النقديون السياسة المالية بأنها بطيئة زمنيا وربما تحتاج إلى إجراءات تشريعية لإقرارها وظهر في هذه المرحلة فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أنه ليس من الصواب التعصب لأي من السياستين وكلاهما أصل، ولا تقل إحداهما أهمية من الأخرى في العمل للخروج من الأزمة.

[1] وليد مصطفى شاوش، **السياسة الندية (بين النقد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر والتوزيع، ص 159، 160.

## المطلب الثاني: أسس وأدوات السياسة النقدية

### أولا: أسس السياسة النقدية

تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور في النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسة في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة، أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها[1].

غير أن السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من أهمية السياسة المالية في هذا الصدد ذلك أن هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسات النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لاختلال المورد الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل وتخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق.

### ثانيا: أدوات السياسة النقدية

إن الدولة تتدخل بطريقة غير مباشرة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال السياسة النقدية المتبعة، كما أنها تأثر على وسائل الدفع وحجمها في المجتمع، ويعتبر هذا التأثير من أهم الجوانب السياسة النقدية المتبعة من خلال امتصاص الفائض من الكتلة النقدية، وتوفير أرصدة نقدية جديدة، وكل هذا يتم باستعمال أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في أدوات مباشرة وغير مباشرة للسياسة النقدية.

### 1-الأدوات غير مباشرة ( أدوات كمية):

وتسمى في بعض الكتب بالأدوات العامة وتهدف إلى التأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان ومن أدواتها[2]:

---

[1]عزوز بن علي، وعبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر،2006/1990،بحوث إقتصادية عربية العدد41، ص 112.

[2]محمد ضيف الله القطابري، محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية،ا الطبعة الأولى، أرعداء للنشر والتوزيع، 2012،ص26-28

**أ- إعادة الخصم:** وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته على البنوك التجارية .

تعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان.

يرتبط تحديد سعر الخصم بظروف سوق الائتمان حيث تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض سعر إعادة الخصم عندما تريد التوسع في حجم الائتمان والعكس في حال رغبتها في تقليص حجم الائتمان .

**ب- نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة.

يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج حالة التضخم في حين يقوم البنك المركزي في تخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتهاج سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد وتستخدم هذه الأداة في البلدان النامية لتمويل الاحتياجات الموسمية اللازمة لتسويق بعض المحاصيل الزراعية كما أن هذه الأداة لا تتطلب سوق كبيرة من السندات كما هو الحال في سياسة السوق المفتوحة ولا يترتب على استخدامها تحمل البنك المركزي أي خسائر رغم أثرها الذي يشمل كل المصاريف، في حين أن سياسة السوق المفتوحة ذات أثر محدود.

وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني، ذات أفضلية على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان لعدة أساليب:

- أنها وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية.

- أنها لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدمة للتعامل وبذلك فهي مناسبة للاستخدام في البلدان النامية.

إلا أن هناك بعض موانع التي تجعل فعالية هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان النامية ومن أبرز تلك الموانع هي:

- وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية وبالتالي فإن تغيير نسبة الاحتياطي لن يؤثر على نشاط الائتمان للبنوك التجارية، إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي فإن تخفيض نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات الأثر الفعال على الائتمان وخاصة أثناء فترات الكساد.

- إن هذه السياسة هي سياسة انتقائية في أثرها حيث يقتصر أثرها على البنوك التجارية أما المؤسسات المالية غير مصرفية فلا تأثير لهذه السياسة عليها وبذلك فإن هذه السياسة غير عادلة.

ورغم ما سبق فإن هذه السياسة تظل أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي.

**ج- عمليات السوق المفتوحة:** تعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع سندات من السوق الحرة للمبادلات وهي أهم أداة للسياسة النقدية.

وهي أيضا محددا للتغير في العرض النقدي، ومن ثم تعتبر أهم مصدر للتغلب في العرض النقدي وعمليات الشراء من السوق المفتوحة ويترتب عليها زيادة حجم العملة في التداول ومن ثم يتسع حجم القاعدة النقدية وكذلك عمليات البيع في السوق المفتوحة، يترتب عليها انكماش حجم العملة في التداول ومن ثم تخفيض القاعدة النقدية[1].

**د- نسبة السيولة:** هي عبارة عن نسبة الأصول السائلة لدى البنك إلى مجموعة التزامات، وتعني إلزام البنوك التجارية باحتفاظ بجزء من أصولها في شكل أصول عالية السيولة لضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين.[2]

**2-الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (أدوات كيفية):**

يأتي استخدام الأدوات الكيفية أو النوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

**أ- سياسة تأطير القروض:** تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان.

وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك انجلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طالب للقرض فقط بل يمكنها تقييد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، وكذا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم.

وبشكل عام لم يحقق نظام تأثير القروض في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض وهذا يعود لما يلي[3]:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.

---

[1]أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 122.
[2]محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[3]بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990م-2010)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 60.

- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

**ب- السياسة الانتقالية للقروض:** هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقات بين البنوك المركزية والبنوك التجارية، كما تتوقف فعالية هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية للتعامل معه، ومدى قدرة البنك المركزي على مواجهة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة ولذلك نجد هذه الوسيلة حققت أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة.[1]

**ج- التأثير والإقناع الأدبي:** ويتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شؤون النقد والائتمان.[2]

**3-الأدوات الأخرى للسياسة النقدية**

ونذكر أهمها[3]:

- يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي كما يتلقى البنك المركزي تقارير على أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها، حجم الودائع والقروض بها ... إلخ؛

- يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد والتشاور مع البنوك التجارية، وخاصة عند صياغة السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك بحضورهم في اجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة إلى الاجتماع.

على العموم، فإن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيدا لعلاج حالات التضخم أكثر من حالات الكساد.

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 82.
[2] محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[3] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 64.

**المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية**

للسياسة النقدية العديد من الأهداف تتمثل في[1]:

**أولا :الاهداف الأولية للسياسة النقدية**

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطية .

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات من الاحتياطات النقدية والثانية هي ظروف سوق النقد .

**1-مجمعات الاحتياطات النقدية :** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية كما ان النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع ، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك .

**2 – ظروف سوق النقد :**وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض في أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى ، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك .

**ثانيا: الأهداف الوسطية للسياسة النقدية**

يقصد بالأهداف الوسيطية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريقها البنك المركزي يحقق أهدافه النهائية، سواء كانت كلها أو بعضها، كما يمكن اعتبار هذه الأهداف كمؤشرات تغيرها يكون عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية.

توضح هذه الأهداف بناءا على عدة معايير، وهي القابلية للقياس، القدرة على السيطرة، القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي وتتمثل الأهداف فيما يلي[2]:

**1- سعر الفائدة كهدف وسيط:** تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأصول القابلة للإقراض وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون عابرة، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة

[1]عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 55.
[2]محمد بلوافي،**السياسة النقدية في الجزائر**،مجلة الاجتهاد، قسم الدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، ص 467.

النقدية، لكن من الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى أسعار الفائدة لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد هذه المحددات الهامة لكل من الأفراد والمشروعات.

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقي تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة وأسعار الفائدة في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار هي ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تنتقي الاستثمارات طبقا لإنتاجها.

**2- معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى:** يعتبر معدل صرف النقد مؤشرا هاما حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، حيث يمكن للسياسة أن تكون مساهمة في التوازن الاقتصادي من خلال تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، ومن الممكن أن يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية وحيثما يؤخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب كون أن أسوق الصرف ليست منظمة.[1]

**3- المجمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية فيه حيث تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

تتكون المجمعات النقدية من أربع مجمعات[2]:

- ✓ القاعدة النقدية: وتشمل على وسائل الدفع كاملة السيولة والتي تتكون من النقود القانونية والاحتياطات لدى البنوك التي يحتفظ بها البنك بشكل سائل لديه أو كحسابات لدى البنك المركزي

حيث أن: $M^0 = E^0 + R$

$M^0$: المجمع الأول، $E^0$: النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي، R: الاحتياطات النقدية.

- ✓ المجمع الثاني: وتسمى المتاحات النقدية وتشمل على المجمع الأول والتوضيفات تحت الطلب

$$M^1 = E^1 + D$$

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 71-72.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

$M^1$: المجمع الثاني، $E^1$: المجمع الأول، D: ودائع جارية.

- ✓ المجمع الثالث: يسمى السيولة الكلية للاقتصاد، ويتكون من ودائع لأجل إضافة إلى المجمع الثاني حيث:

$$M^2 = M^1 = DT$$

- ✓ المجمع الرابع: يتضمن المجمع الثالث بالإضافة إلى الودائع الادخارية خارج الجهاز المصرفي

$$M^3 = M^2 = S$$

حيث$S$: الودائع الادخارية خارج الجهاز المصرفي

**ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية**

إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتطابق على الأهداف للسياسة الاقتصادية، غير أنها لا تعتبر كمحل اتفاق بين التشريعات النقدية للدول التي تختلف من حيث التوسع والتصنيف والنطاق الداخلي والخارجي لكنها في العموم تسعى إلى[1]:

**1- تحقيق الاستقرار في الأسعار:** يعتبر تحقيق الاستقرار في الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم، وفي نفس الوقت علاج لاحتمال حدوث الكساد والركود إن وجد لتصبح بذلك مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أول مستوى لها.

**2-تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي**: إن تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي نابع من هدف استقرار الأسعار، حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، بما يحقق الاستقرار النقدي المؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**3- المساهمة في تحقيق توازن ميزان مدفوعات وتحسين قيمة العملة:** ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تعويم سعر الصرف للسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري، الذي يحافظ بدوره عل قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفض عجز ميزان المدفوعات عن طريق استخدام البنوك المركزية لأدوات السياسة النقدية

**4- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل:** وتشترك في ذلك مع السياسة المالية حيث تقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

[1] عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 55 .

5-**المشاركة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع:** تسعى السلطات النقدية إلى تقليص الضغوطات التضخمية كما أنها تعمل على تحقيق معدلات مرتفعة، ويهدف من خلاله الزيادة المستمرة والملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،وتسعى الحكومات للوصول إلى هذا الهدف من أجل إشباع حاجات الأفراد ورفع المستوى المعيشي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الحصول على المزيد من العملات الأجنبية.

## المبحث الثاني: السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية

لقد مرت السياسة النقدية في مسار صياغتها عبر نظريات اقتصادية يمكن إرجاعها إلى ثلاث نظريات وهي النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية والنظرية الحديثة، تدرس هذه النظريات النقدية العوامل المؤثرة في النقود وبالتالي في المستوى العام للأسعار وذلك عن طريق التحكم في عرض النقود وأثره على حجم النشاط الاقتصادي.

### المطلب الأول: السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغيير عرض النقود.

بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم، ولقد ظهرت نظريات في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماما من ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها.[1]

#### أولا: أسس الفكر الكلاسيكي

يستمد الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائد في القرن 19 أسسه من فلسفة النظام الرأسمالي الحر وتتمثل فيما يلي[2]:

- الحرية الاقتصادية: إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطاته وحرية التملك والعمل لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة

- عدم تدخل الدولة: إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها تتدخل في حرية الأفراد لذا لا يقتصر المجال إلا في نطاق المهام التقليدية كالدفاع والأمن وتنظيم القضاء بالمشاريع العامة ذات النفع العام، ولهذا آمن الكلاسيك بضرورة أن تكون السياسة النقدية محايدة.

- الملكية الخاصة: إن الملكية الفردية في أحد أركان الفكر الاقتصادي الرأسمالي وإن إيمان الفرد بالملكية الخاصة يجعله يسعى وبصورة مستمرة إلى تحقيق أقصى منفعة من أجل إشباع حاجياته ومن ثم تحقيق أقصى منفعة للمجتمع.

- المنافسة التامة: إن المنافسة التامة غير المقيدة تمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تحقيق أقصى إشباع المستهلكين وبأقل التكاليف، وطالما أن الربح هو المحرك الأساسي فإنه يحفز المنتجين على زيادة إنتاجه لتعظيم أرباحهم وهذا يعود ايجابيا على رفاهية المجتمع.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

- سيادة قانون السوق: يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق وأن جهاز الثمن أو آليات الأسعار هو القوة الحقيقية التي تعالج الاختلال وتوجيه النشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن، بافتراض حالة التشغيل الكامل وإذا ما حدث اختلال فإنه يتوجه تلقائيا للتوازن من جديد، يستند الكلاسيك في ذلك قانون ساي الذي ينص على العرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي يستحيل وجود فائض كما يستحيل أيضا وجود حالة عامة من البطالة .

- الربح: في نظر الكلاسيك يعتبر الربح هو أفضل حافز على زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي وأن تعظيمه من شأنه أن يرفع الإنتاجية ويزيد من إيداع المودعين مما يؤدي إلى تحقيق التقدم والرقي الاقتصادي .

- حيادية النقود: وهو ما يعني أن النقود ما هي إلا أداة للتبادل والتغير والتوازن في الاقتصاد مادام حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية، لذلك فهي ليست إلا عربة لنقل القيم أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقية بمعنى أن السلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك .

- مرونة جهاز سعر الفائدة: في هذا المبدأ يتعلق الأمر بتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار فإذا زادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الادخار إذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي ثمن الاستثمار.

**ثانيا: مبادئ النظرية الكلاسيكية**

من بين مبادئ النظرية الكلاسيكية[1]:

- ثبات حجم المعاملات: إن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهي وسيلة للمبادلة فقط، ودورها محايد في الاقتصاد.

- مرونة الأجور والأسعار.

- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

- وجود علاقة سببية للتغير في المستوى العام للأسعار تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل.

- ثبات سرعة دوران النقود على المدى القصير.

**ثالثا: معادلة التبادل لفيشر**

وتنطوي النظرية على بعض الفروض من أهمها[1]:

[1]علواني عمر، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 15.

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.

- ثبات الحجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.

- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن كمية النقود المتداولة وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغير.

- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ويمكن صياغة معادلة التبادل كالتالي[2]: $MV=PT$

حيث M: كمية النقود المتداولة وتتمثل في النقود الورقية ونقود الودائع الجارية.

V: سرعة تداول النقود، P: المستوى العام للأسعار، T: حجم المبادلات.

بالتالي فإن المعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة لتحديد المستوى العام للأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى معادلة التبادل الاقتصادي لفيشر سنة 1971م والتي تؤكد على وجود علاقة تناسبية طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى يكون مجموع قيام عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها ويمكن صياغة معادلة التبادل كما يلي: $MV+M'V'= PT$

حيث 'M: النقود القانونية،:'V'سرعة تداولها.

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها[3]:

- قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي.

- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار

- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك.

---

[1]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2]قناد أسماء، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، حالة الجزائر**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بقايد، تلمسان، 2016، ص 25.

[3]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

**رابعا: معادلة الأرصدة النقدية (معادلة** Cambridge)

هذه المعادلة عبارة عن إعادة صياغة النظرية الكمية أو معادلة فيشر، وسميت بمعادلة Cambridge نسبة إلى جامعة Cambridg وبالخصوص أستاذي .Cecilepigou Marshallتركز هذه النظرية على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن قوة شرائية، فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة أو حتى طويلة ولقد اشتق مارشال وبيجو نظريتهم على معادلة فيشر للتبادل وبقسمة طرفي المعادلة[1]

على (v) نحصل على$M=\frac{1}{V}*PY$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية المطلوبة وبالتالي يستطيع استبدال M ب Md، وبوضوح $k=\frac{1}{v}$ تصبح المعادلة Md=k * py

حيثk هي نسبة التفضيل النقدي، ويتوقف تحديد قيمة k على العوامل التالية:

- توقعات الأفراد، فكلما كانت توقعاتهم متفائلة كان احتفاظهم ب k أقل.

- ثروة الأفراد، فكلما زادت قلت k.

- مستويات الأسعار

ونلاحظ أن $V=\frac{\rho v}{M}$و $K=\frac{M}{PY}$ أي k معكوس v وهذا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها قلت سرعة تداول النقود والعكس صحيح

**خامسا: التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك**

يتحقق التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك عندما يتحقق التوازن في الأسواق الرئيسية الثلاثة، سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق النقود[2].

**1- توازن سوق العمل:** يتحقق التوازن في سوق العمل عند المساواة بين عرض العمل (LS) والطلب على العمل (LD)

[1]لباني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة، بومرداس، 2009، ص 77.

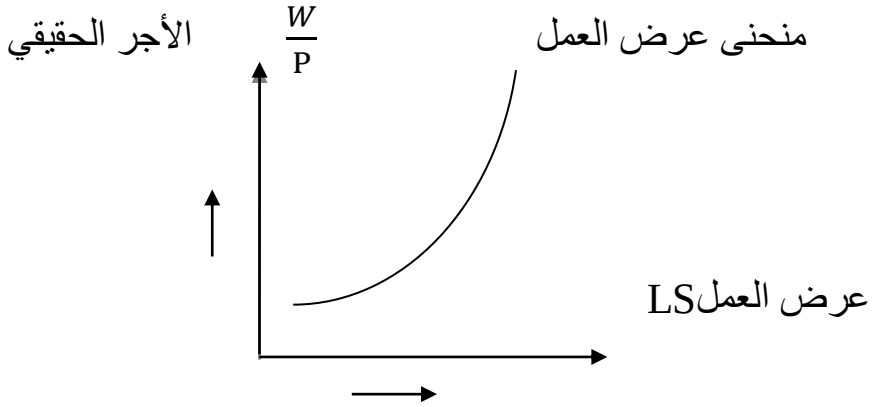
[2]الطيب بولحية، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016، ص 18.

أ -**عرض العمل (LS):** يمثله العمال حيث يقومون بعرض قوة عملهم على مؤسسات مقابل حصولهم على أجر حقيقي مقبول، حيث كلما ارتفع الأجر زاد عرضهم عن العمل وتخليهم عن الراحة والعكس صحيح وبالتالي عرض العمل هو دالة طردية بالنسبة للأجر الحقيقي أي:

$$LS= f(\frac{w}{p}) / \frac{\frac{ls}{w}}{p} > 0$$

LS: عرض العمل، W: الأجر القاعدي، P: المستوى العام للأسعار، $\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي

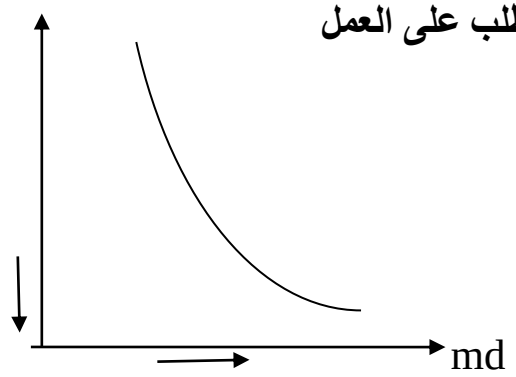
**الشكل(01): التمثيل البياني لمنحنى عرض العمل**




**المصدر:مسعود صديقي**

**ب- الطلب على العمل (LD):** يتأثر الطلب على العمل بالأجر الحقيقي معناه $LD= f(\frac{w}{p})$ أي المؤسسات ستطلب يد عاملة جديدة كلما انخفضت الأجور إذ هناك علاقة عكسية بين الأجور الحقيقية وطلب العمل كما هو موضح في الشكل (02).[1]

**الشكل (02): التمثيل البياني لمنحنى الطلب على العمل**



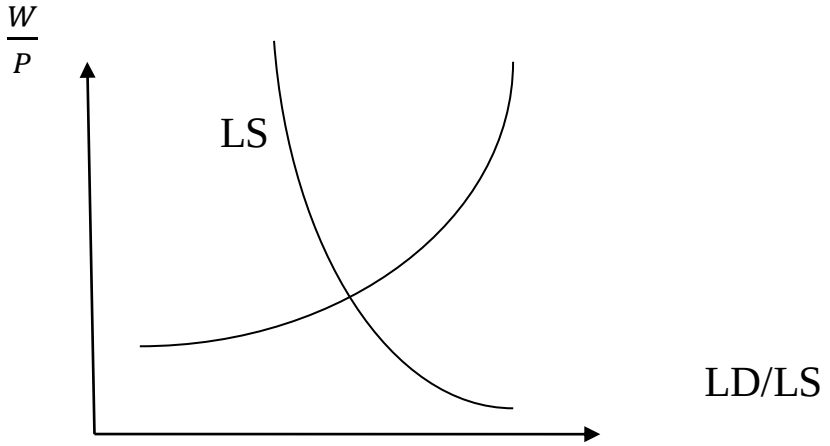

**المصدر: مسعود صديقي**

[1]محمد خطيب نمر، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 30-31.

نلاحظ أن الطلب على اليد العاملة يشبه منحنى الطلب على أي سلعة وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال LD وسعرها الحقيقي($\frac{W}{P}$)أي معدل الأجر العامل أو لساعة العمل.

يتحقق التوازن في سوق العمل عند الأجر الذي يقبل به العمال وتقبل به المؤسسات والتوازن في سوق العمل يتم في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو مبين في الشكل التالي:

**الشكل(03): التمثيل البياني لتوازن سوق العمل**




**المصدر: مسعود صديقي**

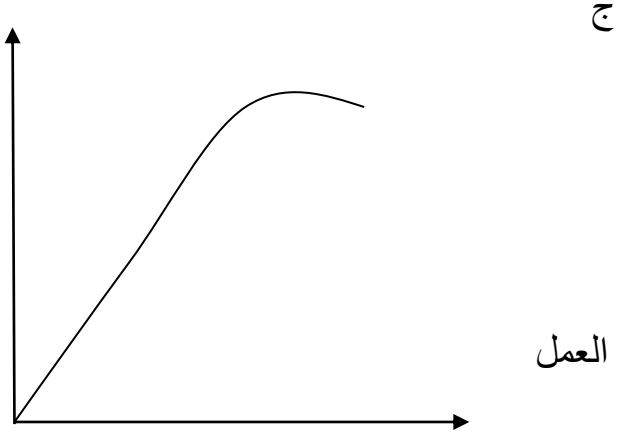
ويمكن الحصول على حجم العمال الأمثل والأجر الحقيقي التوازني في جملة من المعادلات التالية:

**الشكل(04): التمثيل البياني لمنحنى الأجر الحقيقي التوازني**

$$LD = LD\ (\frac{W}{P})$$

$LS = LS\ (\frac{W}{P})$ الانتاج

$y=f(L)$




**المصدر: محمد صديقي**

ملاحظات هامة:

- التوازن في سوق العمل يحدد الأجر الحقيقي التوازني

- الأجر الحقيقي التوازني يحدد حجم العمل التوازني

- حجم التوازني يحدد حجم الإنتاج الموافق وهو يوافق مستوى التشغيل العام أي لا توجد بطالة إجبارية إذ وجدت فهي بطالة إرادية .

**2- توازن سوق السلع والخدمات:**

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي.

حيث يتكون العرض الكلي من: سلع وخدمات استهلاكية وأخرى إنتاجية، وقيمة هذا الناتج من هذه السلع المختلفة تتمثل في الدخل الوطني وهذا الأخير يقسم إلى: استهلاك وادخار.[1]

$Y1 = C + I$ من جانب الطلب $Y1= Y2= C+I =C+S \Rightarrow I=S$[2]

$Y2= C + S$ من جانب العرض

يعتبر الكثيرون الاستهلاك والادخار كلاهما إنفاق لأن النقود المدخرة ليست مخزن للقيمة فلابد أن تستثمر بالمقابل لذلك يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد وبمقابل ذلك ما تبقى ينفق على السلع والخدمات.

- الادخار في تفسير الكلاسيك هو عرض للموارد النقدية والطلب على أصول غير نقدية (الأوراق التجارية).

- الاستثمار: عرض أصول غير نقدية ( الأوراق المالية، السندات) والطلب على الموارد النقدية.

إن الاستثمار ككل الطلبات هو تابع متناقص لمعدل الفائدة (i) في حين أن العرض تابع متزايد لمعدل الفائدة (i) وهكذا فإن تابعي الاستثمار والادخار في الفترة القصيرة يقاس بوحدات حقيقية يمكن أن يعبر عنها كما يلي:

$$I = I(i) \qquad I'(i)<0$$

$$S = I(i) \qquad S'(i)<0$$

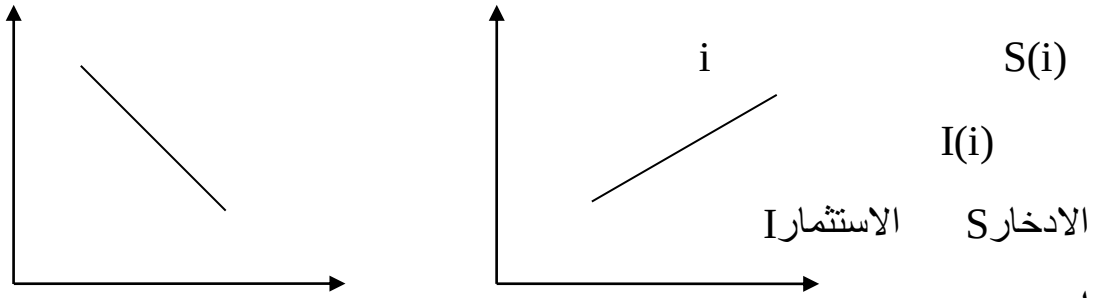
إذن الادخار في علاقة طردية مع سعر الفائدة ( سعر الإيداع)

أما الاستثمار في علاقة عكسية مع سعر الفائدة ( سعر الاستثمار) $I(i)$

[1] الطيب بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2] محمد الخطيب نمر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

كما هو موضح في الشكل[1]:

**الشكل(05): التمثيل البياني لمنحنى الادخار**




سعر الفائدة i سعر الفائدة i

**الشكل(06): التمثيل البياني لمنحنى الاستثمار**

**المصدر:محمد صديقي**

سعر الفائدة الحقيقي= سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم

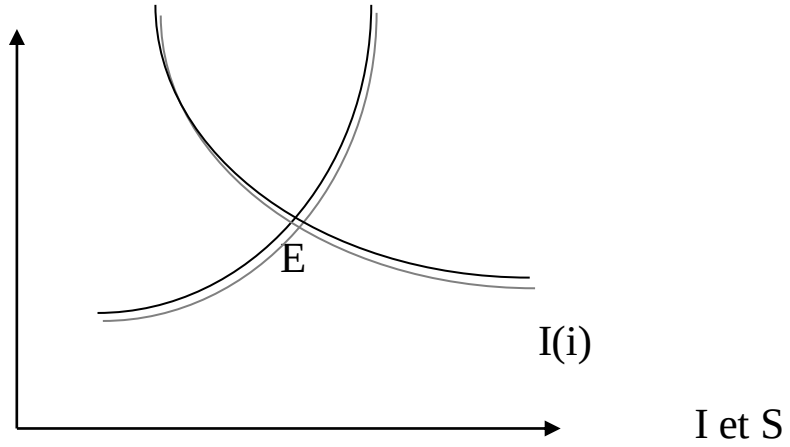
ومن أجل الوصول إلى التوازن فإنه حسب رأي النظرية الكلاسيكية لابد أن يكون الاستثمار والادخار الحقيقي متساويين أي I(i) =S(i)

إن معدل الفائدة الذي يحقق وضعية التوازن يتحقق بتقاطع منحنى الطلب على الاستثمار ومنحنى عرض الادخار.

[1]محمد الخطيب نمر، مرجع سبق ذكره، ص33.

وبما أن منحنى الاستثمار يكون متناقصا ومنحنى الادخار متزايدا، فإنه يوجد معدل وحيد للتوازن كما يوضحه الشكل التالي:(i)Sمعدل الفائدة i

**الشكل(07): التمثيل البياني لمنحنى توازن سوق السلع والخدمات**



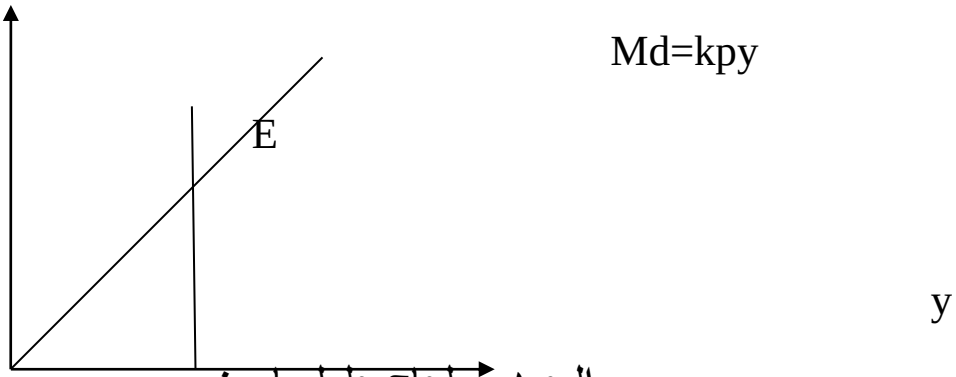

**المصدر: بلحاج جلول ياسين**

### 3- التوازن في سوق النقد عند الكلاسيك:

يتحدد التوازن في سوق النقد يساوي الطلب على النقود وعرضها Md=Ms حيث المعروض النقدي M تعد متغيرة خارجية من طرف السلطات النقدية⟵Md=Ms=M0Md= kpy=Ms

ويتمثل التوازن بيانيا كما يلي[1]:

الشكلرقم8:التمثيل البياني لتوازن سوق النقد الكلاسيكي

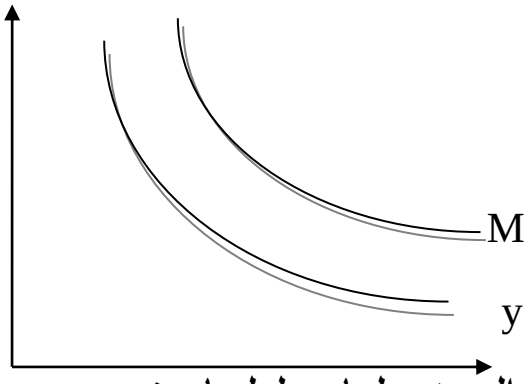



**المصدر: بلحاج جلول ياسين**

العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار بافتراض أن حجم الدخل الحقيقي y ثابت، تصبح من الشكل $P=f(M)$ ومن المعادلة يصبح $P=\frac{M}{KY}$، وبما أن المقدار Ky ثابت فإنه Pيرتبط مباشرة بكمية النقد والعلاقة بينهما طردية وتناسبية .

أما العلاقة بين P وyفهي علاقة عكسية، وهذا في التمثيل البياني الذي يوضح العلاقة بين الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار.PyM

**الشكل رقم (9): التمثيل البياني للعلاقة بين مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار**




**المصدر:بلحاج جلول ياسين**

من خلال التمثيل البياني يتضح جليا أن التغير في كمية النقد المعروضة قد تغيرت لسبب من الأسباب وفقا لقرارات السلطة النقدية فإن هذا سيؤدي حتما إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس

[1]بلحاج جلول ياسين، **مطبوعة الاقتصاد الكلي**، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018، ص 74.

النسبة التي رفعت بها كمية النقد وذلك لأن الدخل يوجد في مستواه الأقصى (الاستخدام الكامل) ولا يمكن أن يتغير.

**سادسا: انتقادات النظرية الكلاسيكية**

من أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية النقدية الكلاسيكية هي[1]:

- تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع للتغير في كمية النقود ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير نتيجة لفشل موسم زراعي، أو ارتفاع أسعار البترول وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويؤدي إلى التضخم.

- عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود لعدم واقعيته، حيث دلت البيانات المتاحة من الاقتصاد الأمريكي أن سرعة دوران النقود تتقلب في الأجل القصير بدرجة غير ثابتة.

- لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.

- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يستند إلى حالة التوظيف الكامل.

**المطلب الثاني: السياسة النقدية في المدرسة الكينزية**

بعد التطرق إلى النظرية الكلاسيكية، سنتطرق إلى النظرية النقدية الكينزية جاء بها الاقتصادي جون مينارد كينز وجاءت هذه النظرية لحل مشكلة الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت.

يقوم هذا التحليل على فرضيات مفادها أن أثر النقود على مختلف النشاطات الاقتصادية، يكون على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية عكس التحليل التقليدي، فقام كينز في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي واستخلص أنها ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي، حيث اهتم في بداية الأمر بدراسة الطلب على النقود وأسباب الاحتفاظ بها كما اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال بتغيير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، فهو يرى أن الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال.[2]

**أولا: فرضيات النظرية الكينزية**

من بين فرضيات كينز[3]:

---

[1]سليم موساوي، **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية**، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 94.

[2]يمينة شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، ص 49.

[3]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

- رفض قانون ساي للأسواق، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى التوظيف الكامل ورفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار.

- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.

- عدم الإيمان بالتشغيل الكامل، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل من التشغيل الناقص.

- يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة.

- يربكينز أنه من الصعب الفصل بين الجانب النقدي والجانب العيني في الاقتصاد.

- يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا.

**ثانيا: الطلب على النقود ( تفضيل السيولة )**

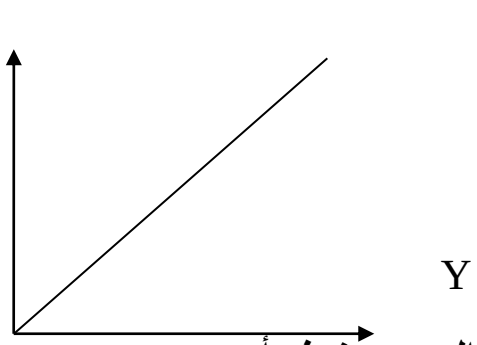
ويقصد بذلك الطلب على النقود للاحتفاظ بها وقد أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المبادلات، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المبادلات والاحتياط بالدخل وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية.

**1- دافع المبادلات:** وهو الدافع الأول والأكثر شيوعا فالعامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد على الاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود وهو دافع المبادلات وهذا الدافع للاحتفاظ بالنقود مبني على خاصيتين مهمتين هما الراحة في استعمالها والثقة فيها فقد رأينا أن النقود لا تكلف شيئا في حملها، كما أنها تمكن الأفراد من التوفيق بين اختلاف مواعيد استلامهم أموالهم ومواعيد دفعها في شكل مشتريات لسلع وخدمات.

وتتوقف كمية النقود التي تطلب لهذه الأغراض على مستوى الدخل القومي وحجم المبادلات وكذلك على سرعة تداول النقود، ولو أن العلاقة بينهم ليست ثابتة على الدوام، فإذا اتفقت منشئتان صناعيتان مثلا على الاندماج وكانت كل منهما تتعامل مع الأخرى فإن نتيجة هذا الاندماج أن المبادلات بينهما التي كانت تتطلب النقود لإتمامها تصبح عملية محاسبة داخلية لا تظهر إلا في الدفاتر التجارية، التي تمسكها المنشأة الجديدة ولا تحتاج إلى النقود للنقود لإتمامها، وبهذا يقل حجم المبادلات التجارية، بينما يظل الدخل القومي ثابتا على حاله.[1]

[1] فؤاد هاشم عوض، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 114.

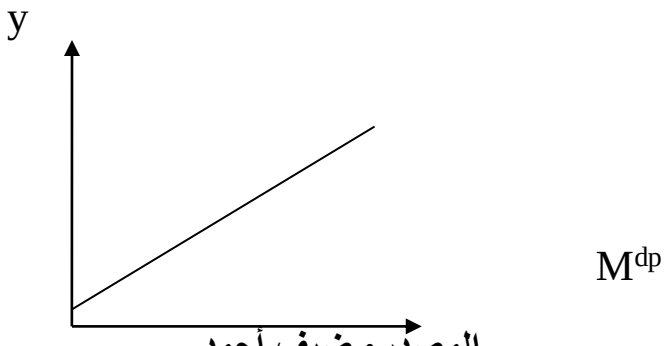
**الشكل رقم(10): منحنى بياني يمثل الطلب على النقد من أجل التبادل**




**المصدر:ضيف أحمد**

**2- الطلب على النقود بدافع الاحتياط:** كثير ما يحتفظ الأعوان الاقتصاديين بأرصدة نقدية سائلة لغرض تغطية بعض المصاريف المستقبلية الطارئة وغير متوقعة، فالأفراد يحتفظون بهذه الأرصدة النقدية لمواجهة مصاريف المرض، فقدان العمل، مواجهة ظروف غير متوقعة تتطلب مصاريف معتبرة، أما أصحاب المشاريع فكذلك يحتفظون بأرصدة نقدية لغرض الاحتياط لمواجهة ما قد يحدث من كوارث أو طوارئ تتطلب القيام بنفقات طارئة متعلقة بالإنتاج وكذلك الاستفادة من عقد صفقات رابحة في المستقبل.[1]

**الشكل رقم (11): منحنى بياني يمثل تفضيل السيولة بدافع الاحتياط**



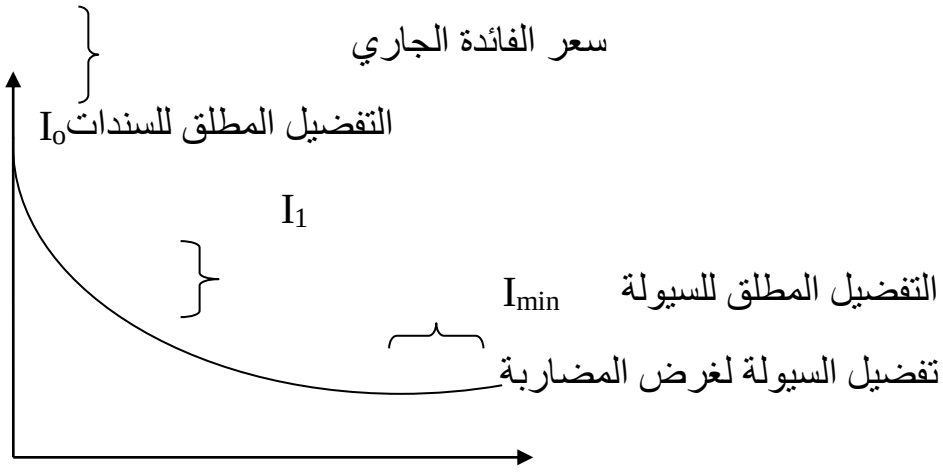

**المصدر: ضيف أحمد**

4- **دافع المضاربة:** المضاربة هنا تكون في سوق الأوراق المالية إذ يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة من منظور أن البنوك هي مخزن للقيمة، حيث تمكن الأفراد من الاستفادة من ارتفاع أسعار الأوراق المالية والاستفادة من المضاربة عليها بهدف تحقيق مزيد من الأرباح الرأسمالية وهناك علاقة عكسية بين أسعار السندات

[1] ضيف أحمد، **الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2016، ص 38.

وأسعار الفائدة، وبالتالي فإن الطلب على النقود يتوقف على سعر الفائدة ويحتفظ الأفراد بكمية من النقود من أجل دافع المضاربة لأغراض الاستفادة من فروق الأسعار، فلا شك أن انخفاض سعر الفائدة يرفع من قيمة السندات كما أن ارتفاع سعر الفائدة سيخفض من قيمة السندات واحتفاظ الفرد بكمية معينة من النقود يتيح الاستفادة من فروق الأسعار.[1]

**الشكل رقم (12): منحنى بياني يوضح تفضيل السيولة لغرض المضاربة**




**المصدر: محمد الشرف المان**

بالاستناد على الشكل رقم (12) فإننا سنقف على الأوضاع المختلفة التالية[2]:

**الحالة 1:** لما يكون سعر الفائدة الجاري مرتفعا جدا فإن الأفراد يتوقعون أسعار الفائدة مستقبلية ($i_0$) أقل من ($i_{max}$) ولذلك تكون توقعات جميعهم بالانخفاض، ومن ثم يتوقعون ارتفاع أسعار السندات على درجة كبيرة من الدقة، فمن المنطقي أن لا يحتفظون بالأرصدة السائلة بل يلزمهم توظيف كل الرصيد المخصص للمضاربة في شراء السندات التي تضمن تحقيق المكسب فتنعدم بذلك الأرصدة النقدية السائلة لذلك سيكون شكل الدالة عند هذا المستوى المرتفع من سعر الفائدة متطابقا مع محور التراتيب.

**الحالة 2:** عندما ينخفض سعر الفائدة الجاري ليصل إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع لدى مجموعة من الأفراد فإنهم يتوقعون انخفاض أسعار السندات وبالتالي سيبيعون سنداتهم، فيزيد تفضيلهم للسيولة، ويزيد حجم الرصيد النقدي المخصص للمضاربة على المستوى الكلي، ليصل إلى المقدار

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[2] محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات ، 1994، ص 243.

(0d) من البيان، وهو ما يخص انخفاض المنحنى الممثل لهذا الطلب لانخفاض سعر الفائدة الجاري ($i_1$) وسيرى نفس هذا التحليل على كافة الوحدات الأخرى إلى أن يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته.

**الحالة 3:** يؤكد كينز على أن هناك سعر فائدة أدنى ($i_{min}$) لا يمكن لأسعار الفائدة المتوقعة أن تنزل دونه، وعند هذا الحد فإن كافة الأفراد سوف تتمثل توقعاتهم وتكون أسعار الفائدة المتوقعة لديهم أكبر من مستوى الفائدة الجارية ($i_{min}$)، لذلك يحتفظون بما هو مخصص للمضاربة ف شكل نقود عاطلة، وعندما تتدخل السلطات النقدية بزيادة كمية النقود بهدف التأثير في مستوى أسعار الفائدة فإن مقدار هذه الزيادة سيتم الاحتفاظ به على شكل نقود سائلة ولا يمكن أن يؤثر على مستوى أسعار الفائدة، وهو ما عبر عنه كينز بمصيدة السيولة، ويأخذ المنحنى الممثل للطلب على النقود لغرض المضاربة، تقريبا شكل مستقيم أفقي.

**ثالثا :أثر السياسة على وضع التوازن الكينزي البسيط:**

**1- توازن سوق الطلب الكلي للنقود مع عرض النقود:** يتحدد سعر الفائدة التوازني في السوق النقدي، فسعر الفائدة في التحليل الكينزي إنما هو ظاهرة نقدية وليست ظاهرة اقتصادية، فهو يتحدد بتقاطع عرض النقود والطلب عليها وليس بعرض المدخرات والطلب عليها كما كان يعتبره الكلاسيك.[1]

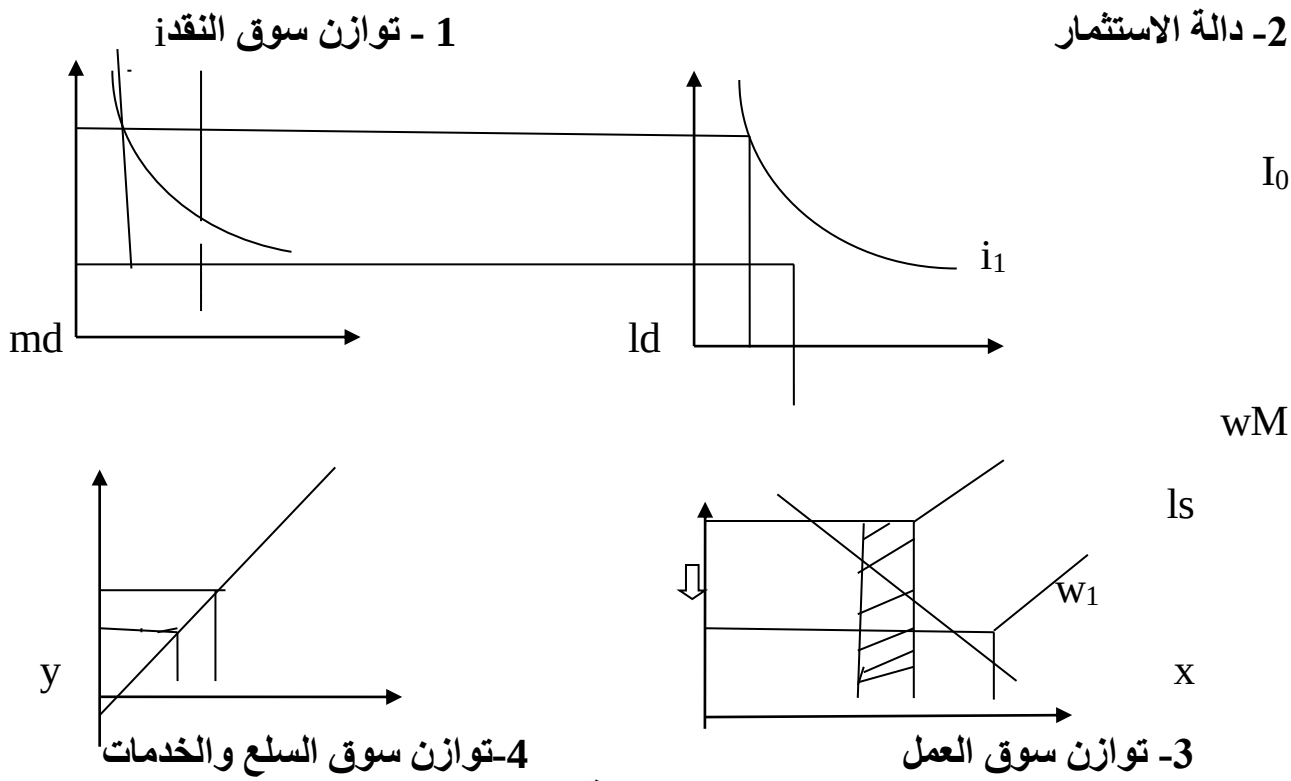
**2-توازن سوق السلع والخدمات:**يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي في سوق السلع والخدمات عن طريق الطلب الكلي الفعال والذي يعتبره كينز العامل الأساسي المحدد لحجم الإنتاج والتشغيل من ثم الدخل ويعبر الطلب الكلي الفعال على مجموع الإنفاق القومي على السلع والخدمات سواء تعلق هذا الإنفاق بالسلع والخدمات الاستهلاكية أو السلع والخدمات الإنتاجية الاستثمارية ولا يقف هذا الطلب في نظر كينزعند حد الرغبة في الشراء بل لابد أن تقترن هذه الرغبة في المقدرة على الشراء كما يشمل هذا الطلب إنفاق جميع الوحدات الاقتصادية لكونه طلب كلي على الطلب الفردي للوحدة الاقتصادية.[2]

5- **توازن سوق العمل:** يتحقق التوازن في سوق العمل عند كينز بتساوي الطلب على العمل مع عرض العمل فبالنسبة للطلب على العمل لم يختلف كينز عن الكلاسيك في كونه دالة مشتقة من دالة الإنتاج وهي دالة متناقصة في معدل الأجور $Ld= Ld(w)= Ld\left(\frac{w}{p}\right)$

[1] يمينة شرة، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[2] يمينة شيرة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

أما بشأن عرض العمل لا يتفق كينز مع سابقيه وذلك برفضه الافتراضات الكلاسيكية.

**الشكل رقم(13):يمثل توازنسوق العمل عند كينز**




**المصدر: يمينة شيرة**

يظهر تـأثير السياسة النقدية التوسعية في الشكل من خلال قيام البنك المركزي بزيادة كمية النقود وذلك عن طريق دخوله السوق المفتوحة للأوراق المالية (سندات) مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، فترتفع أسعارها السوقية ومن ثم تنخفض معدلات الفائدة في السوق النقدية (المنحنى1) وهذا الانخفاض في أسعار الفائدة يؤدي مباشرة في زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري وذلك بحكم العلاقة العكسية بينهما (المنحنى2).

بما أن الدخل القومي التوازني يتحدد بتعادل الاستثمار مع الادخار بالسوق الحقيقي، فإن الارتفاع في حجم الإنفاق الاستثماري يؤول مباشرة إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال ومن ثم ارتفاع مستوى العام في الأسعار ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل القومي وبشكل مضاعف تحت تأثير مضاعف الاستثمار (منحنى3).

أما سوق العمل (المنحنى4) يظهر على أنه الحد الأدنى من الأجر المحدد من طرف الدولة بعرض العمال كمية من العمل ما بين الصفر وهو ما يظهر من خلال شكل المنحنى عرض العمل على

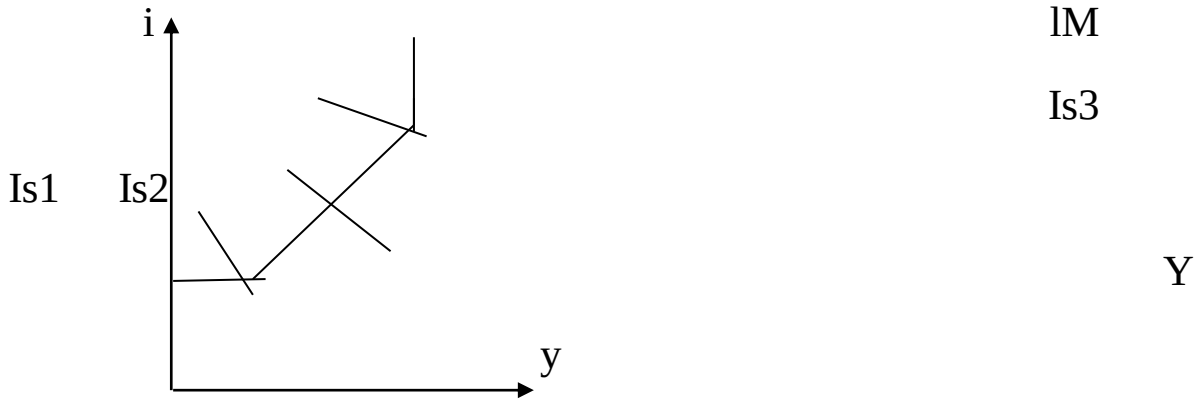
شكل خط أفقي وحين يتم تشغيل كافة العمال الذين يقبلون العمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل التام.

ومنه فإن السياسة النقدية في التحليل الكينزي تأثر على متغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية منها والنقدية، فهي تأثر على السوق الحقيقي وكذا سوق العمل عن طريق قناة سعر الفائدة وتأثيرها يمتد للأمد البعيد فهي سياسة فعالة لها القدرة على حل المشاكل الاقتصادية[1]:

**رابعا: التوازن الكلي:** عند تجميع الأجزاء السابقة مع بعضها يمكن أن نشكل نموذجا للتوازن العام يسمح بتحديد مدى فعالية السياسة المالية والنقدية وهو ما يطلق عليه بتحليل " هيكس هايسون " أو " النظرية الكينزية الجديدة" وهو تحاول تحديد المستوى ل Yو I في آن واحد عن طريق ربطهما بالاستثمار I والادخار S

والطلب النقدي وعرض النقد، وبتجميعهما بشكل واحد يتحدد Yو I تحديدا آنيا ويوضح الشكل (12) احتمالات لهذا التوازن، تتحدد تبعا لمنحنى lM

**الشكل رقم(14): منحنى بياني يمثل التوازن الكلي عند كينز**




**المصدر: عبد المطلب عبد الحميد**

وإذا تحقق التوازن في أي نقطة وكانت هناك حاجة لزيادة حجم الدخل لوجود فجوة انكماشية مثلا، فيمكن تحقيق ذلك بصفة عامة بالتباع السياسات الاقتصادية (المالية أو النقدية)، التوسعية مما يؤثر كل من منحنى Is و LM وهنا نجد أن فعالية كل سياسة تختلف من منطقة لأخرى وقد تكون إحداهما عديمة الفعالية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

**خامسا: انتقادات النظرية الكينزية:**

لقد تعرضت النظرية الكينزية لعدة انتقادات، وذلك من طرف النقداويون بزعامة فريدمان وسنتطرق في هذا المقام إلى بعض الانتقادات الموجهة لهذه النظرية[1]:

- اهتم كينز بجانب الطلب على النقد وأهمل نوعا ما جانب العرض باعتباره يتحدد من طرف البنك المركزي واعتمد على تحضير الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة الشرائية وذلك بواسطة زيادة الكتلة النقدية، وهذا ما أحدث الأزمة لاحقا.

- نظرية كينز كانت متحيزة بدرجة كبيرة، حيث رفع معظم أفكار المدرسة الكلاسيكية وناقضها وهذا ما جعل تحليله متطرفا لاتجاه واحد والمتمثل في معالجة الأزمة فقط.

- عالجت النظرية الكينزية سعر الفائدة في الأجل القصير ولم تتناوله في الأجل الطويل مما يعني أن النظرية الكينزية ستاتيكية وليست ديناميكية.

**المطلب الثالث: السياسة النقدية في المدرسة الحديثة**

تعتبر نظرية هيلتون فريدمان إحدى أعمال مدرسة شيكاغو والتي ظهرت بعد 20 عام عن ظهور النظرية الكينزية ولذلك فإن تحليله جاء متقاربا مع أعمال كل من باتينكينوكينز، وقد اهتم فريدمان أساسا بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الادخار العام لنظرية الاختيار، وأيضا المبادئ العامة لنظرية الطلب، على دالة الطلب على النقود بمعنى أنه قد حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية فالمتأمل لنظرية فريدمان يجدها مجرد محاولة لتحديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود بحيث تتماشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث، وتستطيع تقديم حلولا واقعية للظواهر الاقتصادية فضلا عن أنها كانت تهدف أساسا لوضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة.[2]

**أولا: محددات الطلب على النقود عند فريدمان**

يرتكز تحليل فريدمان على مجموعة من الافتراضات والتي نجملها في النقاط التالية[3]:

- إن الطلب على النقود الموجودة طلب وحيد مما يلغي التقسيم الذي اعتمده كينز بين الطلب على النقود لغرض المعاملات الاحتياط والمضاربة.

[1] محمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.
[2] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 187.
[3] Www.Perso.Wanadoa.Fr/Frédiric.Collard/1998.

- هناك طلب على النقود مرتبط بعدد معين من المتغيرات والتي تترجم لنا سلوك الوحدات الحائزة على النقود وهي: الثروة الكلية وتقسيمها بين الثروة البشرية والثروة غير البشرية، معدل عائد مختلف الأصول المكونة للثروة، أذواق وتفضيل حائزي النقود.
- غياب الوهم النقدي واستخدام أثر الأرصدة الحقيقية.

**ثانيا: العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة**

إن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة وإن هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول ويمكن إيجاز مختلف أشكال الثروة والعوائد المتأتية منها فيما يلي[1]:

- **النقود**: وهو الأصول الأكثر سيولة ولها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر والأمان الذي توفره لحائزها في صور سيولة كما يمكن أن تحقق عائد نقدي وذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع الجارية من قبل البنوك وبالتالي يمكن قياس عائد النقود كما يلي:

معدل العائد على النقود= معدل عائد الفائدة على النقود + معدل العائد في القوة الشرائية للنقود

- **السندات(b):**تعتبر السندات شكلا من أشكال الثروة، وتحقق عائدا ثابتا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية من السندات (Rb) ويتوقف في النهاية عائد السندات على معدل التغير في سعر الفائدة.

- **الأسهم (e):** تعتبر الأسهم من الأصول المالية، وهي أحد أشكال الثروة والعائد الناتج عن حيازة الأسهم يتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار وكذا تغيرات قيمة الأسهم خلال الفترة الزمنية ويطلق على عوائد الأسهم للأرباح (Re) ومن ثم يمكن التعبير عن المعدل الحقيقي الناتج عن حيازة الأسهم بالمعادلة التالية

المعدل الحقيقي للأسهم خلال فترة زمنية= سعر فائدة الأسهم + التغير في قيمة السهم خلال نفس الفترة + التغير في قيمة المستوى العام للأسعار خلال نفس الفترة.

- **الأصول الطبيعية**: وهي الأصول العينية التي تكون في شكل بضائع مادية وتتمثل في رأس المال المادي كالآلات والعقارات ويتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الأصول أي أن العائد من هذه الأصول يرتبط أساسا بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة ونرمز لهذا العائد بالرمز $(\frac{dp}{p})$ .

- **رأس المال البشري**: يقر فريدمان بصعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق إلا أنه يرى أن هناك علاقة (نسبية) بين رأس المال البشري ورأس المال المادي، حيث يوجد دائما

[1] محمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 46.

تقييم بين الثروة البشرية والغير بشرية في قائمة الأصول ومن هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية ويمكن قياس ذلك كما يلي: w= kℊ / kH

العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية * معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية .

**- أذواق وترتيب الأفضليات لحائزي الثروة النهائيين (u).**

**-معادلة النظرية الكمية المعاصرة للنقود[1]:**

$$Md= f ( p. Rb. Re(\frac{dp}{p}).w. u )$$

حيث u تمثل الأذواق والتفضيلات والتي يمكن إدخالها في دالة الطلب على النقود.

**ثالثا: انتقادات النظرية النقدية المعاصرة**

تعرضت النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان لعدة انتقادات كبقية النظريات التي سبقتها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إهمال معدل الفائدة: حيث يرى فريدمان بأن الطلب على النقود غير حساس لسعر الفائدة، وهذا يتناقض مع الواقع التجريبي.

- ضعف الصياغة النهائية لدالة الطلب على النقود Md فبرغم من أن هذه الصيغة تعطي إضافة لما جاء به الكلاسيك وكينز، إلا أنها ذات جانب تحليلي، وهي بعيدة نوعا ما عن التطبيق العملي وذلك لإهمالها بعض المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود لسعر الفائدة

- صعوبة تطبيق دالة الطلب على النقود عند فريدمان على أرض الواقع وذلك لكثرة المتغيرات المفسرة وتداخلها فيما بينها، فلا يمكن التمييز بسهولة بين المتغيرات والمتغير المستقل .

[1] محمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 47.

## المبحث الثالث: استراتيجيات السياسة النقدية وشروط نجاحها

يتبع البنك المركزي استراتيجيات لبلوغ الأهداف النهائية المرجوة ، من خلال قرارات تنتقل عن طريق قنوات إبلاغ للسياسة النقدية ،كما أن السياسة النقدية في الدول النامية تعاني من ضعف واختلال في بنيتها الاقتصادية والتي لا تحتوي على عناصر فعالية السياسة النقدية ، ولذلك يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط والعوامل لنجاح السياسة النقدية.

### المطلب الأول:استراتيجيات السياسة النقدية

هناك مجموعة من الاستراتيجيات يتبعها البنك المركزي والتي نناقشها فيما يلي:

**أولا :الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية:**

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته ومزال يعاني منها حتى الآن، فالاستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسيطيه مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية

كما يمكن رقابتها والتنبؤ عليها بمؤشرات، وتصحيح انحرافاتها وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي[1]:

**1- نظرية القرض التجاري:** كانت تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة للسياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي وهي نظرية القرض التجاري، وهو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجارة وتشمل فقط الأوراق التجارية والتي لها خاصية التصفية الذاتية وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك، ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده.

**2- مبدأ الاحتياطات الحرة:** تعرف الاحتياطات الحرة بأنها الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة واقتراضاتهامن البنك المركزي، وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الافتراضات من البنك المركزي.

**3- أسعار الفائدة:** استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينيات والستينيات هو التأثير هذا الهدف لأسعار الفائدة إما بالانخفاض أو الارتفاع.

[1] صالحي طاوس، **مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة 2000-2001**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2015، ص 38.

**ثانيا :استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة:**

نظرا لظهور بوادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة بدأ في الستينيات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهمية قصوى في استراتيجية السياسة النقدية الحديثة نحو استخدام مجاميع الاحتياطي ففي سنة 1979 أعلن الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على سبيل المثال أنه سوف يعطي تأكيدا أكبر في المستقبل على استخدام المجاميع في الإدارة اليومية، للسياسة النقدية وتأكيد أقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية.

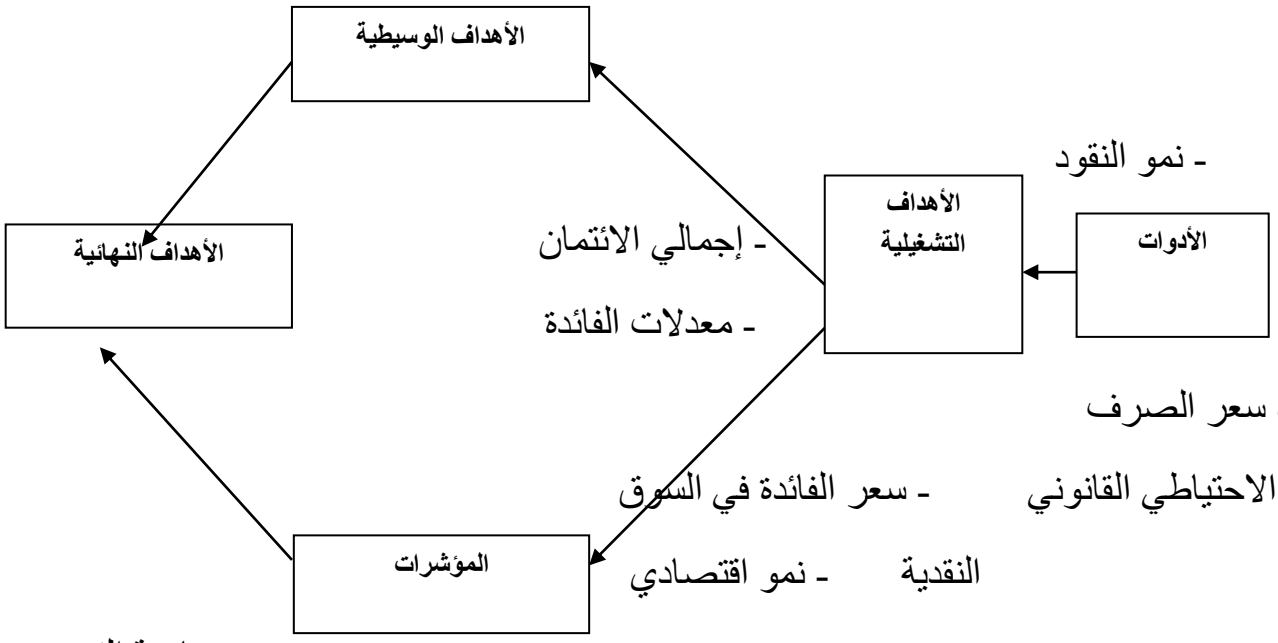
كانت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدرون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسبا مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط.

ولكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلقى نجاحا كبيرا وتعرضت لانتقادات عديدة، لأن هذه البنوك المركزية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها[1]:

- ✓ توسيع عريض المجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفيدرالية بالتقلبات ضمنه
- ✓ استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولى لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 248.

**الشكل رقم (51): استراتيجية السياسة النقدية الحديثة**




**المصدر: عبد المطلب عبد المجيد**

**المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية**

تسمح الأهداف الوسيطية بانتقال أثر أدوات السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية عن طريق قنوات إبلاغ وفقا لاختيار الهدف الوسيط حيث تعتبر هذه القنوات الطريق من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية.

وتتمثل هذه القنوات في:

**1- قناة سعر الفائدة:** وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، لأن إتباع سياسة نقدية انكماشية يعمل على رفع سعر الفائدة الاسمية مما يعمل على رفع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع رأس المال، وهذا يؤدي إلى تقلص الطلب على الاستثمار كما قد يضعف طلب العائلات

على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو إضافة إلى ذلك فإن التغيرات في أسعار الفائدة تغير التوقعات الأعوان الاقتصاديين تبعا للنمو الاقتصادي والأرباح المتوقعة.[1]

**2- قناة سعر الصرف:** إن الهدف الأساسي لهذه القناة هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات، إذ أن هناك اتجاه عام نحو تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية وذلك من أجل تشجيع الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات، وبالتالي يقل استهلاكها لحساب الإنتاج المحلي.[2]

**3- قناة أسعار السندات المالية:** إن هذه القناة تعبر عن أنصار المدرسة النقدية، في تحليلهم لأثر السياسة النقدية الذين يرون أن تأثيرها على الاقتصاد يتم من خلال قناتين .

أ- **قناة توين للاستثمار:** إن انخفاض العرض النقدي يؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية والتقليل من نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور حيث ينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية إذ تدفع المتعاملين إلى بيع الأوراق المالية الزائدة فتتراجع الأسعار وينزل مؤثر توين Q (سنة 1988) وهو عبارة عن نسبة القيمة السوقية للشركة مقسومة على مخزون رأس المال الصافي وهي قيمة بورصية للمؤسسات كما أن هناك علاقة طردية بين Q والاستثمار.[3]

**ب- قناة الثروة على الاستثمار:** إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية ومنه فإن ثروة المتعاملين تتجه نحو الانخفاض، وهذا ما يحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي.

**6- قناة الائتمان:** حيث تنقسم هذه القناة إلى قناتين[4]:

أ- **قناة الإقراض المصرفي:** إن تراجع حجم الودائع لدى البنوك ليس انخفاض العرض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان المصرفي المقدم مما يقلل الاستثمار فيتراجع النمو.

**ب-قناة ميزانية المؤسسات**: انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات، وأيضا الضمانات التي تمكن للمقترضين تقديمها عند الإقراض حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص الذي ينعكس بدوره على الناتج المحلي الخام.

---

[1] بن نافلة نصيرة، **تقييم السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة من 2014/1980**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2018/2017.

[2] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 206-207.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[4] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

**المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية**

إن السياسة النقدية الخاصة في الدول النامية تعاني من ضعف واختلال في بنيتها الاقتصادية والتي لا تحتوي على عناصر فعالية السياسة النقدية نتيجة كما يلي[1]:

- ✓ توفر أسواق نقدية منظمة.
- ✓ قوة عمل وتحكم البنك المركزي.
- ✓ الوعي النقدي المصرفي الجيد لدى الأفراد.
- ✓ حالة التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ الاستقرار السياسي.

من شروط نجاح السياسة النقدية

- **استهداف التضخم**: اليوم هناك أكثر من 40 دولة تستهدف الوصول إلى أدنى مستوى للتضخم واستقراره غير أن هناك 18 دولة منها فقط هي المصنفة كدولة مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم حيث أن لها التزامات واضحة، ولها مصداقية فيما يتعلق بممارسة الاستهداف، ولابد من أن تتوفر لدى هذه الدول 3 معايير

وهي[2]:

- ✓ أن تلتزم التزاما صريحا بتحقيق معدل التضخم ومدى استهدافه خلال إطار زمني محدد.
- ✓ إعلان البنك المركزي بصفة مستمرة ومنتظمة لأهدافه للجمهور.
- ✓ أن تتوفر لدى هذه الدول ترتيبات مؤسسية من أجل ضمان إخضاع البنك المركزي للمسألة عن تحقيق

الهدف، حيث أن الهدف الرئيسي يتمثل في الاستقلال في العمل عن الحكومة.

إن استهداف التضخم يعتبر في إطار السياسة النقدية تلزم البنك المركزي بتحقيق معدل التضخم منخفض، حيث تبدأ هذه العملية بإعلان رسمي من البنك المركزي والحكومة بهدف كمي واضح للتضخم حيث يتم تحقيقه خلال فترة زمنية محددة.

[1]Banque d'algerie,Medea Banque le journal interne de la banque d'algerie publication binrestrielle, N62octobr-novembre 2012 14-20.Banque d'algerie,Medea Banque le journal interne de la banque d'algerie publication binrestrielle, N62octobr- novembre 2012 14-20.

[2]عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

**-استهداف الأهداف الوسيطية:** من الناحية التقليدية كان استهداف الهدف الوسيط يتطلب الإعلان المسبق عن معدل السعر بالصرف أو مجمعات نقدية محددة وفي ظل قواعد سعر الصرف تكون السياسة النقدية مفيدة بصورة صارمة لأنها موجهة لسعر الصرف، وبذلك تفيد مقدرة البنك المركزي على مواجهة الصدمات المحلية والخارجية، ومقابل ذلك فإن الدول التي تتبع ترتيبات مرنة لسعر الصرف تصبح المجمعات النقدية هي الهدف الوسيط لسياسة نقدية، كما أن هذا النوع من الأنظمة يشار إليه بالتوجيه النقدي، التي تعتبر المحددات الرئيسية للتضخم على المدى الطويل، ومنه يتم استهداف معدل النمو والتوسع في المجمعات النقدية، على أن يتم تحديده بدقة ولا يسمح بتجاوز الرقم المستهدف الهدف الوسيط قصدا للسيطرة على الهدف النهائي، والذي هو معدل التضخم.

**- بنك مركزي مستقل**: إن استقلالية البنك المركزي تعمل على ضمان مصداقية السياسة النقدية لأن السلطة النقدية المستقلة أكثر كفاءة وقدرة من السلطات السياسة في المحافظة على استقرار وظائفها وعملها من أجل تحقيق هدفها المنشود بعيد كل أشكال الضغوطات والصراعات السياسية والحربية كما بإمكانها تحقيق مبدأ الشفافية السالف الذكر، مما يؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.

**خلاصة الفصل**

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية، وتتمثل في تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على العرض النقدي في الحدود المناسبة بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه، وتفاديا للتضخم والانكماش، وتسعى في ذلك إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها معدل النمو الاقتصادي الأمثل المصحوب بالتوظيف الكامل والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا وهي الأهداف النهائية للسياسة النقدية ولكن قد لا يستطيع البنك المركزي الوصول إلى تلك الأهداف بطريقة مباشرة فيحدد أهدافا وسيطيه وأخرى أولية.

أما عن فعالية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي فتختلف باختلاف المذاهب الفكرية خاصة الحديثة منها.

تكمن أهمية السياسة النقدية في تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة خاصة الدخل والنشاط الاقتصادي والتضخم ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، أما القنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية فهي تتمثل عموما في سعر الفائدة وسعر الصرف وقناة الائتمان، ويتم اختيار القناة وفقا للغرض الوسيط المختار وتماشيا مع ظروف الاقتصاد.

كما يجب أن تتوفر للسياسة النقدية مجموعة من الشروط لنجاحها من خلال استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم والأهداف الوسيطية، حتى تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية.

# الفصل الثاني: الإطار العام للبنوك المركزية

**تمهيد:**

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي للبلاد، فهو يلعب الدور الرئيسي والأساسي في استخدام أدوات السياسة النقدية وتفعيلها وذلك بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

الجدير بالذكر أن البنوك المركزية ونظرا لخصائصها المميزة لها عن باقي البنوك ووظائفها التي تنفرد بها مخولة لها صلاحيات أوسع من غيرها تكتسي أهمية بالغة على المستوى الدولي عموما وعلى مستوى تلك الدول النامية خصوصا.

الاستقلالية لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي ، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ، ولكن يجب أن تكون السياسة النقدية متناسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة .

كما عرف النظام المصرفي إصلاحات عديدة منذ الاستقلال وذلك من أجل مواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي والوطني وكان من أبرزها قانون النقد والقرض 10/90 ومختلف تعديلاته المكملة له.

ومن خلال ما ذكرناه سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول**: ماهية البنوك المركزية
- ✓ **المبحث الثاني**: استقلالية البنوك المركزية
- ✓ **المبحث الثالث**: الإصلاحات المصرفية في الجزائر

## المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام المصرفي. ويمثل الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، وإن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية للحكومة، ويتمتع بالسيادة والاستقلال.

### المطلب الأول: مفهوم البنوك المركزية ونشأتها

يعد البنك المركزي أحد المؤسسات الأساسية في الدولة تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتمثيل السياسة النقدية وهي من أهم جوانب السياسة الاقتصادية وأحد أهم مجالات عمل البنك المركزي التي تساهم بفعالية في تحقيق هذه الأهداف.

#### أولا:مفهوم البنوك المركزية:

لقد أعطي بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للبنوك المركزية ترتبط تلك التعاريف مع المهام والوظائف والتي اختلفت عبر الزمان والمكان، ومن أهم المفاهيم الشائعة للبنوك المركزية هي:

- يقصد بالبنك المركزي هو المؤسسة التي تلقى عليها مسؤولية إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك لتحقيق الرفاهية العامة، ولذلك فهو المؤسسة النقدية التي تتولى مسؤولية تنظيم عرض النقود وتوفيرها وتكلفتها وذلك لتحقيق الصالح العام.[1]
- البنك المركزي هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة.[2]
- البنك المركزي هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة.[3]
- مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل، البنك المركزي هو مؤسسة نقدية مملوكة من طرف الدولة، تتولى العمليات النقدية التمويلية العامة، ومن خلال إدارته لهذه العمليات بوسائل متنوعة ومتعددة، كما يؤثر في المؤسسات النقدية بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للدولة كونه يتولى إدارة الجهاز المصرفي[4].

---

[1]فلاح حسن الحسيني، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2003، ص 26.

[2]يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي شادي عبد السلام، الإسكندرية، 2015، ص25.

[3]زكريا الدوري، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2013، ص 25.

[4]زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، **أساسات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003 ،ص: 138.

**ثانيا :نشأة البنوك المركزية:**

قادت التطورات التجارية والمصرفية واتساع الحاجة إلى البنوك المتخصصة للإصدار النقدي إلى البحث عن بنك متخصص يقوم بإدارة الصيرفة المركزية وبإشراف مركزي من قبل الدولة، لذلك فقد تطورت نشأة البنوك المركزية خلال العقود الماضية حتى وصلت إلى ما هي عليه[1]:

لقد تميز القرن التاسع عشر بقيام العديد من الدول بمنح مصرف موجود حق إصدار الأوراق النقدية لوحده أو تولي مهمة الإصدار الرئيسية، وربما ساعدت الدولة على إنشاء مصرف جديد بصلاحيات وامتيازات خاصة، مترافقة مع سيطرة ورقابة حكومية بدرجات متفاوتة، وفي أغلب الأحياء نشأ البنك المركزي كبنك تجاري ميزته الحكومة كأن تخصه بودائعها أو بامتياز إصدار أوراق البنكنوت.

وفي كل الأحوال أصبح البنك المركزي صيرفي الحكومة ووكيلها المالي، ليكتسب لاحقا الوظائف الأخرى التي طورها ومارسها بنك إنجلترا عبر تاريخه الطويل. ومع بداية القرن العشرين كانت كل دول أوربا تقريبا تملك بنكا للإصدار إضافة إلى بعض الدول في الشرق وفي إفريقيا .أما في دول العالم الجديد وبعض أقطار العالم القديم (كالهند والصين) فإنها لم تعرف البنوك المركزية إلا في القرن العشرين. فبعد بنك إنجلترا توالى إنشاء البنوك المركزية في أوربا خلال القرن التاسع عشر، حيث أنشئ بنك فرنسا في العام 1800 وكان مرتبطا بشكل وثيق بالحكومة منذ نشأته، وتأسس بنك هولندا المركزي عام 1814 ثم جاء تأسيس بنك كل من النرويج، الدنمرك، بلجيكا، اسبانيا خلال السنوات: 1817 - 1818 - 1850 - 1856 على التوالي، وبنك الرايخ الألماني عام 1875، والبنك المركزي الياباني عام 1882 .أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدى الذعر الذي حدث في العام 1907 إلى تأسيس نظام جديد للصيرفة المركزية في العام 1913 ،بشكل اثني عشر بنكا احتياطيا اتحاديا لكل منها سلطة على منطقة محددة مع مجلس احتياطي اتحادي للتنسيق فيما بينها يقع مقره في واشنطن.

و قد كان للمؤتمر الدولي المالي الذي احتضنته بروكسل في العام 1920 أثر كبير على انتشار البنوك المركزية لمراقبة إصدار النقد وخدمة التعاون الدولي، الشيء الذي أدى إلى تأسيس مصارف مركزية ليس فقط في البلدان المستقلة قديما والتي لم يكن لديها مصارف مركزية بل أيضا في العديد من الدول المستقلة حديثا (دول الاتحاد السوفيتي سابقا) أو حتى المتمتعة بالحكم الذاتي.

وحتى نلامس أكثر نشأة وتطور البنوك المركزية نتعرض فيما يلي وبشيء من التفصيل لأهم وأكثر البنوك المركزية تأثيرا في الفن المصرفي المركزي، ويتعلق الأمر هنا بالبنوك المركزية لكل من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 17

**1- بنك انجلترا:**

بالرغم من أن بنك انجلترا لم يكن له السبق التاريخي من حيث النشأة فإن تاريخه يعتبر أساسا لانطلاق الصيرفة المركزية. فالبنك المركزي السويدي الذي أسس عام 1688 يعتبر أقدم البنوك المركزية الموجودة حاليا إلا أن نشأة البنوك المركزية ارتبطت بتاريخ بنك انجلترا نظرا لما كان له من أثر هام في تطوير فن الصيرفة المركزية.

ويعود إنشاء بنك إنجلترا إلى العام 1694 وكان الهدف من إنشائه إنقاذ الملك وليام IIIمن الإفلاس المالي الذي كان يهدد عرشه إثر ثورة 1689 ،وكذلك لمواجهة نشاطه الحربي ضد ملك فرنسا الويس XIV،لكن بنك إنجلترا لم يمارس سلطانه كبنك مركزي إلا في العام 1844 عندما تم إيقاف حق البنوك الأخرى في الإصدار، بمقتضى قانون البنوك المعروف باسم قانون "السير روبرت بيلPeel قبل أن يعاد تنظيم الجهاز المصرفي ويفرض السعر الإلزامي للعملة الورقية التي يصدرها لوحده في العام 1883.

ونظرا لمتانة المركز المالي لبنك إنجلترا فقد بادرت البنوك التجارية منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى الاحتفاظ بحسابات دائنة لها لديه وذلك لاستخدامها في تسوية المدفوعات فيما بينها، وهو ما سمح لبنك انجلترا بجمع الجزء الأكبر من الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية وبالتالي الاحتياطي الذهبي لإنجلترا. وقد تدعم موقعه كمركز للهيكل المصرفي في إنجلترا ابتداء من سنة 1845 عندما تم تبني خطة تسوية الفروقات بين المصارف المختلفة في نهاية كل مقاصة بتحويلات بين حسابات هذه المصارف لدى بنك إنجلترا.

وكان التطور اللاحق هو قبول بنك إنجلترا أن يصبح الملجأ الأخير للإقراض كما سميت من قبل بيجو Bagehot ،ومن أجل ذلك تحمل مسؤولية الحفاظ على متانة العملة وعلى سلامة نظام الائتمان الذي تساهم في تدعيمه البنوك التجارية. كما تعززت العلاقة بين النقد والائتمان أكثر نتيجة لأزمات الأعوام(1866 – 1857) 1848 :في انجلترا . ولقد أبرزت تلك الأزمات المدى الذي يمكن أن يتأثر به وضع البنك المركزي نتيجة للمضاربات والتوسع غير المبرر للائتمان.

وفي تطور لاحق استطاع بنك انجلترا استخدام سعر الفائدة كأداة فعالة للسياسة الائتمانية مما مكنه من معالجة أزمة 1873 بسرعة و نجاح كبيرين .

وقد تدرج بنك انجلترا في القيام بوظيفته كبنك للحكومة يقرضها ويحتفظ لها بحساباتها ويتداول سنداتها بالإضافة إلى قيامة بالمهام المصرفية الأخرى وإشرافه على البنوك التجارية. وابتداء من منتصف القرن التاسع عشر أخذ النشاط المصرفي التجاري لبنك انجلترا يتضاءل بينما زادت مهامه وجهوده كبنك مركزي قبل أن يتم تأميمه عام 1946 ويمنح سلطات أوسع نطاقا للأشراف

[1]دي. كوك، **الصيرفة المركزية**، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة: بيروت، 1987 ، ص: 18.

وإصدار التعليمات الواجبة التنفيذ للبنوك التجارية، كما أعطى هذا القانون للحكومة الحق في تعيين مجلس الإدارة بمن فيهم المحافظ ونائبه.

ومع أن بنك انجلترا يتمتع بسلطات واسعة فيما يخص الرقابة على الائتمان لكنه فضل دائما و بالتشاور مع وزارة الخزينة أسلوب التعاون مع البنوك التجارية وفق سياسة الإقناع الأدبي وذلك عند وضع السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها في إطار من الأولويات[1].

**2-بنك فرنسا:**

أسس في 20 فبراير 1800 كشركة مساهمة بإيعاز من الإمبراطور نابوليون بونابارت لكي يساعد في تمويل حروبه آنذاك. ومنذ بدايته كان وثيق الصلة بالحكومة التي أصبح صيرفيها واستلم الحق الوحيد لإصدار الأوراق النقدية في باريس 1803 ،ليعمم هذا الحق في العام 1848 على كامل فرنسا بعد توسيع مهامه ورأسماله، وقد قامت الحكومة الفرنسية بشراء نصيب القطاع الخاص قبل ذلك بعامين(عام 1846) ليصبح مملوكا كاملا لها ، ومع ذلك استمر في مزاولة أعمال البنوك التجارية التقليدية إلى جانب عمله كبنك مركزي. فالبنك المركزي الفرنسي يقوم بجميع العمليات المصرفية ويعمل في تعاون وثيق مع الخزينة الفرنسية ويساعد في تنظيم السياسة النقدية والائتمانية في الدولة وهو بنك البنوك والمقرض الأخير لها. ويتم تسييره من طرف مجلس إدارة يعرف باسم" المجلس العام " المكون من 12 عضوا سبعة منهم يعينهم وزير المالية.

وقد اكتفى بنك فرنسا وإلى غاية 1938 بتطبيق سياسة سعر إعادة الخصم، وبدأ بعد ذلك استخدام سياسة السوق المفتوحة ولا يشترط على البنوك التجارية الاحتفاظ بحد أدنى من الودائع في شكل أرصدة نقدية لديه، ومع ذلك فالبنوك التجارية ملزمة باستثمار 25 % من ودائعها في أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل .ويعتمد البنك الفرنسي على وسائل الرقابة المباشرة بخصوص كمية ونوع الائتمان المصرفي حيث يتبع أسلوب التعليمات الموجهة على نطاق واسع، ويشاركه في رسم السياسة الائتمانية ثلاثة أجهزة أخرى يرجع تاريخ إنشائها إلى فترة الحرب العالمية الثانية وهي:

- **رابطة الصيارفة1941** :تجرى الدراسات وترفع التصفيات التي تراها مناسبة لمصلحة السياسة الائتمانية والعضوية في هذه الرابطة إجبارية على كل بنك تجارى.
- **لجنة الرقابة المصرفية:** واكب إنشاؤها إنشاء رابطة الصيارفة وتضم محافظ بنك فرنسا وممثلين عن الخزينة ووزارة المالية والبنوك التجارية، ومن أهم ما أوصت به احتفاظ البنوك التجارية بنسبة سيولة تساوى 60 %من التزاماتها قصيرة الأجل.
- **مجلس الائتمان القومي1945** :وله سلطات كبيرة أبرزها:
  - ✓ رسم وتنسيق السياسة الائتمانية والمصرفية

[1]بوكره كميلية، **تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر،2010/2009، ص65.

- ✓ تنظيم أعمال البنوك
- ✓ اتخاذ القرارات الخاصة بتمويل التجارة الخارجية.

والملاحظ أن سلطة هذا المجلس في رسم السياسة الائتمانية تعلو على سلطة بنك فرنسا نفسه .

**3- البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية( بنوك الاحتياطي الفيدرالي:**

لقد أنشئ أول بنك قومي للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1791 أعطي امتيازات احتكارية لمدة عشرين سنة قابلة للتجديد، وهو ما حدا بذوي المصالح الفردية إلى معارضته وبالتالي لم يمنح التجديد عندما حان وقته.

وفي العام 1816 أنشئ بنك قومي آخر أعطيت له سلطات أوسع في الإشراف والتوجيه وكان وثيق الصلة بالحكومة وأهداف سياستها الاقتصادية وسار على هدي المبادئ المتبعة في أوربا. لكن التقدم الاقتصادي المضطرب الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر خاصة بسبب إصدار أوراق البنكنوت أدى بالحكومة الفيدرالية إلى إصدار تشريع لتوحيد نوع الأوراق النقدية التي تصدرها البنوك من حيث الفئات والمظهر والغطاء اللازم للوفاء[1].

ولقد أدى الذعر الذي حدث عام 1907 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة مراجعة النظام المصرفي اللامركزي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوصت " اللجنة النقدية القومية " المشكلة لدراسة الأوضاع النقدية والمصرفية بضرورة إخضاع البنوك التجارية لرقابة بنك مركزي على غرار بنك انجلترا أو بنك فرنسا. واستنادا إلى ذلك أسس النظام الاحتياطي الفيدرالي بموجب القانون الذي صدر عام 1913 و الذي اشترط إقامة نظام إقليمي من بنوك الاحتياطي الفيدرالية تمثل سلطة البنك المركزي، لذا أنشئ في كل منطقة بنك احتاطي فيدرالي يقوم بوظائف البنك المركزي في منطقته ويتكون رأسماله من مساهمات البنوك التجارية الأعضاء بما يعادل 6 %من رأسمال البنك التجاري واحتياطياته.

ورغم ذلك فان بنوك الاحتياطي الفيدرالي تعتبر من الناحية الإدارية مؤسسات شبه حكومية تعمل للصالح العام ولا تستهدف تحقيق الأرباح. ويقوم كل بنك من بنوك الاحتياطي الفيدرالي بوظائف البنك المركزي في منطقته، وبالخصوص فهو يتمتع بسلطات واسعة في الرقابة على الائتمان المصرفي من خلال سياسة تغيير نسب الاحتياطي وسياسة سعر إعادة الخصم، إضافة إلى سياسة السوق المفتوحة التي شكلت لها لجنة على المستوى القومي تتكون من مجلس المحافظين ومن رؤساء البنوك الاحتياطية الفيدرالية والتي تصدر توجيهاتها الملزمة للبنوك الاحتياطية.

[1]الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة،الجزائر، 2007، ص 21.

نشير أخيرا إلى أن بنوك الاحتياطي الفيدرالي تقوم بجمع وحفظ ودائع الخزينة الأمريكية وتدفع الالتزامات الحكومية كما أنها قد تقرض الخزينة مباشرة [1].

وخلاصة القول هو أنه رغم اختلاف ظروف النشأة والمسار التاريخي لنظم الصيرفة المركزية المشار إليها أعلاه فإن البنوك المركزية العريقة تعمل دوما للصالح العام من خلال تحقيق أهداف اقتصادية محددة، وهي تقوم بنفس الوظائف تقريبا، لكن علاقتها بالحكومة والبنوك التجارية تختلف من بلد لأخر ومن فترة إلى أخرى.

**المطلب الثاني: خصائص البنوك المركزية**

تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية المصرفية ومن هذه الخصائص مايلي[2]:

- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي أن البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.
- لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي بل إنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة اتجاه جميع قطاعات ونشاطات المجتمع.
- لهذه البنوك علاقة وثيقة بالبنوك التجارية والمتخصصة إذ تملك السلطة والأساليب المختلفة والتي تمكنها من التأثير في أنشطة وفعاليات هذه المصاريف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.
- هو ليس بنكا أو مؤسسة عادية، فالبنك المركزي بما له القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من ناحية والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود الودائع من ناحية أخرى، يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية فهو يعتبر بنك الدرجة الأولى.
- كذلك فإن وحدات النقد المصدرة بواسطة البنك المركزي تتميز بخصائص خاصة بالنسبة لغيرها من أنواع النقود، فهي نقود قانونية أي لها قوة إبراء غير محدودة لتسديد الديون، ووسيط للمبادلة وصفة عمومية.[3]
- يترتب على احتكاره إصدار النقود القانونية والتميز بمبدأ الوحدة، فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود في كل اقتصاد قومي لا توجد إلا وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف على الائتمان.[4]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص22.
[2] فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص27.
[3] مصطفى شيذي شيحة، **النقود والمصاريف والائتمان**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 74.
[4] إيمان باديس، **دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية**، شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2012، ص09

**المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية**

هناك عدة وظائف للبنوك المركزية نذكر اهمها وهي :

**1-بنك الإصدار:**

يعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة بحق إصدار العملة الوطنية المتداولة، وهذه المهمة أو الوظيفة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، وتعد هذه الوظيفة أولى الوظائف التي تكفل بها البنك المركزي، وارتبطت بمبررات تأسيسه بوصفه بنكا للإصدار من الناحية التاريخية، تمييزا له عن بقية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، التي تزاول العمل المصرفي والائتماني وتخضع البنوك، كما في السابق لقيود قانونية وتشريعية تحدد وتنظم قدراته وإمكانياته في إصدار العملة، وهده القيود المفروضة على حرية البنوك المركزية في الإصدار النقدي ترتبط أساسا ب( مكونات غطاء العملة)، من حيث نوعية وحجم أو مقدار هذه المكونات فعندما كانت النظم النقدية تستند على قاعدة الذهب كانت التشريعات الحكومية تلزم البنوك المركزية بالاحتفاظ برصيد ذهبي يتناسب وكمية الإصدار من العملة بهدف مواجهة طلبات تحويل العملة إلى ما يساويها أو يعادلها من الذهب حسب شروط قاعدة الذهب النافذة آنذاك.

وعندما تم التخلي عن قاعدة الذهب والتحول إلى قاعدة النقود الورقية الإلزامية أصبح غطاء العملة لا يقتصر في مكوناته على الذهب وحده وإنما الغطاء الفعلي للعملة الوطنية، مرتبطا أساسا بدرجة تطور وتنوع النشاط الاقتصادي والقدرة الإنتاجية للبلد، والتي تنعكس على ميزان مدفوعاته.[1]

**2-البنك المركزي هو بنك الحكومة:**

مارست البنوك المركزية مسؤولية كونها بنك الحكومة ومستشارها المالي منذ حصولها على امتياز حق إصدار العملة الوطنية وأخذت الحكومات تحتفظ بحساباتها لدى بنوكها المركزية وتقوم الأخيرة بتنظيم مدفوعاتها وتقديم السلف وتقديم قروض قصيرة الأجل، أثناء العجز الموسمي أو المؤقت الذي يطرأ على الميزانيات السنوية وعند الحاجة إلى القروض الاستثنائية،كما تقوم البنوك المركزية بإصدار القروض الحكومية العامة، وتولي خدماتها، فضلا عن قيام البنك المركزي بالرقابة على الصرف الأجنبي وإدارة الاحتياطات المالية الحكومية وتنظيمها وتقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية الداخلية منها والخارجية، لذا فهو يمارس وظيفة بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها.[2]

[1] حربي عريقات محمد، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010، ص 44.
[2] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 82.

على البنك المركزي أن يؤمن العملات الأجنبية المطلوبة بشرائها من السوق أو بالاتفاق مع البنوك التجارية أو الصناعات التصديرية الرئيسية أو بمزيج من هذه الطرق كما تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لإنجاز الخدمات المختلفة بصفته وكيل الحكومة المالي ويعمل بصورة عامة كمستشار للحكومة.[1]

### 3- البنك المركزي بنك البنوك:

هذه الوظيفة تتضمن أن البنك المركزي يؤدي إلى البنوك التجارية نفس الخدمات تقريبا والتي تؤديها الأخيرة للجمهور غير المصرفي كما أن البنوك التجارية تقدم خدمات مصرفية متنوعة للجمهور فإنها تتلقى بدورها خدمات مصرفية على جانب من الأهمية من البنك المركزي تعينها على أداء مهامها.

فالبنك المركزي يحتفظ بحسابات البنوك التجارية تحت مسمى " الودائع المصرفية " وهي الودائع التي تشكل الاحتياطات المصرفية التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لمقابلة متطلبات الاحتياطي.[2]

إن تجميع هذه الاحتياطات لدى البنك المركزي تؤمن سيولة الجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز ولقد تحول الأمر فيما بعد إلى قيام المصارف التجارية بحكم القانون أو الأعراف المصرفية السائدة إلى إيداع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي والمعروفة بتسمية الاحتياطي النقدي القانوني وقد أصبحت هذه النسبة أداة من أدوات البنك المركزي في فرض رقابته المصرفية والائتمانية على نشاط المصرف التجارية.[3]

### 4- وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي:

يعتمد البنك المركزي على تطبيقه هذه الوظيفة على مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهة المناسبة والسليمة عن طريق فرض رقابته على عمليات الإقراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم أو كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع وإجمالي السيولة المحلية في البلد بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والذي ينعكس في المحافظة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، وهذا الاستقرار يمثل هدفا أساسيا يسعى إليه البنك المركزي أو السلطة النقدية.[4]

ومن الوسائل لتحقيق الرقابة على الائتمان[5]:

---

[1] ضياء مجيد، مصطفى مشرفة، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 252.
[2] محمود محمد محود عبد الرزاق، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص 284.
[3] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص85.
[4] حربي عريقات محمد، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[5] سعيد سامي الحلاق، **النقود والبنوك والمصاريف المركزية**، دار اليازوري للنشر، الأردن- عمان، 2010، ص ص 156-160.

**أ- سياسة سعر الخصم:** هو السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إلية البنوك التجارية، بغرض الاقتراض وتغيير هذا السعر يؤدي إلى تغيير حجم الائتمان التي يمكن أن تمنحها البنوك التجارية

**ب- عمليات السوق المفتوحة:** من أهم الوسائل التي يلجأ إليها البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان وتتلخص هذه السياسة في كون أن البنك المركزي يتدخل بصفته بائع أو مشتري في سوق الأوراق المالية.

**ج- الاحتياطي النقدي:** تحتفظ البنوك التجارية بجزء من أصولها في شكل أصول سائلة لدى البنك المركزي ويطلق عليها " نسبة الاحتياطي القانوني".

## المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول استقلالية البنوك المركزية

إن موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ سنوات مضت وحتى الوقت الراهن، ولعل السبب في أهمية هذا الموضوع يرجع إلى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم استقلالية البنك المركزي وعوالم ظهور الاستقلالية، أسبابها وأنواعها.

### المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنوك المركزي وعوامل تطورها

#### أولا: مفهوم استقلالية البنوك المركزية

لقد تعددت عدة تعاريف استقلالية البنك المركزي ويمكن تلخيصه فيما يلي:

- المقصود بالاستقلالية أن يكون للبنك المركزي باعتباره السلطة النقدية حرية مطلقة في توجيه واستخدام السياسة النقدية اتجاه هدف أسمى يتمثل في تحقيق مصلحة المواطن.[1]
- إن الاستقلال التي تسعى إليه البنوك المركزية الآن يرتكز أساسا على إعطاءها حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المنافسة لتحقيق أهدافها وبالتالي فالاستقلالية تتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر.[2]
- الاستقلالية تعني وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام لأهداف السلطة المالية. أو هي قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية وأجهزتها ويرى آخرون استقلالية البنوك المركزية تشير إلى حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة وفيما يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية.[3]

#### ثانيا: تطور استقلالية البنوك المركزية

لقد مر تطور استقلالية البنك المركزي بعدة مراحل[4]:

---

[1]عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص395.

[2]فطوم بلعباسي، **استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بالرقابة على البنوك التجارية**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس- المدية، 2016، ص9.

[3]زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص227.

[4]حشاد نبيل، **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، اتحاد المصاريف العربية، بيروت، 1997، ص85.

إن قضية استقلالية البنوك المركزية هي ليست وليدة اللحظة و إنما تعود جذورها الأولى إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما ذكر الاقتصادي DAVID RICARDOعام 1824م إنه لا يمكن الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها واقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب.

كما شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات، وذلك بسبب تطور وظائف تلك البنوك وتطور النشاط الاقتصادي بصورة عامة أما الدعوة لاستقلالية البنك المركزي، فظهرت بعد أن تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة العملة، كما أصبحت هناك الرغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك إلا أن هذه العلاقة أخذت منحى جديد بعد حدوث أزمة الكساد العالمي الكبير (1933/1929)، حيث لجأت الكثير من الدول إلى زيادة اقتراضها من مصاريفها المركزية من أجل تلبية حاجياتها في تمويل الحرب العالمية الثانية ومن ثمة إصلاح ما دمرته الحرب قد أدت هذه الظروف إلى اتخاذ معظم الحكومات قرارات بتحويل هذه المصاريف إلى ملكية الدولة، ومثال ذلك مصرف كوين هاجن الوطني عام 1932م، ومصرف الاحتياطي النيوزلندي ومصرف كندا، وبذلك فإن أغلب البنوك المركزية فقدت استقلاليتها التي كانت تتمتع بها من قبل.

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قد تطورت بصورة واضحة بعد الكساد العالمي الكبير وبالخصوص في الآونة الأخيرة من القرن العشرين، إذ أقبلت الكثير من الدول على اعتماد برامج لإصلاح هياكلها الاقتصادية وخاصة المالية وما يتعلق بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاستقلالية كشرط أساسي لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية متوازنة.

هذا ما أكدت عليه معاهدة ماسترخت 1995 التي نصت على أن تكون المصاريف المركزية للدول الأعضاء مستقلة عن السلطات السياسية وعن أي تدخلات أخرى تؤثر في هدفها الرئيسي القاضي بتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار و ان تمنع المصاريف المركزية عن أخذ تعليماتها من الحكومات وتمتنع المصاريف عن تقديم تسهيلات مالية لمصلحة الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى و أن يكون لحسابات تلك المصاريف مدققون خارجيون مستقلون.

## المطلب الثاني: أسباب استقلالية البنوك المركزية وأنواعها

### أولا: أسباب التوجه إلى استقلالية البنوك المركزية

أدت التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في عقد السبعينيات وجزء من عقد ثمانينيات من القرن الماضي إلى ظهور أهمية استقلالية البنوك المركزية في بعض دول العالم، وكان من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي[1]:

- سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية، بصفة عامة ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة .
- انهيار نظام " بريتونوودز" وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول النامية حيث كان ينظم إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية، وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الاستقلال من السلطات التنفيذية .
- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية، وذلك ما يسمى الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي ويرجع أساسا إلى ما لوحظ من تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي، وذلك بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات وحتى ولو كان رواجا قصير المدى، فالمهم عندهم يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.
- عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية، إذ أظهرت نتائج في بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو، وهذه الدراسات نادت بضرورة استقلالية البنك المركزي.
- إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي في الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل إقليم الدولة.

✓ نتائج خاصة بالعلاقة بين استقلالية البنك المركزي وبين معدل التضخم وعجز الميزانية تمثلت أهم نتائج هذه الدراسات فيما يلي[2]:

---

[1] نوفل سمايلي، **إشكالية البنوك المركزية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي تبسي- تبسة، 2004، ص 73

[2] بلعزوز علي، قياس **استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة: مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني في إصلاح النظام المصرفي الجزائريفي ظل التطورات العالمية الراهنة**، 11-12 مارس- 2008، ص4.

**أ-** تعتبر دراسة R.Bade-Mprakin(1985): من أولى الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة العلاقة بين استقلال البنك المركزي عن الضغوط السياسية وبين انخفاض واستقرار معدل التضخم هذا وقد قامت هذه الدراسات بقياس استقلالية البنك المركزي وفقا مايلي:

- ✓ مدى تأثير الحكومة على مالية البنك المركزي
- ✓ مدى تأثير الحكومة على سياسة البنك المركزي.

وانتهت الدراسة إلى درجة الاستقلال المالي لم تكن عاملا مؤثرا في معدل التضخم في فترة "بريتونوودز" في الوقت التي أكدت فيه أن الاستقلال في تحديد السياسة النقدية يعتبر محددا هاما لمعدل التضخم، بدليل أن البلدين الذين سجلا أعلى درجة في استقلالية تحديد السياسات ( ألمانيا وسويسرا) كانت معدلات التضخم فيها أقل من جميع الدول الأخرى المتمثلة في العينة.

**ب-** دراسة A-Alesina(1988): لها نفس مؤشرات دراسة R.Bade-Mprakin.

**ج-** دراسة D- Masciandara. V- Garilli G- Tabellni .ولهمامؤشران اثنان:

- ✓ سياسي على نفس خط دراسة دوباركيم
- ✓ اقتصادي يقيس استقلالية البنك المركزي بمدي سلطة الحكومة في تحديد الشروط التي يمكن للحكومة أن تقترض من البنك المركزي وكذا في تحديد الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي.

**د-** دراسة A-Cukierman(1992):استخدمت 3 مقاييس وهي:

- ✓ قانوني لقياس مدى استقلالية البنك المركزي في نشر بياناته
- ✓ تطبيقي قائم على نتائج الاستبيان.
- ✓ تطبيقي على أساس معدل تغيير محافظي البنوك المركزية.

**ثانيا: أنواع استقلالية البنوك المركزية**

يمكن الحديث عن شكلين أساسين لأنواع الاستقلالية هما الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات[1].

1. **الاستقلالية في تحديد الأهداف:**

إذا كانت أهداف البنك المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد أهدافها ضعيفة والعكس صحيح، فإذا كانت مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر استقلالية.

[1]محمد ديدوار، أسامة القولي، **مبادئ الاقتصاد النظري**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص 225.

**2. الاستقلالية في تحديد الأدوات:**

من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للبنوك المركزية وهو الحفاظ على استقرار الأسعار والعملة، حيث يجب استعمال العديد من أدوات السياسة النقدية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فإذا كانت لديه القدرة على اختيار الأدوات الناجحة لتحقيق أهدافه فيكون له مجال واسع من الاستقلالية

ترتكز الاستقلالية التي تسعى إليها البنوك المركزية أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن الهدف الرئيسي قد تحدد بالفعل وانحصر في ضرورة استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، كما يجب أن تشير أن الاستقرار في الأسعار ينقسم إلى استقرار داخلي ( المستوى العام للأسعار ) واستقرار خارجي ( سعر الصرف ) مع وجود علاقة تأثير قوية ومتبادلة بينهما.

هناك نوعين آخرين لقياس استقلالية البنك المركزي من الناحية الوظيفية والقانونية الفعلية[1]:

إن استقلالية البنك المركزي من الناحية المؤسسية تتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي وأدوار مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية اتخاذ القرارات

كما يمكن وضع إطار شامل لاستقلالية البنك المركزي من الناحية القانونية حيث يتضمن العناصر والمتغيرات المختلفة المرتبطة بها مع فصلها إلى عناصر ترتبط بجانب السلطة وعناصر أخرى ترتبط بجانب المسؤولية، ولا يمكن اعتبار الاستقلالية القانونية للبنك المركزي في الدول النامية مقياسا لمدى نجاحه لتحقيق استقرار الأسعار.

**المطلب الثالث: معايير استقلالية البنوك المركزية**

يوجد العديد من المؤشرات والمقاييس التي تم استخدامها بمعرفة بعض الباحثين والمتخصصين في البنوك المركزية ومن بين أهم تلك المقاييس وأكثرها استخداما تلك التي تعتمد على قياس العلاقات المؤسسية الرسمية بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية.

ومن أهم المعايير التي تقاس بها درجة الاستقلالية هي[2]:

- **سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي:** إن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيها يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة ، يكون أكثر استقلالا من

[1]Max Well By,**AssessingInstereloping Central Bank Independence Countries, Do Action Speak,LouderThanWords**,Well 50 n 03, July 1998, p515.

[2]ناجية عشور، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014، ص22.

ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية، أما عندما تتحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة ويتولى البنك المركزي تنفيذها وتحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل وتابع للحكومة ويسير وفقا لتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة.

- **مدى التزام البنك المركزي بمنهج التسهيلات الائتمانية الحكومية**:تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تريد فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية، وهذه تمثل أحد المظاهر المهمة للاستفادة التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية، حيث وضعت معظم البلدان قيود مشددة على إمكانية إقراض الحكومة عن بنوكها المركزية خشية أن يؤدي الإفراط في الإقراض إلى التضخم.

إلا أن هناك بلدان سمحت بإتاحة مثل هذه التسهيلات النقدية بصورة غير مباشرة من خلال السوق القانونية وفي هذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في السوق القانونية فقط بغرض تنظيم سوق النقد حتى لا يتم استغلال عمليات السوق المفتوحة لتمويل الحكومة بالاتفاق مع البنك المركزي، وهذا الجانب يعزز من درجة استقلالية البنك المركزي.

- **مدى تأثير الحكومة على تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك أو إعفائهم من مناصبهم**: في حالة تمتع البنك المركزي بالاستقلالية يقيد حق الحكومة في تعيين كل أعضاء مجلس إدارة البنك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الاستقلالية تتطلب وجود نص قانوني يمنع إقامة محافظ البنك أو أعضاء مجلس الإدارة من مناصبهم قبل انتهاء المدة القانونية لعهدتهم[1].
- **دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي**: تختلف درجة استقلالية البنك المركزي من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فإنه يكون مستقلا.
- **سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي)**: إن تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما كان أكثر استقلالا.
- **تحديد الأهداف**: يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف، فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فإن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن استقلالية البنك المركزي لا تتحدد فقط بما تنص عليه النصوص التشريعية المعينة، فهي مرتبطة أيضا بعوامل أخرى منها تعدد الأهداف، والإمكانيات البشرية في البنك

[1] أسامة محمد، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعية الجديدة، 2005، ص 239.

المركزي والتقاليد التي تحكم علاقات العمل بين السلطة النقدية والحكومة والصفات الشخصية لكبار المسؤولين في البنك المركزي.

بالإضافة إلى امتداد صلاحية البنك المركزي لتشمل سياسة سعر الصرف وذلك لشدة ارتباط فعالية السياسة النقدية بسياسة سعر الصرف[1].

**المطلب الرابع: الموقف من استقلالية البنوك المركزية**

لقد أثير جدل كبير بين مناصري استقلالية البنوك المركزية ومعارضيها مع نهاية 1980 وبداية 1990، ورغم أن فكرة الاستقلالية لاقت تأييد أكبر خاصة من قبل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية إلا أنها لا تحظى بموافقة عامة، وفيما يلي نتطرق إلى حجج المؤيدين وحجج المعارضين[2]:

**أولا: الحجج المؤيدة لاستقلالية البنوك المركزية**

هناك غالبية كبيرة جدا من رجال الاقتصاد مقتنعون بالفائدة الاقتصادية باستقلال البنك المركزي، حيث أسسوا وبنو آرائهم على ملاحظات في إطار السياسة وعلى استنتاجات الأعمال النظرية والتجريبية والرقابة السياسية للكتلة النقدية تؤدي إلى دورات نقدية سياسية وفي واقع الأمر عند الانتخابات فإن الحكومة لا تريد أن تحظى بشعبية وذلك بسبب ارتفاع معدل الفائدة حتى و إن كانت الظروف الاقتصادية تفوض ذلك، ثم تقوم برفع نسبة الفائدة بعد الانتخابات وتكون عالية على ما كانت ستكون عليه في وقتها المناسب حيث يخاطر بالمغالاة في العملة كعلاوة على ذلك في الديمقراطية تتضمن السياسة الاقتصادية التضخم لسببين:

- ✓ رسوم سلة العملات أي شراء الدولة يضرب العملة ( حيث تكون هذه العملة ضمنية).
- ✓ عدم الترابط الزمني أي نزعة رجال السياسة بالعودة عن وعودهم من خلال تكريس انقطاع العلاقة بين الحكومة وإنشاء بالعملة، كما أن هناك عدد هام من الدراسات التجريبية المتعلقة بالعلاقة بين الأنظمة الأساسية للبنك المركزي والانجازات الاقتصادية في مجال التضخم والنمو.

من خلال ما ذكر يتضح استنتاجين: الأول يتمثل في تدعيم نظرية التأثير الإيجابي لاستقلال البنك المركزي على النتائج في مجال التضخم أما بالنسبة للاستنتاج الثاني فيتمثل في أحسن الانجازات المتحصل عليها في المتوسط من قبل البنوك المركزية المستقلة حيث أنها لا تدفع من انخفاض معدل النمو أو نسبة البطالة مرتفعة وفي المتوسط نسبة البطالة المسجلة في البلدان ذات بنك مركزي مستقل ليست مرتفعة عن جهات أخرى.

[1] ناجية عشور، مرجع سبق ذكره، ص23.
[2] حشاد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 87.

وأحيانا يكون العكس فيكون استقلال البنك المركزي للمجتمع وسيلة لبلوغ هدف استقرار الأسعار بدون سعر حقيقي، غير أنه ومن دون شك لابد أن يتحلى بالحيطة عند الخروج باستنتاجات نهائية لهذه الدراسات، حيث ترتكز على استعمال مؤشرات درجة استقلال البنوك المركزية كما أنه يوجد أحيانا فرق واضح بين الاستقلال المقدم للبنك المركزي من قبل الأنظمة الأساسية الحقيقية، بجانب الاستقلال الرسمي العديد من العوامل حيث تساهم كلها أولا في ضمان الاستقلال الفعلي للبنك المركزي.

**ثانيا: حجج معارضو استقلالية البنوك المركزية[1]**

يرى المعارضون فكرة استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية هو أمر يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة، إذ أن لهذه الأخيرة العديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تستطيع في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنك المركزي، وما يعارض أيضا أحيانا التكاليف المحتملة للاختلافات التي قد تحدث بين سياسة نقدية مستقلة وسياسات الضرائب وأسعار الصرف الخاصة.

كما أن استقلالية البنوك المركزية لا تعني فعلا تحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، لأنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية، وفي غياب ضمانات أخرى قد يحتمل أن يثير سلوك البنك المركزي مشكلات متعلقة بمصداقية السياسة النقدية والنزوع إلى التضخم تشبه تماما المشكلات التي يثيرها صانع السياسة المنتخب كما أن الأدلة على قدرة الاستقلالية على تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم ليست حاسمة، بالإضافة إلى وجود دول كاليابان وفرنسا لا تتمتع باستقلال تشريعي كبير إلا أنها أظهرت إداراتها في مجال التحكم في التضخم، إذ أن السياسة النقدية في اليابان كانت عمليا أكثر استقلالا من الناحية السياسية، بينما بالنسبة لفرنسا تشكل إجراءات المتعلقة بنظام النقد الأوربي مصدرا خارجيا من الانضباط وجزئيا على الالتزام بالانضباط المالي، في حين لابد أن نتسائل حول ما إذا كانت استقلالية البنك المركزي تقدم مساهمة إضافية لاستقرار الأسعار فعلا.

كذلك ينطلق الرافضون لفكرة الاستقلالية من التعارض فيما بين المؤيدين للاستقلالية انفسهم فمنهم من يقول بأن الاستقلالية يجب أن تتمثل في استخدام الأدوات النقدية فقط من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية

يدعمM.Frideman معارضته لوجود بنك مركزي مستقل بالقول أن مقدارا كبيرا من الأذى يمكن أن يلحق النظام النقدي عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام، والبعض

[1]شلمول حسينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2001 /2002 ، ص 90 .

يذهب أبعد في معارضته للاستقلالية، حيث يقول أن "ان النقود موضوع خطير للغاية لدرجة أننا لا نستطيع ان نتركه للقائمين على البنوك المركزية.

بالنظر إلى مشاركة الحكومة في رأس مال البنك المركزي فإن ذلك يعطي الحكومة الحق بالتدخل في سياسات البنك المركزي.[1]

وأن أفضل الحلول يمكن في السياسة النقدية والسياسة المالية المتناسقين، فلا تكون هناك ضرورة لبنك مركزي مستقل إلا أنه في الواقع الذي يمارس فيه أغلب رجال البنوك المركزية عملهم فيه، تتصرف الأنظمة السياسية مؤيدة السياسات المساعدة على التضخم ذات المزايا قصيرة الأجل متناسقة تكاليفها على المدى البعيد، لذلك فإن البنك المركزي المنتقل هو الذي يستطيع إذا ما كلف بمسؤولية استقرار الأسعار التغلب على هذا الاتجاه وكبح التضخم .[2]

[1]ستار جبار خليل البيانتي،**استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي العراقي**، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة الحادية والأربعون/ العدد مئة وستة عشر/2018،ص5.
[2]شملول حسينة، مرجع سابق، ص91.

## المبحث الثالث: الإصلاحات المصرفية في الجزائر

لقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، ومع ذلك فإن هذا القطاع يواجه عدد من التحديات والتغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية، ويتناول هذا المبحث أهم الإصلاحات المصرفية قبل وبعد صدور قانون النقد والقرض10/90.

### المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات المصرفية لسنة 1990

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال، كان لابد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن النظام البنكي الموروث كان أغلبه بنوك أجنبية التي عهدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني، وكانت هذه الإجراءات عدة مراحل كالآتي:

- مرحلة قبل إعادة الهيكلة 1962-1981
- مرحلة إعادة الهيكلة 1982-1985
- مرحلة الإصلاحات 1986-1988

**أولا: مرحلة إعادة الهيكلة 1962-1981**

تميزت هذه المرحلة بإنشاء العديد من البنوك بداية من إنشاء البنك الجزائري[1]:

**1- البنك الجزائري BCA :**

تأسس هذا البنك بموجب قانون 144/62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أول مؤسسة وطنية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة.

- القانون المالي : حدد رأس ماله بموجب قانونه التنظيمي بحوالي 40 مليون فرنك وتصنف احتياطاته المقتطعة من الفوائد المتراكمة هذه الاحتياطات دعم بمرسوم متداول من طرف مجلس الإدارة وذلك في 10 أفريل 1964 إلى إنشاء الدينار الجزائري واختيرت قيمته 180 ( ميلغرام من الذهب الصافي ).

**2- الصندوق الجزائري للتنمية CDA:**

تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 165/63 الصادر في 07 ماي 1963، في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 1972/07/07 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية، وضع الصندوق مباشرة تحت

[1] قانون رقم 62-144 المؤرخ في 1962/12/13 المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد القانون الأساسي.

وصاية وزارة المالية وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المبرمجة في إطار البرامج والمخططات التنموية، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد والمؤسسات الانجاز[1].

### 3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP:

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون رقم 277/64 بتاريخ 10 أوت 1964 وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات لأجل بناء السكنات.

### 4- البنك الوطني الجزائري BNA:

أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة واعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة ومن أهم وظائفه[2]:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان قصير ومتوسط الأجل .
- التكفل بتمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا وكذلك القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص.
- تمويل القطاع التجاري خاصة في مجال الاستيراد.

### 5- القرض الشعبي الجزائري CPA:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 وقد تبع ذلك في 11 ماي 1967 إصدار النظام الخاص بهذا البنك، ويقدر رأس ماله ب 15 مليون دينار جزائري حيث أنه جاء ليحل محل البنك الشعبي التجاري والصناعي لكل من الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران وقد اندمجت له فيما بعد مجموعة من البنوك كالبنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968، الوكالة الفرنسية للقرض والبنك[3].

### 6- البنك الخارجي الجزائري BEA:

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967 يقدر رأس ماله ب 20 مليون دينار جزائري، ويعتبر ثالث بنك للودائع وما يميزه عن البنكين السابقين أن تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراء التأميم المصرفي، وتتمثل وظائفه فيما يلي:

---

[1]قانون 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

[2]قبيريحجيلة، **تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في موجهة المتغيرات العالمية المالية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 03.

[3]الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم للأمر 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري

- تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى
- منح الاعتمادات للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير
- ضمان التنفيذ الجيد لالتزامات الناتجة بين أسواق الدولة والجماعات المحلية.

**ثانيا: مرحلة إعادة الهيكلة 1982- 1985**

وتماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة، فقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما بنكان هما:

**1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982، في إطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي أظهر عجزا ونقصا كبيرا في مجال تمويل القطاع الفلاحي.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوظائف التالية[1]:

- ✓ تمويل القطاع الفلاحي بنوعيه العام والخاص، وذلك بتقديم قروض من أجل ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية.
- ✓ تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.

**2- بنك التنمية المحلية BDL:**

أنشئ هذا البنك بموجب القانون رقم 85/85 المؤرخ في 30 أفريل[2]1985، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، حدد قانونه الأساسي امتيازاته الخاصة وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، ومن أهم وظائفه[3]:

- تمويل عملية الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية.
- تمويل المؤسسات العمومية.
- القيام بصفة استثنائية بعملية القرض برهن حيازي.

**ثالثا: مرحلة الإصلاحات المالية 1986- 1988**

**1- الإصلاح المصرفي عام 1986:**

[1]أمر رقم 86-106 المؤرخ في جمادى الأولى عام 1402ه الموافق ل 13 مارس 1982 يتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد القانون الأساسي .

[2]مرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 10 شعبان عام 1405ه الموافق ل 30 أفريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي.

[3]الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص273.

صدر القانون البنكي 12/86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القرض والبنك في إطار الإصلاحات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بالأساس ومنح هذا القانون الصادر في

19 أوت 1986، بنمط تسيير جديد للبنك والقرض، فاستعادت بموجبه البنوك مسؤولياتها عن الخطر وكلف البنك المركزي بتسيير القروض والتنظيم النقدي بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء مجلس للقرض والمخطط الوطني للقرض[1].

**أ- إعادة هيكلة النظام البنكي:**

جاء القانون البنكي الصادر في 19 /08/ 1986 بعدة تغيرات على مستوى هياكل النظام البنكي إذ فرق بين البنك المركزي وبين هيئات القرض ذات الطابع العام (بنوك) وهيئات القرض المتخصصة.

- **البنك المركزي:** يمكن تلخيص مهامه التي جاء بها هذا القانون في الأربع المهمات التالية[2]:
  - ✓ حصول البنك المركزي على امتياز إصدار النقود بأمر من الدولة.
  - ✓ تنظيم ومراقبة الإقراض في إطار الخطة الوطنية للائتمان.
  - ✓ تكليف البنك المركزي كبنك الدولة بضمان تقديم التمويل اللازم للخزينة بشرط احترام الخطة الوطنية للائتمان.
  - ✓ القيام بدور مراقب للصرف والعلاقات الخارجية.
- **هيئات القرض:** وتتمثل الهيئات المتخصصة في تقديم القرض وفقا لهذا القانون فيما يلي:

- ✓ **مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام للبنوك**: تكلف البنوك كمؤسسات للإقراض بجمع الودائع من الأفراد ومنح القروض باختلاف مدتها وأشكالها وضمان تسيير وسائل الدفع بالتوظيف والاكتتاب والشراء والاحتفاظ وبيع القيم المنقولة وكل منتج مالي وتقديم الاستشارة ومتابعة وتنفيذ الخطة الوطنية للائتمان، والقيام بصفة عامة بجميع الخدمات المتعلقة بتسهيل نشاطات الزبائن.[3]
- ✓ **مؤسسات القرض "البنوك المتخصصة":** تنشط مؤسسات القرض المتخصصة وفق الشكل الذي منحه لها القانون، فلا تقوم إلا بجمع أنواع الودائع، وبالمقابل لا تمنح إلا بعض أنواع القروض وذلك حسب طبيعتها القانونية وإطار نشاطها[4].

**ب-المخطط الوطني للقرض:**

[1] القانون 86- 12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 02.
[2] القانون 86-12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 05.
[3] القانون البنكي رقم 86- 12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 15.
[4] القانون البنكي رقم 86- 12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 19.

حددت المادة 26 من القانون البنكي رقم 12/86 مضمون المخطط الوطني للقرض والمتمثل فيما يلي:

- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

**ج-هيئات الرقابة:**

وفقا للقانون 12/86 تم إنشاء مجلس وطني للقروض ولجنة تقنية للقيام بعمليات الرقابة على أعمال البنوك ومتابعتها حيث تقوم كل من الهيئتين بوظائف الرقابة التالية:

- **المجلس الوطني للقرض**: يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني وخصوصا ما يتعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة النقد والقرض وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القروض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية[1].
- **اللجنة التقنية للبنك**: يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي وهي مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية كما تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات الرقابة المخولة لها وتهدف صلاحيات اللجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض[2].

**2- إصلاح 1988:**

منذ سنة 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جل القطاعات الاقتصادية ولقد مست هذه الإجراءات مؤسسات عمومية بالدرجة الأولى والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية، وذلك عبر قانون 01/88 و 06/88 المتمثلة في استقلالية المؤسسات، حيث كان مبدأه الأساسي ينطلق من تطبيق الاستقلال المالي للمؤسسات الاقتصادية الذي كان يهدف إلى جعل البنوك التجارية كشريك مالي بحصص كاملة في المؤسسات العمومية الاقتصادية، وحتى أنها تتمتع بحرية التصرف في التمويل أو رفض ملفات على أساس معايير المردودية وقد أكد هذان القانونين على الطابع التجاري للبنوك التي تتميز بالشخصية المعنوية والالتزام، ولها القدرة على

[1]Abdel KrimSadg,**Le système Bancaire Algerien La nouverReglementation**, Sans maison d'édition 1995 p 42.
[2]Derder Nacera,**le Rol Du SystémBancairAlgerien Dans le financent de l'economie**,Thése de Magister optin finance, 1999-2000, p20

إبرام العقود بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام المعمول بها، وعليه يمكن القول بأن إصلاحات سنة 1988 قد أحدثت تغيرات هامة في الجهاز المصرفي بحيث[1]:

- أعطى للبنك المركزي مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية
- سمح للبنوك الحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل في الأسواق الداخلية والخارجية
- التخلي عن مبدأ التوطين البنكي
- إنشاء مؤسسات مالية جديدة.

## المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 10/90

صدر هذا القانون بعد التعديل الدستوري لسنة 1989 والإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها ابتداء من 12 يناير 1988، إن هذا القانون قد أرسى القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية للدولة.

ويعد قانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس الاعتراف بأهمية النظام البنكي، آخذا بعين الاعتبار الأفكار التي جاء بها قانونا 1986-1988، كما حمل القانون في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأداءه كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل[2].

تعطي إعادة التنظيم المتبقية عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له على السواء شروط تعيين مسيرته وشروط ممارسة وظائفهم حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاث نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون يتولى شؤون المديرية والإدارة المراقبة على التوالي كما يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ولا تجدد مدة ولايتهم إلا مرة واحدة ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح[3].

يتكون مجلس النقد والقرض طبقا لأحكام القانون 10/90المتعلق بالنقد والقرض من:

- المحافظ رئيسا
- نواب المحافظ ثلاثة كأعضائه
- ثلاث موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة.

[1]قانون رقم 88-06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بالقرض والبنك.
[2]القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، 1990/04/14.
[3]محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996، ص 142.

غير أن الآمرية الرئاسية رقم 2001/01 قد أعادت تشكيلة مجلس النقد والقرض ونصت في المادة 43 على أن المجلس يتكون من:

- أعضاء مجلس إدارة البنك
- ثلاث شخصيات يختارون على أساس كفاءتهم في الميدان الاقتصادي والمالي ويعين هؤلاء بمرسوم رئاسي.

و من أهم صلاحيات مجلس النقد والقرض[1]:

- باعتباره مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ، كما يتمتع بشراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها، ويقوم بتحديد ميزانية البنك المركزي وإجراء كل ما يحيطه من تعديلات
- باعتباره سلطة نقدية يقوم بتنظيم إصدار النقود، ويحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية، ويسير السياسة النقدية، كما يضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ويرخص لها ذلك، ويحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن، وتنظيم سوق الصرف ومراقبته، بالإضافة إلى مهام أخرى حددت خاصة بموجب المادتين 44 و45 من قانون النقد والقرض.

**أولا :مبادئ قانون النقد والقرض 10/90:**

أما عن مبادئه الأساسية فيمكن اختصارها في النقاط التالية[2]:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة**: كانت القرارات النقدية تتخذ بعين الاعتبار تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، المخططة، وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقديةوبناءا على الوضع النقدي السائد.
- **الفصل في الدائرة النقدية والدائرة المالية**: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى بنك الجزائر لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلات بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
  - ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة
  - ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها

[1] محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2004، ص 47-48.
[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

- ✓ الحد من الآثار السلبية المالية العامة، على التوازنات النقدية
- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات وجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا خضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:**كانت السلطة النقدية سابقا مشقة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي (بنك الجزائر) لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال السلطة النقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض

وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة نقدية[1]:

- ✓ وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية؛
- ✓ مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية
- ✓ موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

- **وضع نظام بنكي على مستويين:** كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية موزعة للقروض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كمركز أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع الاقتصادي وبموجب ترأسه النظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

[1]الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 198-199.

**ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض10/90:**

تمثلت أهداف قانون النقد والقرض 10/90 في النقاط التالية[1]:

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصاريف وطنية خاصة وأجنبية
- إنشاء سوق نقدية حقيقية وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

**ثالثا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90:**

وهي تلك الهياكل التي أحدثها قانون النقد والقرض للرقابة على الجهاز المصرفي والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر والمتمثلة فيما يلي:

- **مجلس النقد والقرض CMC:** هو مجلس وطني له مهمة إدارة بنك الجزائر بدلا عن المجلس الوطني الذي أنشئ بموجب القانون السابق للقانون والقروض 1986، حيث يقوم بصيانة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية ومعاييرها، وله صلاحيات اتخاذ كل الإجراءات والقرارات اللازمة لسير الجهاز المصرفي والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالطابع المالي أو النقدي ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ويضم النواب الثلاثة للمحافظ، وثلاثة مندوبين عن الحكومة، ويخول المحافظ بموجب ترأسه المجلس ممارسة مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يوقع الاتفاقيات ويمثل السلطات العمومية بالخارج فيما يخص المجال المالي وكذا الموافقة على نتائج السنة المالية وله كامل الحرية في اختيار السياسة النقدية التي يراها ملائمة[2].
- **بنك الجزائر والهيئات المسيرة له:** بموجب قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي[3]، تعود ملكية رأس ماله للدولة ويسير بنك الجزائر من طرف المحافظ وجلس النقد والقرض، وأصبح يؤدي مجلس النقد والقرض وظيفيتين أساسيتين هما[4]:

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 188.
[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 199.
[3] المادة 11 قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 1990/04/14.
[4] المرجع السابق، ص 201.

- ✓ **وظيفة مجلس إدارة البنك:** يقوم إجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها كما يقوم بتحديد ميزانية البنك.
- ✓ **وظيفة السلطة النقدية:** وذلك بقيامه بإصدار النقود كما يحدد شروط عمليات تنفيذ البنك وعلاقته مع البنوك والمؤسسات المالية.

**رابعا: هيئات الرقابة:** إن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري والذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية منها والأجنبية والذي يعتمد على قواعد السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات الرقابة لضمان الانسجام وانضباط السوق المصرفي ويحافظ على استقرار النظام المصرفي وتتكون هيئات الرقابة من[1]:

- **لجنة الرقابة المصرفية:** وتعرف أيضا باللجنة المصرفية حيث نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على إنشاء هذه اللجنة وحددت أعضائها وصلاحياتها، فهي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية.
- **مركزية المخاطر:** نصت المادة 160 من قانون النقد والقرض على تكوين هيئة تقوم بتجميع المعلومات سميت مركز المخاطر وهي تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جمع البنوك والمؤسسات الوطنية.
- **مركزية عوارض الدفع:** لقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض كل الوساطة المالية إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال تتلخص في عنصرين[2]:

**العنصر الأول:** وهو تنظيم بطاقية مركزية عوارض الدفع وقد ما ينجم عنها وتسييرها وتتضمن هذه البطاقية بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القرض.

**العنصر الثاني:** وهو نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعيات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أي سلطة معينة.

- **مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:** لقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع شيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء المعنيين .

[1] الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 202.
[2] النظام رقم 92- 03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع المادة 03.

ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض الدفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها أو تبليغها إلى وسطاء ماليين آخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أو دفتر للشيكات الزبون.

**المطلب الثالث: إصلاح الجهاز المصرفي بعد قانون 10/90:**

سنتناول في هذا المطلب أهم التعديلات التي أدخلت على قانون 10/90[1]:

**أولا: الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض :**

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 10/90 عن طريق أمر رئاسي، وهو الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس القانون وموارده المطبقة حيث جاء لهذا التعديل من خلال:

-تنص المادة 02 من الأمر 01/01 المتممة للمادة 23 من القانون 10/90 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومحافظ مجلس الإدارة ومراقبان.

- وتنص المادة 03 من الأمر 01/01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية، كما أن القانون الجديد ألغى الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد عدة خبراء الذين يستعين بهم المحافظ.

- بموجب الأمر 01/01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بصفة إلى هيئتين:

- ✓ **مجلس الإدارة:** الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- ✓ **مجلس النقد والقرض:** هو مكلف عن أداء السلطة النقدية والمتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، وبعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر إلى الاستمرار بالقيام بعمليات إصلاحات وجاء الأمر 11/03.

[1] بودربالة ملية، **مجلس النقد والقرض في النظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 06.

**ثانيا: الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003:**

أصدرت السلطات الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003 حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جديد في هياكل البنك المركزي ويهدف هذا التعديل إلى[1]:

**1-تمكين بنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:**

- الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة البنك.

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وذلك بإضافة شخصين بموجب مرسوم رئاسي بالإضافة إلى محافظ ونوابه الثلاثة وثلاثة موظفين سامين لهم خبرة ودراية بالمسائل المالية.

- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بالإضافة إلى أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها في أحسن وجه.

**2-تقوية الاتصال والتشاور بين الجزائر والحكومة عن طريق:**

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي

- إثراء شروط محتوى التقارير الاقتصادية والمالية في تسيير بنك الجزائر.

- التدوال الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

**3-توفير أحسن حماية للبنوك وادخار الجمهور عن طريق**[2]:

- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرتها وإقرار العقوبات على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي

- إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع

---

[1] بودربالة ملية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] بن طالبي فريدة، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2010)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 201.

- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

**ثالثا :الأمر رقم 10/04 المعدل والمتمم ل 11/03:**

الأمر 10/04 المتعلق بالنقد والقرض الذي أصدر في 04 مارس 2004 المعدل والمتمم ل 11/03، ومن أهم المعايير التي جاء بها ما يلي[1]:

- المساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية التي يحكمها قانون الجزائر لا يمكن الترخيص بها إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية 51% على الأقل رأس مال المؤسسة

- القانون 02-04، الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر بصفة عامة يصل هذا المعدل عن 15% كحد أقصى

- القانون 03-04، الذي يخص نظام الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم عن بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقوم بتسيير شركة مساهمة تسمى بصندوق الودائع البنكية تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية ويقدر بمعدل سنوي 1% من المبلغ الاجمالي من الودائع المسجلة 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

**ربعا: تعديل قانون النقد والقرض 2003 لسنة 2010:** جاء هذا الإصلاح المؤرخ في 26 أوت 2010 بأهم النقاط التالية[2]:

- أتى الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه وحرصا على استقرار الأسعار وباعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي المالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الرسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن سيرة التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف

- في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته، فرض بنك الجزائر على المصاريف العامة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عملية التسديد بعنوان نظم الدفع لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض.

---

[1]بلوافي محمد، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 18.

[2]محلوس زكية، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 2009، ص 79.

**خامسا: الأمر 10/17:**

القانون 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 يعدل ويتمم الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، هذا التشريع عدل وتمم الأمر 11/03 بالإضافة المادة (45 مكرر)، من خلال إجراء تعديلات تتعلق بالتمويل غير التقليدي.

المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي لمدة 5 سنوات، شراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه خصوص في[1]:

- تمويل الدين العمومي الداخلي

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

لتنفذ هذه الآلية المرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تغطي في نهاية الفقرة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة

- توازن ميزان المدفوعات.

وتحدد آلية متابعة تنفيذ هذا التمويل من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.

[1]قانون رقم 01/17 المؤرخ في 2017/10/11 الجريدة الرسمية العدد 57 الصادر بتاريخ 2017/10/12.

**خلاصة الفصل:**

في ختام دراستنا لموضوع البنك المركزي اتضح لنا أن البنك المركزي له أهمية كبيرة في الدولة من حيث تولية الإصدار النقدي ويعد البنك المركزي المسير والموجه للمصاريف الأخرى وتولية مهمة إدارة السياسة النقدية .

عرف البنك المركزي تطورات عديدة من حيث الوظائف كما تعد استقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع المطروحة في السنوات الأخيرة والتي تعني بها منح البنك المركزي حرية التصرف في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وتختلف درجة استقلالية البنك المركزي التي يمكن قياسها بمعايير معينة، كما كسب الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزي العديد من الأنصار فحاز على تأييد العديد من الدول التي تبنته، إلا أنه لا ينفي وجود العدد من الانتقادات من طرف معارضي الاستقلالية.

لقد كان للإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري في فترتي السبعينيات والثمانينات إيجابيات إلا أنها خلفت بعض المشاكل التي اضطرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ قرار إجراء إصلاح آخر ممثل في قانون النقد والقرض الذي أدخل عليه تعديلات كثيرة التي أعطت أكثر استقلالية للبنك المركزي وإعطاءه كامل الصلاحيات ممثلا في مجلس النقد والقرض ولمجلس إدارة، وحدد أسسا جديدة للعلاقة بين البنك المركزي والحكومة وبين الخزينة وجعلها علاقة تشاور وتبادل المعلومات وتنسيق فقط.

# الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر 2017/2013

## تمهيد:

بعد التطورات الحديثة على الصعيد العالمي التي شهدتها أعمال المصالح المركزية التي تنصب أغلبها لصالح استقلالية البنوك المركزية هذه القضية تزداد أهميتها يوم بعد يوم سواء على المستوى النظري أو التطبيقي وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الإصلاحات التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدر كبير من الاستقلالية لبنوكها المركزية، فلذلك نجد أن الجزائر كدولة مستقلة تمتلك نظام مصرفي كما في الدول يترأسه البنك المركزي لم تسلم من الضغوطات الدولية، ولم تخلو هي أيضا عن إصلاحات شاملة على مستوى البنك المركزي والسياسة النقدية بحيث يتمحور هذا الإصلاح في كيفية إعطاء البنك المركزي استقلاليته ليتحكم أفضل في السياسة النقدية.

وسنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقية لقياس مدى استقلالية بنك الجزائر من خلال قانون النقد والقرض وتأثيره على مسار السياسة النقدية.

- ✓ **المبحث الأول**: تقديم عام لبنك الجزائر
- ✓ **المبحث الثاني**: استقلالية بنك الجزائر حسب قانون 10/90 والأمرين المعدلين له
- ✓ **المبحث الثالث**: مسار السياسة النقدية في الجزائر (2017/2013)

## المبحث الأول: تقديم عام لبنك الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى بنك الجزائر من حيث نشأته وتطوره وتعريفه من خلال قانون النقد والقرض 10/90 و 11/03، أما في الأخير فسنتحدث عن هيكل بنك الجزائر.

### المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الجزائر وتعريفه

#### أولا: نشأة وتطور بنك الجزائر

أنشئ البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد، وبعد نصف قرن من تأسيسه كبنك مركزي، ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر، ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك بالجزائر العاصمة[1].

وقد تأسس البنك المركزي الجزائري من حيث القانون المالي والقانون التشريعي كما يلي:

**القانون المالي:** حدد رأس ماله بموجب قانونه التنظيمي بحوالي 40 مليون فرنك.

وتصنف احتياطاته المقتطعة من الفوائد المتراكمة من الاحتياطي أي بمرسوم متداول من طرف مجلس الإدارة وأدى ذلك في 10 أبريل 1964 إلى خلق الدينار الجزائري "دج" حيث اختيرت قيمته مع قيمة الفرنك الفرنسي (0.18غ) من الذهب الصافي.

**القانون التشريعي:** حدد مقر البنك المركزي الجزائري بالجزائر العاصمة، أعطى الشخصية المعنوية والاستقلال المالي فأصبح لا يخضع إلى التشريعات التنظيمية المحاسبية العمومية بل له سلوك تجاري عند منحه سيولة في إطار القانون.

#### ثانيا: تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر (11-03) الصادر في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض ف مواده رقم (12/11/10/09) بنك الجزائر بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي في علاقته مع الغير ببنك الجزائر ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف

[1] ناجية عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 49.

ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية.[1]

**المطلب الثاني: وظائف بنك الجزائر**

تتمثل أهم وظائف بنك الجزائر في ما يلي[2]:

**-الإصدار النقدي**: إن بنك الجزائر يصدر مجانا النقود الورقية كما أنه يساهم في إصدار نقود الودائع ورقابتها وتنظيمها، غير أن إصدار النقود لا يتم إلا بشروط تغطية وهي:

- ✓ سبائك ونقود ذهبية.
- ✓ شهادات الخزينة العمومية.
- ✓ أوراق في انتظار إعادة الخصم أو في حالة الرهن.

**-العمليات الخاصة بالذهب**: إن احتياطي من الذهب الذي يحوز عليه بنك الجزائر هو ملك الدولة، وإعطائه تفويضا دائما لاستعماله.

**-العمليات الخاصة بالعمولات الأجنبية**: إن بنك الجزائر يمكنه شراء بيع خصم إعادة الخصم أو الحصول على كل وسيلة دفع مصورة بعملات أجنبية وكذلك يدير ويوظف احتياطاته من الصرف.

**-التعامل في السوق النقدي**: يستطيع بنك الجزائر التدخل في السوق النقدي، وخاصة بشراء أو بيع سندات خاصة .

**-إنشاء وتنظيم غرف المقاصة** : يقرر بنك الجزائر إنشاء وتنظيم غرف المقاصة الخاصة بكل وسيلة دفع سواء كانت ورقية أو غير ورقية أو الكترونية وهو الذي يسهر على تسيير هذه الغرف.

**-تحديد النظم المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**: يحدد بنك الجزائر الشروط العامة والذي يرخص ضمنها السماح للبنوك والمؤسسات المالية ممارسة نشاطها في الجزائر، كما يحدد المعايير التي يجب على كل بنك أن يحترمها وخاصة فيما يتعلق بالنسب لاسيما تلك المتعلقة برؤوس الأموال الخاصة والقروض الممنوحة.

[1] المواد من 9 إلى 12، الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 12، العدد 18.
[2] المواد من 39 إلى 57، الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 52، العدد 18.

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر**

يسير البنك المركزي الجزائري وفق قانون النقد والقرض جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض وسنتطرق فيما يلي[1]:

**أولا: المحافظ ونوابه**

يعين المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة 6 سنوات و 5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا، ويكون ذلك في حالتين فقط، العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون والخطأ الفادح، ويحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم، ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم، ويستطيع المحافظ تحديد مهام وصلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، كما يستطيع الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك.

وتتلخص المهام الرئيسية للمحافظ ونوابه في الآتي:

- إدارة أعمال بنك الجزائر ( اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وتعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى...)؛

- تستشير الحكومة البنك المركزي في المسائل التي تنعكس على الوضع النقدي، بدون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها؛

- تمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية التابعة للدول الأخرى والهيئات المالية الدولية.

- مستشار الحكومة في كافة المسائل المتعلقة بالنقد والقرض.

**ثانيا: مجلس النقد والقرض**

ويعد هذا المجلس ركيزة أساسية جاء بها قانون النقد والقرض حيث أوكله الأخير العديد من المهام والسلطات الواسعة ولعل أبرزها: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفته السلطات النقدية في البلاد.

ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

- المحافظ رئيسا.

- نواب المحافظ كأعضاء.

[1] دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في لعبة التضخم، دراسة حالة الجزائر (2014-2009)، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014-2015، ص 51-52.

- ثلاثة موظفين ساميين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضروريات.

كما يتمتع المجلس بعدة امتيازات وصلاحيات منها:

- باعتباره مجلس إدارة البنك يقوم بإجراءات مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها كما يقوم بتحديد ميزانية البنك.

- باعتباره سلطة نقدية، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية ( أعادة التمويل وشروطها ) كما يحدد قواعد الحد في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن، وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف، كما يقوم بالإضافة إلى ذلك إصدار النقد وتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها وهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والفرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع الوقاية في سوق النقد ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال، بإضافة شبكاتها في تحديد الحد الأدنى من رأس مال البنوك والمؤسسات المالية كما يضع شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

## المبحث الثاني: دراسة مدى استقلالية بنك الجزائر حسب قانون (10/90) والأمرين المعدلين له

لقد كان القانون 10/90 أول نص تشريعي يطالب بإعادة هيكلة كل النظام المصرفي الجزائري تجسدت في منح استقلالية خاصة للبنك المركزي وجعله يعمل على أنه مؤسسة مالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولتتمكن من معرفة مدى استقلالية البنك الجزائر حسب قانون 10/90 والأمرين المعدلين له أن نستعمل مختلف مؤشرات ومعايير الاستقلال التشريعي للمصرف المركزي.

### المطلب الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر حسب قانون (10/90)

لنتمكن من معرفة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون 10/90 يجب أن نعتمد على نموذج Cukierman لحسابها، وهذا النموذج لا يعني بالضرورة إمكانية قياس درجة الاستقلالية بدقة كبيرة بشكل نسبي.

**1- المحافظ:** الوزن النسبي له (0.2)[1]:

- ✓ فترة الوظيفة: 6 سنوات ( حسب المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه فدرجة الترتيب تساوي 0.75.
- ✓ الجهة التي تعين المحافظ: من قبل رئيس الجمهورية ( المادة 20 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيب 0.00
- ✓ الرفض أو الطرد للمحافظ: لأسباب لا تتعلق بالسياسة المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90 ومنه درجة درجة الترتيب تساوي 0.83
- ✓ هل يقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: لا يسمح له بشغل مناصب أخرى ماعدا محافظ البنك المركزي (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00

وكذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي :

**درجة استقلالية المحافظ:**

$$0.129 = 0.2 * (0.25 * 1.00 + 0.25 * 0.83 + 0.25 * 0.00 + 0.25 * 0.75)$$

وبنفس الطريقة نحسب درجة الاستقلالية لكل معيار ( صياغة السياسة النقدية، أهداف البنك المركزي، فرض حدود إقراض الحكومة) ونأخذ درجة استقلالية كل معيار ثم نضربها في أوزانها لنحصل على درجة الاستقلالية.

[1] جداييني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006، ص 60.

**2- صياغة السياسة النقدية:** الوزن النسبي **(0.15)**[1]:

- ✓ الجهة الموكل لها صياغة وإعداد السياسة النقدية: حسب المادة 56 من قانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض قان البنك يوصي الحكومة فقط ومنه درجة الترتيب تساوي **0.33**
- ✓ حل التنازع: حسب المادة 46 من القانون 10/90 فإن الكلمة الأخيرة في حالة التضاد في القرارات تقود للمصرف ومنه درجة التتريب تساوي **100**
- ✓ دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة: هذا الأمر غير منصوص عليه في القانون وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.00**

وبالتالي يمكن حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي :

درجة الاستقلالية:

$$0.0665 = 0.15 * ( 0.00 * 0.33 + 1.00 + 0.33 * 0.33)$$

**3- أهداف البنك المركزي:** الوزن**0.15**:

الأهداف التي يسعى إليها البنك المركزي حسب نص المادة 44 من أحكام القانون 10/90، المتعلق بالنقد والقرض، أهداف تدعم الاستقرار النقدي واستقرار قيمة العملة وبالتالي فإن درجة الترتيبة تساوي **0.66**

درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها 0.66 * 0.15 = **0.09**

**4- حدود الإقراض الحكومي:** الوزن النسبي له **0.50**

- ✓ التسليف غير المورث: حسب قانون 10/90 فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية تستحق الدفع خلال 3 أشهر وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.67**
- ✓ شروط الاقتراض: حسب قانون 10/90 فإنه متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.33**
- ✓ المقترضون المحتملون من البنك المركزي: حسب قانون 10/90 فإن استحقاق القرض خلال سنة و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.67**
- ✓ أسعار الفائدة على القروض: حسب قانون 10/90 فإنها غير مذكورة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.50**
- ✓ المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة حسب قانون 10/90 فإنه غير مسموح له وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.00**
- ✓ درجة الاستقلالية لعنصر الاقراض الحكومي= **0.28175**

[1] جداييني ميمي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ويمكن اختصار ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 01: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق قانون 10/90

| توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|
| المحافظ<br>1- فترة الوظيفة<br>2- تعيين المحافظ<br>3- الرفض أو الطرد<br>4- هل يقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة<br>صياغة السياسة النقدية<br>1- من يصوغ السياسة النقدية<br>2- من له الكلمة الأخيرة في حل التفاوض<br>3- دور المصرف في إعداد الموازنة | 0.2 | 0.129 |
| | | 1.00<br>0.00<br>0.83<br>1.00 |
| | 0.15 | 0.065 |

| | | |
|---|---|---|
| الأهداف | | 0.33 |
| الحدود على الاقتراض | | 1.00 |
| 1- التسليف غير المورق | 0.15 | 0.00 |
| 2- التسليف المورق | 0.50 | 0.09 |
| 3- شروط الإقراض | 0.15 | 0.28175 |
| 4- المقترضون المتحملون من المصرف | 0.10 | 0.33 |
| 5- حدود الاقراض من المصرف | 0.10 | 0.67 |
| 6- استحقاق القرض | 0.05 | 0.33 |
| 7- أسعار الفائدة على القروض | 0.025 | 1.00 |
| 8- المصرف المركزي ممنوع من شراء أو | 0.025 | 0.33 |
| بيع أوراق مالية للحكومة | 0.025 | 0.67 |
| درجة الاستقلالية الكلية | 0.025 | 0.50 |
| | | 0.00 |
| | 1 | 0.56725 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين

نستنتج من الجدول أعلاه أن درجة استقلالية بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 0.56725.

**المطلب الثاني: قياس استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 01/01**

لقياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01/01 تعتمد على النموذج السابق.

**1- المحافظ:** الوزن النسبي له (**0.2**)[1]:

- ✓ فترة الوظيفة: غير وارد ومنه درجة الترتيب تساوي **0.00**
- ✓ الجهة التي تعين المحافظ: من قبل رئيس الجمهورية ومنه درجة الترتيب تساوي **00.0**
- ✓ الرفض أو الطرد للمحافظ: لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيب تساوي **0.83**
- ✓ هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: لا يسمح له بشغل مناصب عمل أخرى ماعدا محافظ البنك المركزي ومنه درجة الترتيب تساوي **1.00**

وبذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة للمحافظ كما يلي:

درجة استقلالية المحافظ ( 0.00 * 0.25 + 0.00 * 0.25 + 1 * 0.25 + 0.83 * 0.25) * 0.2 = **0.01315**

**2- صياغة السياسة النقدية:** الوزن النسبي **(0.15)**:

- ✓ الجهة الموكل لها صياغة وإعداد السياسة النقدية: حسب الأمر 01/01 فإن البنك المركزي يوصي الحكومة فقط ومنه درجة ترتيب تساوي **0.33**
- ✓ حل التنازع: حسب المادة 46 من القانون 10/90 فإن الكلمة الأخيرة في حل التضاد في القرارات تعود للمصرف ومنه درجة الترتيب تساوي **100**
- ✓ دور البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة للدولة: هذا الأمر غير منصوص عليه في القانون وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.00**
- ✓ وبالتالي يمكننا حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي:

درجة الاستقلالية= (0.33 *0.33 + 1 * 0.33 + 0 * 0.33) * 0.15 = **0.0665**

**3- حدود الإقراض الحكومي: الوزن النسبي (0.50):**

- ✓ التسليف غير المورق: حسب القانون 10/90فإن التسليف مسموح بحدود غير صارمة وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.33**
- ✓ إقراض توريقي: حسب قانون 10/90 فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية تستحق الدفع خلال 3 أشهر وبالتالي درجة الترتيب تساوي **0.67**
- ✓ شروط الاقتراض: حسب قانون 10/90 فإنه متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية وبالتالي درجة الترتيب تساوي **033**

[1] جدايني ميمي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- ✓ المقترضون المحتملون من البنك المركزي: حسب قانون 10/90 فإن المقترضون المحتملون من البنك المركزي الحكومة المركزية فقط، ومنه درجة الترتيب تساوي **100**
- ✓ حدود إقراض البنك المركزي: حسب قانون 10/90 فإن استحقاق القرض خلال سنة، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.67**
- ✓ أسعار الفائدة على القروض: حسب قانون 10/90فإنها غير مذكورة وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.50**
- ✓ المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة حسب قانون 10/90 فإنه مسموح له، وبالتالي درجة الترتيب تساوي **0.00**

درجة الترتيب لحدود الإقراض الحكومي: **1.28175**

الجدول الموالي يوضح درجة الاستقلالية لبنك الجزائر وفق الأمر 01/01 من قانون النقد والقرض

**الجدول رقم (02): قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 01/01**

| توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|
| **المحافظ** | 0.2 | 0.0915 |
| 1- فترة الوظيفة | | 0.00 |
| 2- تعيين المحافظ | | 0.00 |
| 3- الرفض أو الطرد | | 0.83 |
| 4- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة | | 1.00 |
| **صياغة السياسة النقدية** | 0.15 | 0.0665 |
| 1- من يصوغ السياسة النقدية | | 0.33 |
| 2- من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض | | 1.00 |
| 3- دور المصرف في إعداد الموازنة | | 0.00 |
| **أهداف البنك المركزي** | 0.15 | 0.09 |
| **الحدود على الإقراض** | 0.50 | 0.237 |
| 1- التسليف غير المورق | 0.15 | 0.33 |
| 2- التسليف المورق | 0.10 | 0.67 |
| 3- شروط الإقراض | 0.10 | 0.33 |
| 4- المقترضون المحتملون من المصرف | 0.05 | 1.00 |
| 5- حدود إقراض المصرف | 0.25 | 0.33 |
| 6- استحقاق القرض | 0.025 | 0.67 |
| 7- أسعار القائدة على القرض | 0.025 | 0.50 |
| 8- المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة | 0.025 | 0.00 |
| **درجة الاستقلالية المالية** | 1 | 0.56725 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن إقدام السلطات النقدية على القانون 10/90 بالأمر 01/01 أدى إلى تراجع الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر.

## المطلب الثالث: قياس استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03

يمكننا قياس درجة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة باستعمال النموذج السابق حسب الأمر 11/03 يجب أن تستعمل مختلف مؤشرات ومعايير الاستقلال التشريعي السابقة للمصرف المركزي ويمكن استعمالها على النحو التالي[1]:

**1- المحافظ:** الوزن النسبي له (**0.2**)

- ✓ فترة الوظيفة: غير منصوص عليها ودرجة الترتيب تساوي **0.00**
- ✓ تعيين المحافظ: من قبل رئيس الجمهورية (حسب المادة من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيب تساوي **0.00**
- ✓ الرفض أو طرد المحافظ: لأسباب لا تتعلق بالسياسة ( المادة 16 من الأمر 11/03 ) ومنه درجة الترتيب تساوي **0.83**
- ✓ هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: لا يمكن للمحافظ تقلد مهام أو وظائف أخرى سواء انتخابية أو حكومية ( حسب المادة 14 من الأمر 11/03 ) ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00

وكذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي:

$$0.2 * (0.25 * 0.83 + 0.25 * 0.00 + 0.25 * 0.00) = \mathbf{0.0915}$$

**2- صياغة السياسة النقدية:** الوزن النسبي (0.15)

- ✓ من هو المشرف على صياغة السياسة النقدية: اعتمادا على نص المادة 36 والمادة 62 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض فإن البنك المركزي هو الوحيد المخول له صلاحية الإشراف على السياسة النقدية ومتابعتها وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **1.00**
- ✓ من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض: طبقا لأحكام المادة (63 من الأمر 11/03) فإن البنك المركزي هو الذي تعود له الكلمة الأخيرة في سيادة القرار وحق وإن منح وزير المالية حق الطعن، إلا أن ذلك ليس له تأثير بحكم أن القرار المتخذ من قبل مجلس النقد والقرض هو الذي يكون ساري المفعول أي المداولة الثانية حتى وإن لم يرمي إلى الحكومة، وهذا نفسه بالنسبة للقانون 10/90، ماعدا التوزيع في عدد الأيام اللازمة للطعن والاجتماع الثاني اللازم لعملية التداول للمرة الثانية ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00
- ✓ دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة: هو الأمر غير منصوص عليه في الأمر 11/03 كما هو الشأن بالنسبة للقانون 10/90 وهو المؤشر على أن البنك ليس له دور في عملية الإعداد وهذا بالرجوع لأحكام القانون 17/84 المتعلق بقوانين مالية ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00

[1] جدايني ميمي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

ومنه يمكننا حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لهذا المعيار كما يلي:

**0.099** = 0.15 * ( 0.33 * 0.00 + 0.33 * 1.00 + 0.33 * 1.00 )

**3- أهداف البنك المركزي:** الوزن النسبي له (**0.15**)[1]:

تعتبر الأهداف التي يسعى إليها البنك المركزي إلى تحقيقها، أهداف تتناسب مع استقرار العملة، بحكم أنه لا يوجد هدف العمالة أو التشغيل، ولكنها أهداف متعددة، وطبقا لأحكام المادة (62 من الأمر 11/03) فإن درجة الترتيب تساوي **0.60** ومنه يمكن القول بأن الأهداف المرجوة من البنك المركزي عديدة ومتنوعة وليست مقتصرة على هدف استقرار الأسعار، ولكنها إلى حد مالا تتعارض مع أهداف السياسة النقدية.

درجة الاستقلالية في رسم الأهداف هي: 0.60 * 0.15 = **0.09**

**4- حدود الإقراض الحكومي:** الوزن النسبي له (**0.5**)

- ✓ الإقراضغير مورق: مسموح به في حدود مرنة حسب نص المادة (46 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيب تساوي **0.33**
- ✓ الإقراض التوريقي: مسموح به في حدود صارمة، حسب نص ( المادة 47 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيب تساوي **0.67**
- ✓ شروط الإقراض: تكون حسب اتفاقية بين السلطة والبنك المركزي حسب أحكام (المادة 46 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيب تساوي **0.33**
- ✓ الجهة المقترضة: هي الحكومة المركزية حسب نص المادة (46 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيب تساوي **1.00**
- ✓ حدود الإقراض: تكون بنسبة من الإيرادات العادية المثبتة في الموازنة العامة وهذا وفقا لأحكام (المادة 46 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيب تساوي **0.33**
- ✓ مدة القرض واستحقاقية القروض: تكون خلال مدة زمنية قدرها 240 يوم وبالتالي مستحقة الوفاء لأقل من سنة حسب المادة (46 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيب تساوي **1.00**
- ✓ حدود أسعار الفائدة: هي أقل من الحدود الدنيا إذ لا تتجاوز 1% حسب نص (المادة 46 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيب تساوي **0.50**
- ✓ إمكانية دخول البنك المركزي للسوق الأولية في البورصة: حسب ( المادة 40 من الأمر 11/03) فإن البنك المركزي غير ممنوع من الدخول للسوق الأولية، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي **0.00**

ويمكننا حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي:

[1] جداييني ميمي، مرجع سبق ذكره، ص69

1.00 + 0.025 * 0.33 + 0.05 * 1.00 + 0.1 * 0.33 + 0.1 * 0.67 + 0.15 * 0.33)
* 0.025 + 0.025 * 0.5 + 0.025 * 0.00 + 0.025 * 0.00 ) = **0.245**

يومكن تلخيص مما سبق بالنسبة لدرجة استقلالية البنك المركزي حسب الأمر 11/03 في الجدول التالي:

**الجدول رقم(3):** قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر(11/30)

| توصيف المتغير | الوزن | درجة الترتيب |
|---|---|---|
| **المحافظ** | 0.2 | 0.0915 |
| 1- فترة الوظيفة | | 0.00 |
| 2- تعيين المحافظ | | 0.00 |
| 3- الرفض أو الطرد | | 0.83 |
| 4- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى غير الحكومة | | 1.00 |
| صياغة السياسة النقدية | 0.15 | 0.099 |
| 1- من يصوغ السياسة النقدية | | 1.00 |
| 2- من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض | | 1.00 |
| 3- دور المصرف في إعداد الموازنة | | 0.00 |
| **أهداف البنك المركزي** | 0.15 | 0.09 |
| **الحدود على الاقتراض** | 0.50 | 0.245 |
| 1- التسليف غير المورق | 0.15 | 0.33 |
| 2- التسليف المورق | 0.10 | 0.67 |
| 3- شروط الإقراض | 0.10 | 0.33 |
| 4- المقترضون المحتملون من المصرف | 0.05 | 1 |
| 5- حدود إقراض المصرف | 0.025 | 0.33 |
| 6- استحقاق القرض | 0.025 | 0.67 |
| 7- أسعار الفائدة على القروض | 0.025 | 0.5 |
| 8- المصرف المركزي من بيع أو شراء أوراق مالية للحكومة | 0.025 | 00 |
| **درجة الاستقلالية الكلية** | 1 | 0.5255 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة استقلالية بنك الجزائر قد ارتفعت وفقا للأمر 11/03 بالمقارنة بالأمر 01/01 وقد بلغت 0.5255

- إذا قمنا بمقارنة بين مختلف نسب الاستقلالية من خلال الجداول الثلاثة نستنتج أن الاستقلالية حققت درجة كبيرة وفقا للأمر 11/03 من النقد والقرض على عكس الأمر 01/01 الذي تقلصت درجة الاستقلالية فيه.

## المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر

يعرض هذا المبحث تطور أهم المجاميع التي عرفها القطاع النقدي في 2017 ،ذات الصلة بالحسابات الخارجية وبالحسابات العمومية. كما يرّكز على التغيرات التي طرأت على إدارة السياسة النقدية، وذلك بتفعيل السوق النقدية ما بين المصارف، وإرساء معدلات الفائدة على مستوى هذه السوق وفق المعدل التوجيهي لبنك الجزائر.

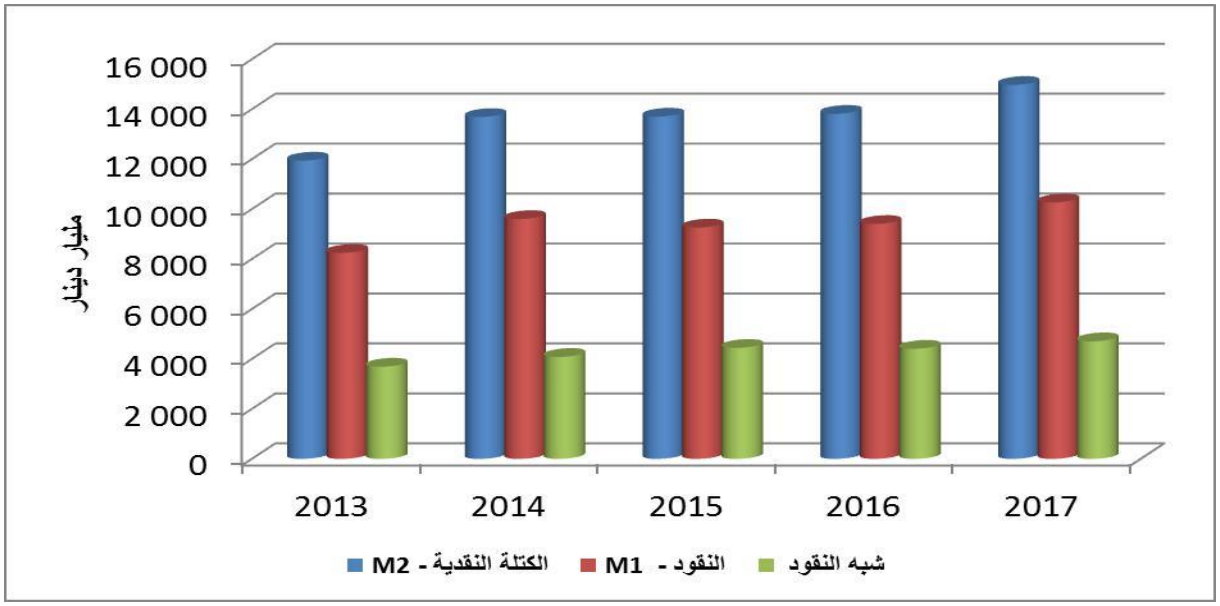
### المطلب الأول: التطورات النقدية الرئيسية

خالفاً لسنتي 2015و2016، أين لم تعرف الكتلة النقدية M2 تزايداً سوى بـ 0,1٪ و0,8٪، على التوالي

نمت الأرصدة النقدية وشبه النقدية( M2) بـ 8,3٪ في 2017، مجبرة بالارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت بـ 20,1٪، مقابل 6,8٪، فيما يخص الودائع الأجل، وبـ 4,9٪، فيما يتعلق بتداول النقد الورقي. غير أن سبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف يعود بنسبة تقارب 65٪، إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت، في أواخر 2017، من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دينار). بالتالي، دون ودائع قطاع المحروقات، بلغ التوسع النقدي 4,9٪ فقط[1].

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية2018 ، ص 123.

**الشكل رقم (16): تطور الكتلة النقدية**




**المصدر:**إعتمادا على الملحق رقم(01)

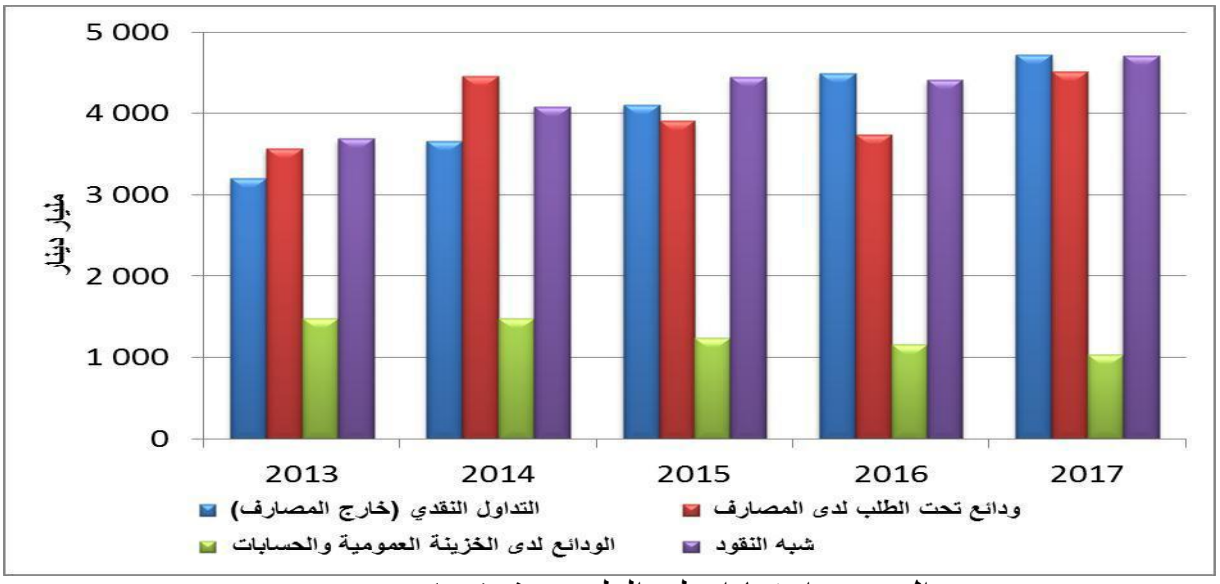
انعكس الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، بعد تراجعها بـ 4,2٪ في 2016، بازدياد

المجمع النقدي M1 بما يقارب 9,0٪ (مقابل 1,6٪ في 2016)، وذلك رغم تقلص تزايد كل من التداول النقد الورقي، الذي لم يرتفع سوى بـ 4,9٪، مقابل 9,5٪ في 2016، والودائع لدى مركز الصكوك البريدية (2,0٪، مقابل 7,4٪ في 2016)؛ أما الودائع لدى الخزينة العمومية فقد عرفت، مرة أخرى، تسارعاً في تراجعها بالغاً -35,5٪، مقابل -24,6٪ في 2016.

باستثناء الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، التي ازدادت بثالثة أضعاف تقريبا، منتقلة من 228,03 مليار دينار في 2016 إلى 690,32 مليار دينار في 2017، ارتفعت الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بـ 8,7٪، وبواقع 10,4٪ بالنسبة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي خارج المحروقات وبـ 2,6٪، فقط بالنسبة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر). أما فيما يخص الودائع الأجل، فقد عرفت، من جهتها، ارتفاعاً، ولو متواضعاً نوعا ما، والمقدر بـ 6,8٪( 8,8% بالنسبة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي و6,0٪ بالنسبة لودائع القطاع الخاص)[1].

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 123.

**الشكل رقم (17): هيكل الكتلة النقدية**



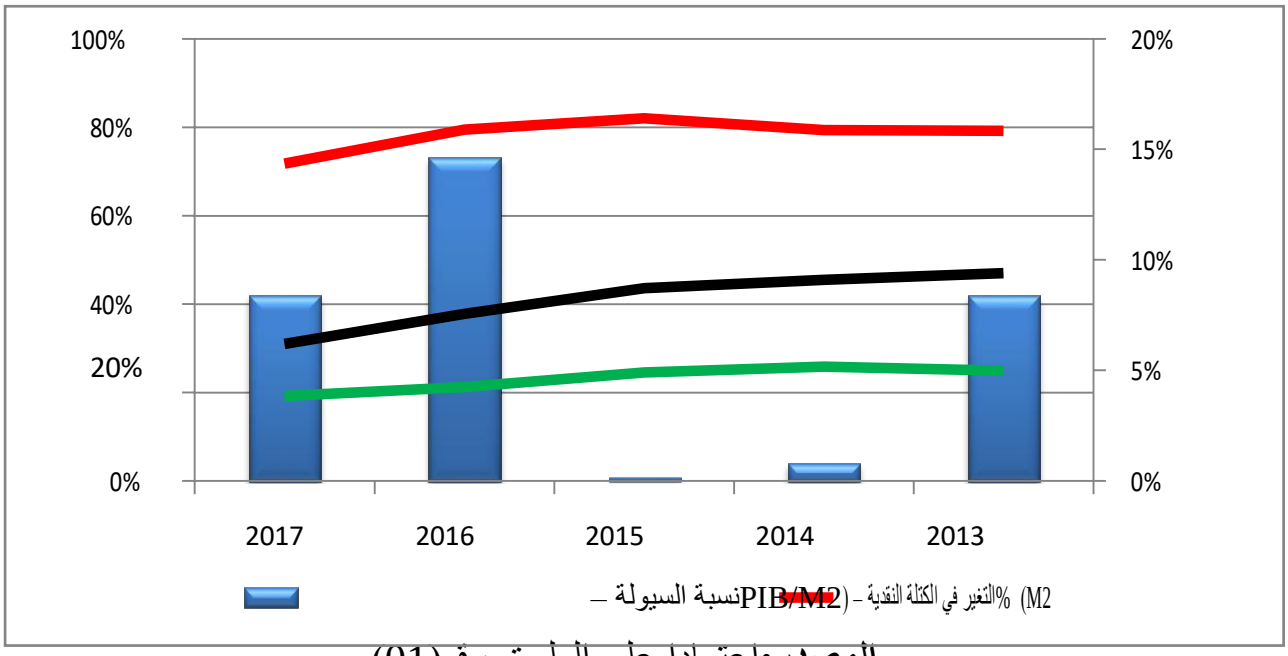

**المصدر:**إعتمادا على الملحق رقم(01)

بالإضافة إلى ذلك، نجم ارتفاع الكتلة النقدية بـ 8,4٪، إلى حدّ كبير، عن ارتفاع الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، أساسا تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، وبدرجة أقل، عن ارتفاع الودائع لأجل. في المقابل

تراجعت وتيرة نمو تداول النقد الورقي، بوضوح في 2017 ( 4,9٪، مقابل 9,5٪ في 2016)، مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلةّ النقدية M2 تتقلص لتصل 31,5٪ في نهاية شهر ديسمبر 2017، مقابل 32,4٪ في جوان و33,1٪ في سبتمبر. يعكس هذا التراجع المقدّر بـ 1,6 نقطة مئوية لحصة النقود الورقية ضمن M2 في الثلاثي الأخير من 2017، تراجع مبالغ النقود الورقية، التي يحوزها الأعوان الاقتصاديين غير الماليين، بما يقارب 105 مليار دينار، والناجم، عن وضع قيد التنفيذ للتعليمة رقم 05-2017 التي أصدرها بنك الجزائر، بجعل توطين عمليات استيراد السلع لغرض بيعها على حالها، مرهونة بتكوين مؤونة 120% من طرف المستورد لدى بنكه الموطّن[1].

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 124.

**الشكل رقم (18): المؤشرات النقدية**




**المصدر:** إعتمادا على الملحق رقم(01)

من زاوية العمليات التي من خلالها ارتفعت الكتلة النقدية M2 في 2017 (مقابلاتها)، يتبين، من خلال الوضعية النقدية المجمعة لمجمل النظام المصرفي، أن[1]:

- صافي الموجودات الخارجية (احتياطيات الصرف المعبر عنها بالدينار) قد عرف تقلصا بنسبة 10,9٪ في 2017(مقابل 18,1٪ في2016)؛ ما يمثل 1 368,6 مليار دينار. يفسَر هذا التقلص، والذي يعد أقل حدة من التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يعادل من الدينار لمبلغ21,76مليار دولار)، أساساً، بتطور أسعار صرف العملات التي تُشكل احتياطيات الصرف (انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو).
- صافي القروض الموجهة للدولة قد عرف ارتفاعا، من جديد، قدره 74,9٪، منتقلا من 2 682,2 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 4 691,9 مليار دينار في نهاية 2017، تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، التي انتقل تمن -870,1 مليار دينار في نهاية 2016 إلى1967.4 مليار دينار في نهاية2017 ، بالرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة (-11.0 ٪)

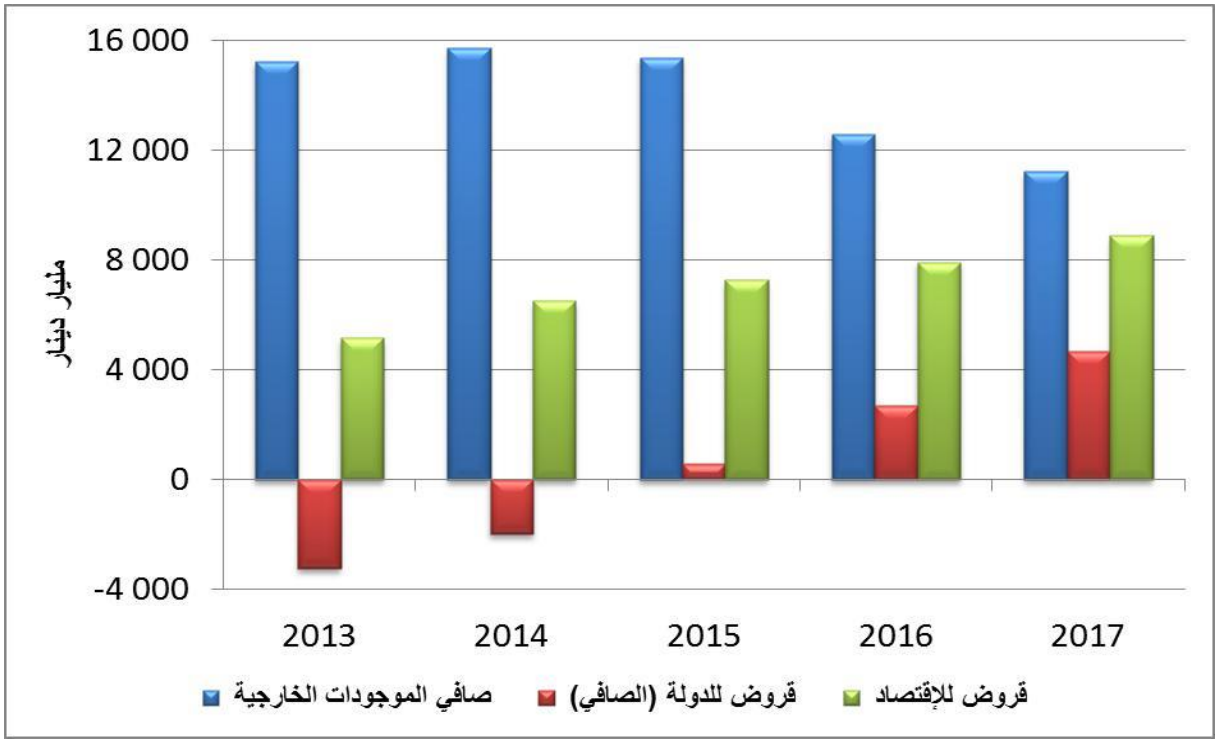
نجم ارتفاع صافي مستحقات بنك الجزائر، عن الشراء المباشر لسندات الخزينة، وذلك في إطار التمويل غير التقليدي، بمبلغ قدره 2 485 مليار دينار، حيث تمثل 300مليار دينار منها بموجب المادة 53من الأمر رقم 11/03المؤرخة في 26أوت 2003 و185 2 مليار دينار بموجب المادة45 مكرر من نفس الأمر، المعدل والمتمم. ضمن هذا المبلغ الأخير، خُصصّ 570 مليار

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 125.

دينار، لتغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية،بموجب سنة 2017، وخُصّص615 1مليار دينار لتمويل كل من الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار.

- القروض الموجهة للاقتصاد، خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجعة، قد تزايدت خلال سنة 2017 بـ 12,3٪، مقابل 8,4٪ في 2016، بالغة 9 ,880 8 مليار دينار.

**الشكل رقم (19): مقابلات الكتلة النقدية**




**المصدر:**إعتمادا على الملحق رقم(01)

كما كان عليه الحال في سنتي 2015 و 2016، يشير تطور مقابلات الكتلة النقدية M2،إلى أن قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة، خاصة تلك المتعلقة ببنك الجزائر، لا تزال تشكل المصدر الرئيسي للتوسع النقدي (M2) بالفعل، ففي ظرف تميز بانخفاض في التدفقات السلبية الاحتياطيات الصرف، ذات الصلة بالعجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يقارب 2 437 مليار دينار من التقلص للاحتياطي النقدي)، فإن تدفقات القروض الموجهة للدولة المقدرة بـ 009,7 2 مليار دينار، خصوصا تلك المتعلقة ببنك الجزائر(2837,5 مليار دينار) ، وبدرجة أقل، تدفقات القروض الموجهة لاقتصاد والمقدرة بـ 970,1 مليار دينار، هي التي تفسر الارتفاع في الكتلة النقديةM2 بمبلغ 3, 158 1مليار دينار في 2017[1].

حسب القطاع القانوني والمؤسساتي، وعلى أساس الوضعية النقدية المجمعة، بلغت القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، مطروحا منها إعادة شراء المستحقات غير الناجعة، 4 311,3 مليار دينار في نهاية 2017، أي ارتفاع قدره 9,1٪، مقابل 3, 568 4 مليار دينار بالنسبة

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 127.

للقروض الممنوحة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر)، أي توسع قدره 15,4٪. أدّت هذه التطورات إلى ارتفاع طفيف في حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، حيث انتقلت من 49,3٪ في 2015 إلى 50,0٪ في 2016 و51,5٪ في 2017.

ضمن القروض الموجهة للقطاع الخاص، بلغت القروض الموجهة للأسر، التي تتمثل، أساسا، في القروض الرهنية656,7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، مقابل 536,6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، أي زيادة بنسبة 22,4٪ مقابل 15,4٪ في 2016.

من جهة أخرى، يشير تطور هيكل القروض حسب فترات النضج، مطروحا منها إعادة شراء المستحقات، إلى

ارتفاع طفيف في حصة القروض طويلة الأجل، حيث انتقلت من 52,9٪ في 2016إلى53,4٪ في سنة

2017 ( 53.9 ٪ في 2015) وانخفاض حصة القروض متوسطة الأجل من 22,9٪ إلى 20,8٪، وارتفاع

تلك المتعلقة بالقروض قصيرة الأجل من 24,2٪ إلى25,9٪. أمّا القروض التي يمكن اعتبارها قروضا استثمارية

(متوسطة وطويلة الأجل) ،فتمثل،في2017،74,1 ٪من إجمالي القروض،مقابل75,8٪ في 2016.

حسب فترات النضج والقطاع القانوني، يشير تطور القروض في 2017، إلى أنّ حصة القروض الممنوحة من طرف المصارف الخاصة تقدر بـ 13,2٪ من إجمالي القروض.

لكن، ولو تعتبر حصة هذه المصارف ضمن القروض قصيرة الأجل مرتفعة نسبيا (31.1٪) وفي تناغم بخصوص القروض متوسطة الأجل، مع أوزانها ضمن النشاط المصرفي بأكمله (إجمالي الأصول)، بواقع 19,6٪، فحصتها، في المقابل، ضعيفة جدّا ضمن القروض طويلة الأجل(2.1٪) إضافة لذلك، ومن زاوية تمويل الاستثمار (قروض متوسطة وطويلة الأجل)، إلا نجد الكثير من المصارف الخاصة، حيث تمثل نسبتها ضمن هذا النوع من التمويل 7,0٪ فقط[1].

أخيرا، عرفت نسبة الودائع المجمعة إلى القروض المصرفية، التي يعود تقلصها منذ2014 إلى تراجع الفائض في الموارد المجمعة من طرف المصارف، مقارنة مع القروض الموزعة، استقرار في 2017 بواقع 1,04، مقابل 1,03 في 2017. نجم هذا الاستقرار عن ارتفاع الودائع ذات الصلة بإعادة شراء الدين العمومي الداخلي من طرف بنك الجزائر، في إطار التمويل غير التقليدي، رغم

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 128.

ارتفاع معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد. غير أنه وبالنظر إلى الطابع غير التكراري لإعادة شراء الدين العمومي، وضرورة الإدماج المالي وتمويل الاقتصاد، ينبغي على المصارف التجارية أن توجه استراتيجياتها نحو جمع الموارد الهائلة المتوفرة خارج القنوات المصرفية.

**المطلب الثاني: السوق النقدية والسيولة المصرفية**

بلغت السيولة المصرفية 9, 730 2 مليار دينار في نهاية ديسمبر .2014 ومع تراجع أسعار البترول والعجوزات في ميزان المدفوعات، تقلصت السيولة المصرفية، لتبلغ 832,6 1 مليار دينار في نهاية 2015، ثم 820,9 مليار دينار في نهاية 2016، وأخيرا 482,4 مليار دينار في نهاية شهر أكتوبر 2017، وذلك في ظرف تميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، ابتداء من شهر مارس 2017. مع وضع قيد التنفيذ للتمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017، ارتفع مستوى السيولة ليبلغ 380,6 1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، أي بنمو قدره 77٪ مقارنة بمستواها المسجّل في السداسي الأول من سنة 2017، و68,2٪ مقارنة بنهاية 2016.

يسمح تحليل العوامل المستقلة للسيولة المصرفية بفهم تطورها في 2017، مقارنة بسنة 2016[1]:

- في سياق التقييم الإيجابي المرتبط بتحسن قيمة الأورو مقابل الدولار، تقلصت الموجودات الخارجية الصافية ( AEN احتياطيات الصرف المُعبّر عنها بالدينار) بـ 10,9٪، منتقلة من 596,0 12مليار دينار في 2016 إلى 227,4 11 مليار دينار في 2017. في حين، وبموجب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، كان التغير في السيولة المصرفية سالبا، بما يعادل 21,94 مليار دولار بالدينار.
- ارتفعت القروض الموجهة للدولة بقوة (74.9٪)منتقلة من 682,2 2 مليار دينار في نهاية 2016 إلى691,9 4 مليار دينار في نهاية 2017. حسب الدائن، ارتفعت قروض بنك الجزائر الموجهة للدولة إلى837,5 2 مليار دينار، منتقلة من -870 مليار دينار في نهاية 2016، إلى 967,4 1 مليار دينار في نهاية 2017، حيث يمثل 740 مليار دينار منها، اقتطاع على مستوى صندوق ضبط الإيرادات(المستنفذ)، وذلك لضمان تمويل عجز الخزينة العمومية. من ناحية أخرى، انخفضت قروض المصارف التجارية الموجهة للدولة إلى1688,7مليار دينار في نهاية 2017، مقابل 387,89 2 مليار دينار في نهاية 2016، وهو انخفاض له صلة بتخفيض الخزينة العمومية لديونها اتجاه المصارف التجارية.
- تزايد تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر بمبلغ 219,7مليار دينار.

يترجم هذا الارتفاع تحول الودائع إلى نقد ورقي، ويمثل عامل مستقل لتراجع السيولة المصرفية. في 2015 و2016 و2017، وبموجب العوامل المستقلة، كانت مبالغ اقتطاع السيولة (عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وازدياد تداول النقد الورقي) تفوق مبالغ ضخ السيولة (صافي

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 129.

القروض الموجهة للدولة). في ظل هذه الظروف وبعد إعادة تفعيل، لمدة محددة، عمليات إعادة الخصم في أوت 2016، قام بنك الجزائر، في مارس 2017، بإعادة إدراج عمليات السوق (السوق المفتوحة) لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة، مع جعل معدل الفائدة للعمليات لسبعة (07) أيام، القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية (المعدل التوجيهي).

سمحت عمليات ضخ السيولة هذه، التي بلغ قائمها 595,6 مليار دينار في أكتوبر 2017، باحتواء الانخفاض القوي في السيولة المصرفية والحفاظ عليها، إلى غاية هذا التاريخ، عند مستوى يتلاءم مع نمو القروض الموجهة للاقتصاد الذي بلغ 12,3٪ في 2017، مقابل 8,7٪ في 2017. تجسدت عمليات السياسة النقدية هذه من خلال استقرار الاحتياطات الحرة للمصارف، التي انتقلت من 221,9 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 233,6 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017.

بالمثل، مدعومة بالتسيير التوقعي للسيولة المصرفية لبنك الجزائر وبضخ المبالغ المناسبة من الموارد للمصارف، تُرجمت هذه العمليات من خلال (أولا) استمرار ارتفاع الطلب على الأموال القابلة للإقراض على مستوى السوق النقدية البينية للمصارف، حيث بلغ الحجم المتداول، بتواريخ استحقاق مختلفة، بمتوسط شهري، في أكتوبر 51,12017 مليار دينار في السوق على أساس يومي و20,8 مليار دينار في السوق الأجل، مقابل، على التوالي37,2 مليار دينار و19,5 مليار دينار في 2016؛ و(ثانيا) ارتفاع معدلات الفائدة المتوسطة المرجحة للعمليات البينية للمصارف الأجل، التي ارتفعت لتتراوح بين 1,42798٪ و4,37481٪، بينما كانت تتراوح في 2016 بين 0,70873٪ و2,45120٪[1].

منذ شهر نوفمبر 2017، أدى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر، من طرف بنك الجزائر، لسندات الخزينة لتغطية حاجياتها من التمويل، ضمن أحكام المادة 42 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1 380,6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 (482.4 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017).

نتيجة لذلك، قام بنك الجزائر بتعليق عمليات ضخ السيولة في ديسمبر 2017 (انخفض قائم إعادة التمويل إلى 4 مليار دينار في شهر نوفمبر) وحسب تطور السيولة المصرفية، يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لامتصاص فوائض السيولة المحتملة ذات الصلة بالتمويل غير التقليدي.

من الجانب الآخر للسوق النقدية، سجلت سنة 2017 ارتفاعا واضحا في قائم سندات الدولة المصدرة عن طريق

المناقصة.

حيث انتقل هذا القائم من 967,5 مليار دينار في 2016 إلى 409,6 1 مليار دينار في نهاية

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 131.

2017، أي ارتفاعا بنسبة 45,7٪.

أما فيما يخص معدلات مردودية مختلف الأوراق المالية للدولة، فقد عرفت تزايداً واضحاً، حيث تراوحت، في نهاية ديسمبر 2017[1]:

- بين 2,10٪ و2,17٪ بالنسبة لأذونات الخزينة قصيرة الأجل(BTC) بفترة نضج 13 و26 أسبوع مقابل ما بين 1,45٪ و1,55٪ في 2016.
- بين 2,57٪ و4,34٪ بالنسبة لأذونات الخزينة المماثلة (BTA) لسنة (01) ولخمس (05) سنوات، مقابل 2,04٪ و2,11٪ في 2016،
- بين 3٪ و4٪ بالنسبة لسندات الخزينة المماثلة (OAT) لسبع (07) سنوات وخمسة عشر (15) سنة، مقابل ما بين 2,79٪ و3,89٪ في 2016.

تطور هيكل سندات الخزينة العمومية من جانب الأوراق المالية متوسطة الأجل الصادرة عن الخزينة العمومية، أي عكس الهيكل الملاحظ في 2016 نسبةً إلى المبلغ الإجمالي لأوراق المالية المتفق عليه (1199 مليار دينار)، تمثّل أذونات الخزينة المماثلة (BTA)، المصدرة في السوق الأولية في 2017، نسبة 51 ٪ (614 مليار دينار) و 46٪ بالنسبة أذونات الخزينة قصيرة الأجل (BTC) و2٪ بالنسبة لسندات الخزينة المماثلة (OAT)مقابل 12٪ و86٪ و2٪، على التوالي، في 2016.

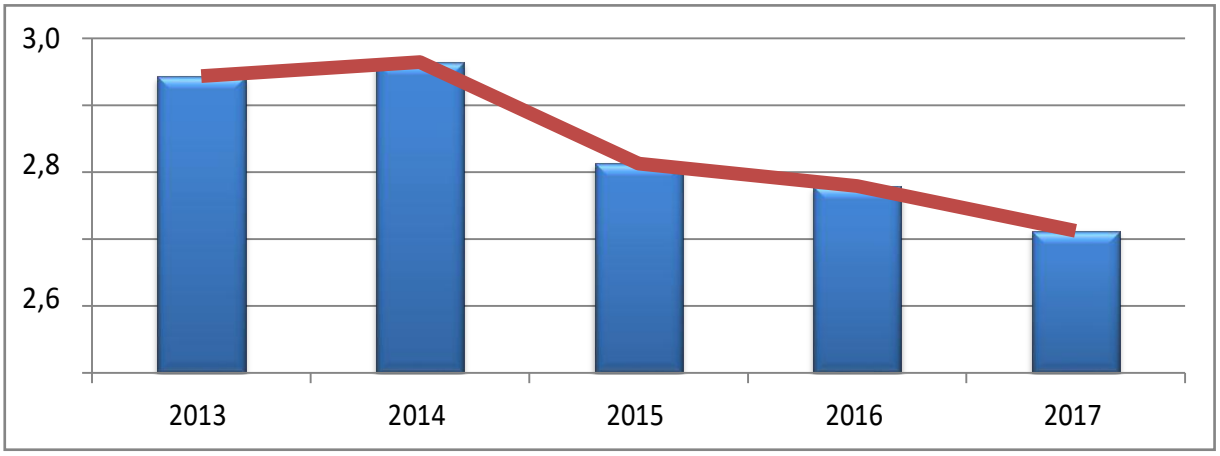
ترافق الارتفاع في قائم سندات الخزينة العمومية المصدرةُ في 2017، عن طريق المناقصة في السوق النقدية، مع مبلغ معبئُ ومتفاوضُ في السوق الثانوية قدره 448,3 مليار دينار،والذي خصّ سندات ذات فترات نضج قصيرة (أذونات الخزينة لمدة ثالثة عشر (13) أسبوعا وستة وعشرون (26) أسبوعا) بنسبة 61٪، وأذونات الخزينة المماثلة لمدة تتراوح بين سنة (01) وخمس (05) سنوات بنسبة 32٪، وأخيرا، سندات الخزينة المماثلة بنسبة 7.0٪.

**المطلب الثالث: البرمجة المالية وإدارة السياسة النقدية**

فيما يخص إدارة السياسة النقدية، يعرض بنك الجزائر على مجلس النقد والقرض، في بداية كل سنة، التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية والقرضية الناجمة عن البرمجة المالية. خلال السنة، تُراجع هذه الأهداف الكمية وفقا لتطور الوضع الاقتصادي والمالي الوطني والدولي وأثر ذلك على أساسيات الاقتصاد الوطني. كما يقترح بنك الجزائر وسائل السياسة النقدية التي يجب وضعها لتحقيق هدف هذه السياسة، المتمثل في استقرار الأسعار.

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 132.

**الشكل رقم (20): تطور المضاعف النقدي**




**المصدر:** اعتمادا على الملحق رقم (01)

في السنة قيد الدراسة، اطّلع مجلس النقد والقرض على الأهداف المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرضية المنسجمة مع استهداف التضخم بنسبة 4٪، وحدّد معدل النمو للكتلة النقدية (M2) بـ 4,7٪ ومعدل نمو القروض للاقتصاد بـ 13,5٪.

تم التنبؤ بأهداف التضخم والمجاميع النقدية والقرضية على أساس فرضية سعر متوسط البترول (صحراء بلاند) يقدربـ 57دولار للبرميل. بعد ذلك، في نهاية سنة 2017، بلغ متوسط سعر البترول54دولار للبرميل، أي قريب جدا من السعر المفترض قبل بداية سنة 2017. أما فيما يخص التوسع النقدي، فقد كان أعلى (8.3٪) من المرتقب (4.7٪)، في حين، لم يكن التوسع خارج ودائع قطاع المحروقات، الذي استفاد في نهاية 2017 من

إعادة شراء مستحقاته على الخزينة، سوى بـ 5.1٪، أي ما يقارب المستوى المرتقب.

فيما يخص التضخم، عرفت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، التي بلغت7.1٪ في مارس 2017، تباطؤاً لتبلغ 5.6٪ في نهاية السنة.

مقاساً بالانزلاق السنوي، يعد هذا التباطؤ في وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، التي انتقلت من 7.0٪ في ديسمبر 2016 إلى 4.9٪ في ديسمبر 2017، أكثر وضوحا وبإبقاء العوامل الأخرى ثابتة، يشير إلى استمرار انخفاض التضخم، بمعدله السنوي، إلى ما بعد ديسمبر 2017.

عرفت سنتي 2015 و2016، تسارعا في التضخم، بينما لم يرتفع توسع الكتلة النقدية (M2) سوى ب 0.13٪ و0.79٪، على التوالي. على عكس ذلك، ففي 2017، ترافق الارتفاع النسبي في التوسع النقدي خصوصا ذلك المتعلق بتوسع الكتلة النقدية M2 خارج المحروقات، مع تباطؤ التضخم، بما في ذلك التضخم الهيكلي. بالمثل، وان كان ارتفاع وتيرة توسع المؤشر الكلي للأسعار عند الاستهلاك في 2017، مقروناً مع وتيرة ارتفاع مؤشر الأسعار للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير، فلم يكن الأمر مماثل في سنة 2017، إذ تسارع التضخم الكلي بينما كان التضخم المستورد جد ضعيفا.

في ظرف يتّسم بضعف المنافسة والتنظيم للأسواق، والتي يتميز بعضها بتواجد وضعيات مهيمنة، فإن هذه التطورات "غير الاعتيادية"، بالنظر للصلة بين التوسع النقدي والتضخم المستورد من جهة، والضغوطات التضخمية، من جهة أخرى، تشير إلى أن توقعات التضخم المفرطة للمتعاملين الاقتصاديين (صناع السعر) تشكل السبب الرئيسي لتسارع التضخم.

في2015 و2016، فإن الارتفاع في الأسعار، خاصة أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، كالسيارات لم يكن متناسباً مع التغيرات الفعلية أو المتوقّعة لبعض محدّدات التضخم لاسيما انخفاض سعر الصرف والجباية غير المباشرة.

على عكس ذلك، ففي 2017، كانت الانخفاضات، بمعدلات سنوية، للدينار مقابل الدولار والأورو والارتفاعات في أسعار المحروقات والطاقة والجباية غير المباشرة (الرسم على القيمة المضافة)، بسيطة نسبيا ولا يمكن أن تكون مبرراً للارتفاعات المفرطة في الأسعار المسجلة في 2015 و2016، خاصة أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

**خلاصة الفصل**

من خلال دراستنا لهذا الفصل لمسار السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر نستخلص أن أهم ما جاء به قانون النقد والقرض 10/90 في قضية استقلالية بنك الجزائر وإعطائه كافة الصلاحيات لمجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور النقدية بعيدا عن ضغط أي جهة، بينما أدى صدور الأمر 01/01 إلى خفض درجة استقلالية السلطة النقدية، ولكن الأمر 11/03 عمل على إعادة بعض صلاحيات بنك الجزائر.

أما في ما يخص مسار السياسة النقدية في الجزائر نخلص إلى أن هناك ارتفاع متسارع لمعدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة والذي رافقه ارتفاع في الكتلة النقدية $M_2$، خصوصا وضع قيد التنفيذ لأدوات السوق لضخ السيولة ابتداءا من مارس 2017 ، وتفعيل السوق النقدية ما بين المصاريف.

# خاتمة

## خاتمة

يمثل البنك المركزي مظهر من مظاهر السيادة الاقتصادية، فهو مؤسسة نقدية مملوكة للدولة تقع في قمة النظام المصرفي ويتولى عملية وضع وتنفيذ السياسة النقدية، من خلال قيامه بدور المسير والمنظم والمراقب والموجه لأدوات السياسة النقدية، ومن بين الاتجاهات الحديثة كما رأينا تنامي الاتجاه نحو منح البنوك المركزية أكبر قدر من الاستقلالية عن سلطة الحكومة من أجل تنفيذ السياسة النقدية على نحو يمكنه من تحقيق هدفه الأساسي وهو استقرار مستوى العام للأسعار.

في حين أنه لا يمكن الحديث عن استقلالية البنك المركزي في الجزائر، إلا بعد صدور قانون 10/90 من النقد والقرض الذي مكن الدولة من الوصول إلى إيجاد بعض الحلول التي تخص السياسة النقدية مما دفع وتيرة التنمية الشاملة والإنعاش الاقتصادي الوطني، وإعطاء السلطة النقدية مصداقية واضحة على مسار السياسة النقدية.

وفي الأخير يتضح لنا أن الجزائر قد بذلت جهود معتبرة لتوفير المحيط الملائم للنشاط المصرفي، وذلك عن طريق توفير الإطار المؤسساتي والتشريعي من خلال الإصلاحات التي بذلتها خاصة قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03 ومدى انعكاسها في إعطاء آثار في العديد من الجوانب وتفعيل السياسة النقدية وجعلها أكثر وضوحا.

1- **نتائج اختبار الفرضيات**

- الفرضية الأولى التي تنص على أن السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لبلوغ أهدافها النهائية هي فرضية صحيحة.
- تتمحور الفرضية الثانية على أن قانون 10/90 أعطى استقلالية أكثر لبنك الجزائر وإعطائه كافة الصلاحيات لمجلس النقد والقرض وهذا ما تم تأكيده وبالتالي هي فرضية صحيحة.
- أما الفرضية الأخيرة التي جاء في مضمونها أن لاستقلالية البنك المركزي أثر إيجابي على مسار السياسة النقدية تم تأكيدها من خلال الدلائل الواقعية والنماذج التي رأيناها وبالتالي هي فرضية صحيحة

2- **نتائج الدراسة**

- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط فهي تسعى إلى التحكم في التضخم وذلك عن طريق أدوات مباشرة وغير مباشرة.
- وجود البنك المركزي في الدولة يجعل الجهاز المصرفي أكثر تنظيم وتزداد أهميته في توليه مهمة الإصدار النقدي
- تكمن أهمية البنك المركزي في مدى استقلاليته في الدولة فكلما كانت درجة الاستقلالية كبيرة كلما ساعده ذلك في تحقيق أهدافه بدقة.

- لعبت السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاستقلالية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرارالاقتصادي وذلك من خلال تحقيق البنك المركزي الاستقرار النقدي.

3- **التوصيات**

تتمثل أهم التوصيات التي يجب الإشارة إليها في ما يلي:

- نوصي بوضع هدف وحيد لبنك الجزائر والمتمثل في التحكم في التضخم لأنه يؤدي بسبب معدلاته المرتفعة إلى تآكل استقلالية بنك الجزائر من الناحية الفعلية مهما كانت درجة استقلاليته القانونية، وذلك بسب تراجع قدرته على مقاومة ضغط القطاع الحكومي بهدف رفع الائتمان.
- ضرورة إصلاح المنظومة البنكية وذلك من خلال التنسيق بين النظام البنكي والنظام المالي.
- توسيع السوق النقدية وتطويرها عن طريق التنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية وكذلك السوق المالية والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي بعيدا عن الإصدار النقدي

4- **آفاق الدراسة**

إن كان بحثنا قد تناول الجوانب الواردة في إشكاليات البحث غير ان هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج إلى تعمق أكبر والتي نقترحها في شكل عناوين تصلح لأن تكون إشكاليات لمواضيع وبحوث مستقبلية وهي كالتالي:

- دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في ظل المتغيرات المعاصرة
- فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر
- استقلالية بنك الجزائر وعلاقتها بسعر الصرف

## قائمة المصادر

### أولا: المراجع باللغة العربية

#### أ-الكتب


1- أسامة محمد، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعية الجديدة، 2005

2- أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1998.

3- أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.

4- حربي عريقات محمد، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010.

5- حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصاريف العربية، بيروت، 1997.

6- دي. كوك، **الصيرفة المركزية**، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة: بيروت، 1987.

7- زكريا الدوري، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2013.

8- زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

9- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر 2007.

10- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015.

11- محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1993.

12- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

13- محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية**، الطبعة الأولى، أرعداء للنشر والتوزيع، 2012.

14- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2004.

15- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996.

16- محمد ديدوار، أسامة القولي، **مبادئ الاقتصاد النظري**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2003.

17- محمود محمد محود عبد الرزاق، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2013.
18- مصطفى شيذي شيحة، **النقود والمصاريف والائتمان**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999.
19- محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات ، 1994.
20- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
21- ضياء مجيد، مصطفى مشرفة، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
22- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2013.
23- عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدي والمالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010.
24- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
25- فلاح حسن الحسيني، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2003 فلاح حسن الحسيني، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2003.
26- فؤاد هاشم عوض، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
27- سعيد سامي الحلاق، **النقود والبنوك والمصاريف المركزية**، دار اليازوري للنشر، الأردن- عمان، 2010
28- وليد مصطفى شاوش، **السياسة الندية (بين النقد الإسلامي والاقتصاد الوضعي)**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر والتوزيع.
29- وحيد مهدي عامر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية زكرياء غنيم تانيس،2010.
30- يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي شادي عبد السلام، الإسكندرية، 2015.

**ب- الأطروحات والمذكرات**

✓ **أطروحات الدكتوراه:**

1- بن طالبي فريدة، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري (2010-1970)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.
2- بن نافلة نصيرة، **تقييم السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة من 2014/1980** مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017.
3- بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990م-2010)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.

✓ **مذكرات الماجستير**

1- بودربالة ملية، **مجلس النقد والقرض في النظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

2- بلوافي محمد، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 18.

3- بوكره كميلية، **تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر،2010/2009.

4- جداييني ميمي، **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2006/2005

5- لباني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة، بومرداس، 2009

6- محلوس زكية، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 2009، ص 79

7- نوفل سمايلي، **إشكالية البنوك المركزية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي تبسي- تبسة، 2004

8- عيسى الزاوي، **أثر الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008.

9- قبيري حجيلة، **تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في موجهة المتغيرات العالمية المالية**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

10- سليم موساوي، **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية**، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

9-شلمول حسينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستيركلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2001 /2002.

✓ **مذكرات الماستر**

1- إيمان باديس، **دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيديأم البواقي، 2012

2- دليلة عامر، **تقييم دور البنك المركزي في لعبة التضخم**، دراسة حالة الجزائر (2009-2014)، شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014-2015.
3- ناجية عشور، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014
4- صالحي طاوس، **مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة 2000-2001**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
5- علواني عمر، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
6- فطوم بلعباسي، **استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بالرقابة على البنوك التجارية**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس- المدية، 2016
7- قناد أسماء، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، حالة الجزائر**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بقايد، تلمسان، 2016.
8- يمينة شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

✓ **المجلات والأبحاث**

ستار جبار خليل البيانتي،**استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي**، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة الحادية والأربعون/ العدد مئة وستة عشر/2018.

1- بلعزوز بن علي، وعبد العزيز طيبة، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر**،1990/2006،بحوث اقتصادية عربية العدد41.
2- بلحاج جلول ياسين، **مطبوعة الاقتصاد الكلي**، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018
3- الطيب بولحية، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016
4- ضيف أحمد، **الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2016.
5- محمد بلوافي،**السياسة النقدية في الجزائر**،مجلة الاجتهاد، قسم الدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر.
6- محمد خطيب نمر، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 30-31.
7- محمد خطيب نمر، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 30-31.

8- محمد خطيب نمر، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 30-31
9- محمد الشريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات ، 1994.

**ب-المداخلات**

1- عزوز بن علي، وعبد العزيز طيبة، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر**،2006/1990بحوث اقتصادية عربية العدد41.

**ت-القوانين والأوامر**

1- قانون رقم 62-144 المؤرخ في 1962/12/13 المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد القانون الأساسي
2- قانون 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية
3- قانون رقم 01/17 المؤرخ في 2017/10/11 الجريدة الرسمية العدد 57 الصادر بتاريخ 2017/10/12
4- القانون 86- 12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 02.
5- القانون 86-12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 05.
6- القانون البنكي رقم 86- 12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 15.
7- القانون البنكي رقم 86- 12 المتعلق بنظام القرض والبنك الصادر بتاريخ 19-08-1986 المادة رقم 19.
8- قانون رقم 88-06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بالقرض والبنك.
9- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، 1990/04/14.
10- الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم للأمر 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري
11- أمر رقم 86-106 المؤرخ في جمادى الأولى عام 1402ه الموافق ل 13 مارس 1982 يتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد القانون الأساسي .
12- مرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 10 شعبان عام 1405ه الموافق ل 30 أفريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي.
13- المادة 11 قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 1990/04/14
14- المواد من 9 إلى 12، الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 12، العدد 18.
15- المواد من 39 إلى 57، الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 52، العدد 18.
16- النظام رقم 92- 03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع المادة 03.

**ج-المواقع الإلكترونية**

1- Www.Perso.Wanadoa.Fr/Frédiric.Collard/1998

**د-المراجع باللغة الأجنبية**

1- Abdel KrimSadg,**Le système Bancaire Algerien La nouverReglementation**, Sans maison d'édition 1995 .
2- Banque d'algerie,Médéa Banque le journal interne de la banque d'algerie publication binrestrielle, N62octobr- novembre 2012 14-20. Banque d'algerie,Medea Banque le journal interne de la banque
3- DerderNacera **,leRol Du SystémBancairAlgerien Dans le financent de l'economie**,Thése de Magister optin finance, 1999-2000.
4- Max Well By,**AssessingInstereloping Central Bank Independence Countries, Do Action Speak,LouderThanWords**,Well 50 n 03, July 1998, p515.